الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة د. مولاي الطاهر–سعيدة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

آليـــات
تفعيل اتحاد المغرب العربي

– مذكرة مقدمـــة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية –
تخصص: دراسات مغاربية

إعداد المترشح
مخلوف رملي

إشـــــراف
أ.د بن علي طيبي

الـــلجـــنة المناقـــشة

الدكتور جمال زيدان	جامعة سعيدة	رئيساً
الأستاذ الدكتور بن علي طيبي	جامعة سعيدة	مشرفا مقررا
الأستاذة عياشي حفيظة	جامعة سعيدة	عضواً مناقشا

السنة الجامعية
2015 - 2014

آليـــــــــات

تفعيل اتحاد المغرب العربي

مذكرة مقدمـــة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية و العلاقات الدولية –
تخصص: دراسات مغاربية

إعـــداد
مخلوف رملـــي

إشـــراف
أ.د بن علي طيبي

السنة الجامعية
2015 - 2014

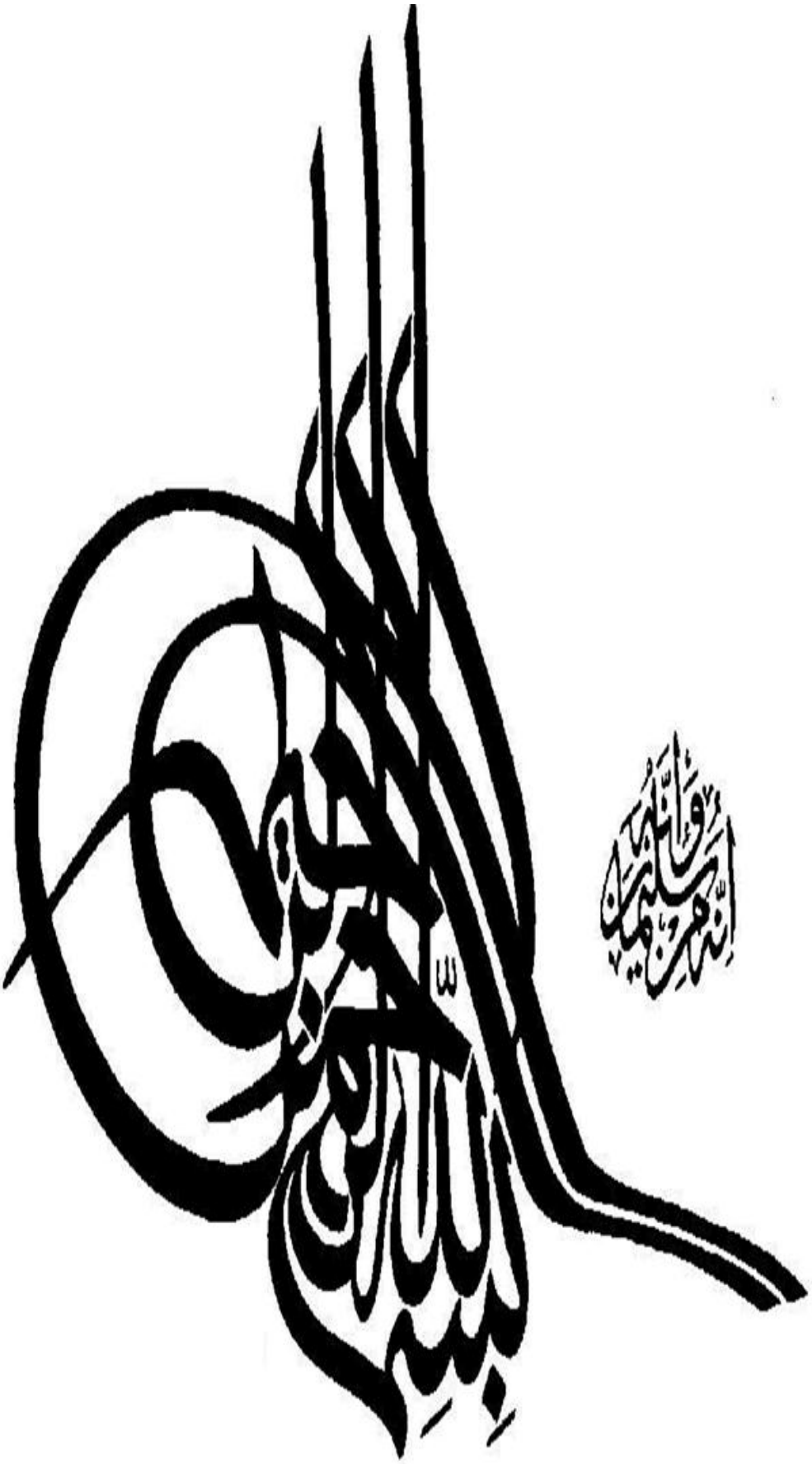
بسم الله الرحمن الرحيم
إنه من سليمان وإنه

إهـــداء

أهدي ثمرة مجهودي المتواضع

إلـــى:

الوالدين الكريمين حفظهما الله ورعاهما

إلـــــى:

الأهل والأقارب من قريب أو من بعيد

إلـــــى:

الشعب الفلسطيني

مخلوف رملي

شكـر و عرفـــان

الحمد لله الذي بفضله تتم الصالحات.

أحمد الله الذي وفقني لإتمام هذا العمل.

أتقدم بشكري وامتناني الكبيرين

لأستاذي القدير الأستاذ الدكتور

"طيبي بن علي"

على قبوله الإشراف على هذا العمل،

وعلى ما قدمه لي من توجيهات قيمة.

والشكر موصول إلى أساتذتنا الكرام،

الذين سأنال شرف مناقشتهم لبحثي هذا.

كما أشكر كافة أساتذة وطلبة

كلية الحقوق والعلوم السياسية وموظفيها،

على ما قدموه لنا طيلة فترة الدراسة.

مخلوف رملي

مقدمة

مقدمة

التحولات التي شهدتها العلاقات الدولية بعد زوال عهد الحرب الباردة، و تفكك الاتحاد السوفيتي، و تراجع الدولة القومية كوحدة أساسية للتحليل في العلاقات الدولية، و كذا التطور النوعي في مجال العلوم و التكنولوجيا، ساهمت في بروز متغيرات جديدة كالاعتماد المتبادل، و التكتلات الاقتصادية الكبرى التي أثرت في مجرى الأحداث الدولية.

من هذا المنظور، حاولت دول المغرب العربي إتباع تجارب الدول المتطورة في ميدان التكامل الدولي، لاسيما التجربة الأوروبية من خلال تأسيس تكتل اقتصادي إقليمي لمواجهة تحدياتها الداخلية والخارجية،[1] و ذلك إيمانا منهم بما يجمع شعوب المغرب العربي من أواصر متينة قوامها الاشتراك في التاريخ و الدين و اللغة، و استجابة لما لهذه الشعوب و قادتها من تطلع عميق ثابت إلى إقامة اتحاد بينها يعزز ما يربطها من علاقات و يتيح لها السبل الملائمة لتسير تدريجيا نحو تحقيق اندماج أشمل فيما بينها، و وعيا منهم بما سيترتب على هذا الاندماج من آثار تتيح لاتحاد المغرب العربي أن يكتسب وزنا نوعيا يسمح له بالمساهمة الفعالة في التوازن العالمي و تثبيت العلاقات السلمية داخل المجتمع الدولي و استتباب الأمن و الاستقرار في العالم، و إدراكا منهم أن إقامة اتحاد المغرب العربي تتطلب تحقيق إنجازات ملموسة و وضع قواعد مشتركة تجسم التضامن الفعلي بين أقطاره و تؤمن تنميتها الاقتصادية و الاجتماعية و تعبيرا عن عزمهم الصادق على العمل من أجل أن يكون اتحاد المغرب العربي سبيلا لبناء الوحدة العربية الشاملة و منطلقا نحو اتحاد أوسع يشمل دولا أخرى عربية وإفريقية.[2]

1- بودو أحلام و بن دادة و ئام، اتحاد المغرب العربي بين متطلبات التكامل و عوائقه: (1989-2009)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الليسانس في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، تخصص: علاقات دولية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة الدكتور مولاي الطاهر بسعيدة، الجزائر، السنة الجامعية 2011/2010. ص .01

2- عيسات بوسلهام ، اتحاد المغرب العربي بين واقع الجمود و جهود التكامل، باحث بماستر القانون العام و العلوم السياسية – أكدال، المجلة الالكترونية " موقع العلوم القانونية" المغرب، الثلاثاء 19 نونبر 2013، متوفر على الرابط: www.marocdroit.com

و لكن رغم الجذور التاريخية لفكرة الوحدة المغاربية بالمقارنة مع نظيرتها الأوروبية، ظل هذا المشروع الوحدوي حبيس القرارات و التوصيات المتراكمة و المؤسسات و الهياكل المجمدة، و كذلك رهين التجاذبات و التباينات السياسية بين النخب الحاكمة، و لم تستطع دول المغرب العربي الاستفادة من مقومات الوحدة التاريخية و الجغرافية و الثقافية المشتركة.[1] و بالتالي فإن هذه العقبات و النواقص التي شابت معاهدة اتحاد المغرب العربي و التي حالت دون تحقيق الاندماج المنشود، تشكل بشكل رئيسي إشكالية، الأمر الذي دفعنا إلى محاولة إعادة صياغة فكرة اتحاد المغرب العربي و استمرار العمل من خلال وضع بعض الآليات التي يمكن أن تساهم إلى نتائج مرضية قوامها قيام اتحاد مغاربي قوي قادر على توحيد الجهود المغاربية و قيام اندماج و تكامل في شتى الميادين ، فكان اقتراح آليات التفعيل هو موضوع دراستنا التي سنحاول أن نتعرض لها بالتفصيل لاحقا .

سبب اختيار الموضوع

لقد تعددت أسباب اختيار هذا الموضوع بين الأسباب و الاعتبارات "الشخصية" الذاتية، و الاعتبارات الأكاديمية "العملية" و هي كالتالي:

1- الاعتبارات الشخصية

يندرج سبب اختيار هذا الموضوع نتيجة عدة عوامل منها الرغبة في دخول مجال البحث حول موضوع "آليات تفعيل اتحاد المغرب العربي" نظرا لأهمية الموضوع ، كونه من مجال تخصص دراستي "الدراسات المغاربية"، أما عن الأسباب الذاتية فكوننا من الذين يعيشون في هذه المنطقة فان شعورك يتأثر بما يحدث في المنطقة يكون مباشر و هو ما يدفعك لتساؤل عن الأسباب و المسببات و الحلول و النتائج.

1- عيسات بوسلهام ، المرجع السابق. متوفر على الرابط: www.marocdroit.com

2- الاعتبارات العلمية و العملية

يأتي هذا الاعتبار من الجانب الأكاديمي الذي كان اهتمامي به هو محاولة متواضعة لإثراء مكتبة الكلية تخصص العلوم السياسية بأحد المواضيع المهمة في حقل الدراسات المغاربية.

أيضا جاء اختيار الموضوع لمعرفة الأسباب التي تقف وراء جمود اتحاد المغرب العربي و معوقات الفشل و هذا من أجل تحديد و تقديم بعض الآليات و المقترحات التي تساعد في المستقبل القريب إلى تفعيل هذا الاتحاد و تحقيق الوحدة بين دول المغرب العربي.

أما من الناحية العلمية فقد حاولت خوض تجربة تدريبية على البحث و التدريب على التعلم في منهجية البحث الأكاديمي كخطوة ابتدائية و يعد السبب الأهم بالنسبة لي هو الاطلاع على المادة العلمية في هذا المجال، محاولة لإثراء مكتسباتي المعرفية، و بناء تصور علمي منهجي و إن كانت محاولتي هذه متواضعة بغية اكتساب خبرة بحثية أولية تساعدني لاحقا في مجال البحث.

أهمية الدراسة

القارئ للتعثرات و الإخفاقات التي عرفتها مسيرة الاتحاد المغاربي منذ إنشائه في 17 فبراير 1987 بمراكش، يرى بأن مشروع الاتحاد هو مشروع فاشل غير قابل للتجسيد على أرض الواقع، و مع ذلك يمكن اعتباره أيضا مشروع واقعي يتوفر بامتياز على كل المقومات الضرورية، ليس فقط لجعله قابلا للحياة، بل لجعله قابلا للنمو و التوسع و الارتقاء إلى مستوى فضاء متماسك ذي تنافسية كبيرة على المستوى الإقليمي و مكانة معتبرة على المستوى الدولي بغض النظر عن مختلف العوامل التي أعاقت مسيرته و عرقلت وتيرة تقدمه نحو بلوغ الأهداف التي رسمها لنفسه لدى إنشائه.

و عليه، ترمي هذه الدراسة إلى استعراض المقومات الموضوعية التي يتوفر عليها هذا الكيان، و الكفيلة بأن تجعل منه فضاء متواصلا جغرافيا، متناهيا سوسيو ثقافيا، مندمجا اقتصاديا و منسجما حضاريا. كما ترمي إلى إبراز المعوقات الأساسية التي عرقلت مسيرة الاتحاد المغاربي في ما مضى،

و تلك التي من شأنها ليس فقط أن تضع العصي في دواليبه بل أن تهدد و جوده من خلال السعي الدؤوب الممنهج إلى تفكيك مكوناته و تمزيق نسيجه الاجتماعي على المدى المتوسط.

و تسعى هذه الدراسة أيضا إلى تقديم مجموعة من الاقتراحات حول السبل و الطرائق الممكن انتهاجها لمواجهة و تخطي المعوقات و العراقيل الأنفة الذكر.

أهداف الدراسة

إن هذه الدراسة في حقيقتها تهدف إلى معرفة الأسباب و المعوقات التي آلت باتحاد المغرب العربي إلى الجمود، مع رصد و تحليل الظروف الداخلية و الخارجية المحيطة بدول المغرب العربي خلال السنوات الأخيرة الماضية، و وضع حوصلة عن نجاحات و إخفاقات اتحاد المغرب العربي خلال فترة نشاطه، ثم محاولة إعطاء بعض المقترحات و الوسائل التي من شأنها إعادة استمراره وفق رهانات و معطيات جديدة تواكب الظروف المحيطة، خاصة في إطار التطورات السياسية التي تعانيها بعض دول الاتحاد.

و تتضمن أهداف البحث أيضا دراسة المعطيات الجغرافية و التاريخية و الثقافية لدول المغرب العربي و أهم مواردها الاقتصادية و دورها في تحقيق الوحدة المغاربية و منها توحيد الجهود المغاربية وصولا إلى فكرة اتحاد المغرب العربي. و إعادة تطويره وفق الميكانيزمات الجديدة الراهنة.

أدبيات الدراسة

إذا كان من الصعوبة بمكان حصر كل الدراسات و البحوث التي اهتمت بالمغرب العربي، فان المدركة منها كانت مخصصة لميادين محددة، حيث أن من أهم الدراسات السابقة التي تناولت فكرة الاتحاد المغاربي:

- كتاب **"اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي و المعوقات السياسية"** لصبيحة بخوش، حيث يعد هذا من أبرز المؤلفات التي عالجت موضوع اتحاد المغرب العربي بتفصيل و بأكثر تخصص، حيث يعرض الكتاب مقاربة نظرية التكامل، كما يتعرض بالدراسة و التحليل لمقومات التكامل

في منطقة المغرب العربي تاريخيا و جغرافيا و اقتصاديا، كما يناقش الكتاب المحاولات الوحدوية لتأسيس اتحاد المغرب العربي و أهم العوامل الداخلية و المؤثرات الخارجية التي ساهمت في قيامه، وصولا إلى تحليل المعوقات و العراقيل التي آلت دون استمرار قيام الاتحاد، مع محاولة إعطاء بعض مداخل التفعيل .

– كتاب "**اتحاد المغرب العربي**" للدكتور جمال عبد الناصر مانع، الذي يقدم فيه دراسة للاتحاد المغرب العربي بصورة شاملة بدءا بفكرة إنشائه، مرورا بالمبادئ و الأحكام الأساسية التي يستند إليها، ثم هياكله التنظيمية، و انتهاءً بتحديد الطبيعة القانونية له.

– دراسة مذكرة الطالب جمعة أحمد سويسي تحت عنوان : "**المغرب العربي: التحديات الداخلية و التهديدات الخارجية**"، حيث أن غايته من الدراسة إبراز أهم التحديات و التهديدات المؤثرة على كيان و أمن المغرب العربي الداخلية منها و الخارجية، و ترتيبها وفق المتغيرات المستقلة و المتغيرات التابعة المرتبطة بأمن المغرب العربي.

كما بإمكانها أن تساعد في معرفة حدوده الأمنية عند بناء الاستراتيجيات و الخطط المستقبلية، فدراسة الحدود الأمنية للمغرب العربي تكتسي أهميتها من حيث أنها أضحت المحدد الرئيسي الضامن للحفاظ على هويته، و هذا بعد أن أصبح العالم يعيش في ضل أحادية اقتصادية و سياسية.

– دراسة كذلك مذكرة الطالب صمار محمد سليم تحت عنوان:"**التحديات التكاملية لدول اتحاد المغرب العربي في إطار مشروع الشراكة الاورو–متوسطية**"، و الذي تعمق في دراسته للتجربة الفريدة في النجاح و المتمثلة في الاتحاد الأوروبي، و هذا راجع من جهة إلى أهمية هذا التجمع الذي وصل إلى مرحلة جد متقدمة من الاندماج الاقتصادي، و من جهة أخرى ضرورة المعرفة الجيدة لهذا التجمع الذي تربطنا معه علاقات هامة و متشبعة، و الذي يعتبر المتعامل الأساسي بالنسبة لدول اتحاد المغرب العربي من خلال مشروع الشراكة الأورو–متوسطية.

– دراسة مذكرة الطالبة آسيا الوافي بعنوان:" **التكتلات الاقتصادية الإقليمية و حرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة**"، حيث عالجت ظاهرة التكامل من زاوية مدى إمكانية الدول النامية لمسايرة هذا الزخم من التطورات الهائلة في ظل العولمة الانتشار السريع لظاهرة التكتل.

إشكالية الدراسة

للبحث عن آليات تفعيل اتحاد المغرب العربي لابد أولا الحديث عن مميزات منطقة المغرب العربي و خصائصها الجغرافية و الاقتصادية و الثقافية ، ثم التعرض لأسباب فشل الاتحاد و أهم المعوقات التي واكبت مساره الوحدوي. و من هذا المنطلق نطرح تساؤل رئيسي في إشكالية الدراسة فحواه: **ما هي آليات تفعيل اتحاد المغرب العربي في ظل التحديات الدولية الراهنة؟**

أو بصيغة أخرى:

– ما هي أهم المقترحات و الحلول التي من خلالها يمكن أن يحقق الاتحاد المغاربي أهدافه المنشودة؟

و تمخض عن الاشكالية الرئيسية تساؤلات فرعية مفادها:

– ما هي أهم دعائم و مقومات قيام الوحدة المغاربية؟

– ماهي أبرز معوقات فشل البناء المغاربي؟

– ما هي أهم الآليات و المقترحات التي تساهم في تفعيل الاتحاد المغاربي و تدعم نجاحه؟

فرضيات الدراسة

الفرضية العامة

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن هناك مقومات تتوفر عليها دول المغرب العربي لها تأثير ايجابي لقيام اتحاد مغاربي عن طريق استغلال الإمكانيات المتاحة لهذه الدول مجتمعة، و التي من شأنها إعادة إحياء هذا الاتحاد و تفعيله من جديد بما يساهم في تحقيق التكامل في جميع مستوياته. حيث يفترض البحث أن تحقيق التكامل بين دول المغرب العربي بما في ذلك التكامل الاقتصادي يؤدي إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي و الذي يساهم في التخلص من التبعية للخارج كأحد المعوقات الرئيسية، و إحداث تنمية اقتصادية في المجال الصناعي و الزراعي و التجاري، فضلا عن التجانس القومي و الحضاري بين دول المغرب العربي.

الفرضيات الجزئية

إن قيام أي اتحاد من شأنه توفر على مؤهلات و مقومات مشتركة بين دوله، تساهم تلك المؤهلات على خلق نوع من الاندماج و التكامل، حيث أثبتت الدراسة أن الإمكانيات التي تتوفر عليها دول المغرب العربي مجتمعة من شانها خلق وحدة مغاربية مشتركة تساهم في إنشاء اتحاد المغرب العربي.

إن التعثر و الركود الذي شهدهما العمل المغاربي المشترك جاءا أساسا انعكاسا للخلافات و المشاكل البينية التي أثرت في العمل المغاربي المشترك و أوصلته إلى حالة الشلل التام. بعد فترة قصيرة من بداية العمل، على أن تلك المعوقات مرتبطة أكثر بالجانب السياسي في كل دول الاتحاد.

إن ضعف اتحاد المغرب العربي في مواجهة التحديات الداخلية و الخارجية يستلزم بالضرورة إنشاء آليات لإعادة فعاليته من جديد، و تعزز خطوات العمل المغاربي المشترك بما يخدم التقارب و التعاون وصولا إلى التكامل و تحقيق الاندماج سيما التكامل الاقتصادي و الثقافي بما يخدم المصالح المغاربية والعربية.

حدود و مجال الدراسة

إن الحدود المكانية للدراسة تشمل دول المغرب العربي و هي: تونس، ليبيا، الجزائر، المغرب و موريتانيا، أما الحدود الزمانية فتشمل فترات زمنية و سلاسل لغرض التحليل و الاستنتاج، حيث تبدأ تلك الفترات منذ استقلال بلدان المغرب العربي و هي فترة الستينيات و التي ظهرت فيها الجهود الوحداوية لهذه الدول إلى غاية تاريخ إنشاء اتحاد المغرب العربي، ثم تلتها مرحلة الجمود و على ضوئها تم استشراف الأبعاد المستقبلية للموضوع قيد الدراسة.

منهجية الدراسة

إن الموضوع المتطرق إليه في هذه المذكرة استوجب ضرورة إتباع أكثر من منهج بحث، حيث اعتمدت على أكثر من منهج علمي مثل منهج تحليل المضمون و منهج التحليل إلى جانب توظيف المنهج التاريخي و الوصفي.

المنهج التاريخي

تم الاعتماد على المنهج التاريخي الذي يقوم على البحث و الكشف عن الحقائق التاريخية من خلال تحليل و تركيب الأحداث و الوقائع الماضية و إعطاء تفسيرات. و لقد تم توظيف هذا المنهج لمعرفة تطور مفهوم العمل الوحدوي بين دول المغرب العربي، فالمنهج التاريخي لا يكتفي بسرد الوقائع و تكديسها و لكن يقدم تصوره للظروف و المحيط التي تحكم في ميلاد الظواهر و انتشارها و يحاول إيجاد القوانين التي تحكم كل ذلك.[1]

منهج تحليل المضمون

يعد هذا المنهج من أهم الأساليب التي تستخدم في البحوث لغرض جمع البيانات فهو يندرج في هذه الدراسة على دراسة و تحليل المعطيات و المقومات التي تزخر بها منطقة المغرب العربي و التي من خلالها يمكن تصور وجود وحدة مغاربية مشتركة بين دول المغرب، كما تقوم الدراسة على تحليل مضامين المواثيق الرسمية و التشريعات و المواد القانونية المنظمة لمعاهدة اتحاد المغرب العربي من أجل الوصول إلى مواطن الفشل و أسبابه التي عرقلت مسيرة العمل المغاربي، وصولا إلى بلورة آليات و مقترحات تساهم و تدعم قيام الاتحاد المغاربي و النهوض به.

المنهج الوصفي[2]

اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي الذي حللنا من خلاله بعض الظواهر الاقتصادية و الاجتماعية التي عايشتها منطقة المغرب العربي. و اعتمدت كذلك على منهج تحليل المضمون، الذي وظفته في تحليل الوثائق الرسمية، عرض الحقائق و تمحيصها ، تتبع و تحليل النصوص و الخروج بنتائج، بالإضافة إلى **المنهج الإحصائي** الذي اعتمدت عليه و ذلك لتدعيم المعلومات التي تم الحصول عليها من مختلف المصادر، سواء كانت كتبا أو مجلات متخصصة أو دراسات أو مواقع الكترونية.

1- محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم المناهج، الاقترابات، الأدوات، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، طبعة 1997، ص 56.

2- المرجع نفسه، ص 129.

صعوبات الدراسة

لكل بحث صعوبات تحول دون سهولة البحث و العمل، إلا أن إتمامه عمل جيد يتطلب تجاوز هذه الصعوبات قدر الإمكان، و يمكن تلخيص الصعوبات التي واجهتنا في:

1 – صعوبة وضع اقتراحات و آليات تفعيل اتحاد المغرب العربي في ظل الأوضاع الراهنة التي تشهدها منطقة المغرب العربي، سواء الخلافات و المشاكل بين دول الاتحاد أو التوترات المحيطة بالمنطقة ككل بالإضافة إلى الوضع التي آلت إليه الدولة العضو في الاتحاد و هي ليبيا، مما يضع الوحدة المغاربية في طريق مسدود.

2– قلة المراجع الملمة بالموضوع خاصة باللغة العربية إلماما كافيا لتمكين الباحث من التعمق في الموضوع.

خطة البحث

بناءً على الإشكالية المطروحة و الفرضيات المقترحة و بهدف للوصول إلى النتيجة و الهدف المطلوب تم وضع خطة تتضمن ثلاث فصول، إضافة إلى مقدمة، مدخل تمهيدي و خاتمة.

الفصل الأول، تم التطرق فيه إلى خصوصيات قيام الوحدة المغاربية من خلال تخصيص مبحثين يتناول أوله دعائم و مقومات الوحدة المغاربية من مقومات جغرافية، اقتصادية، تاريخية و ثقافية، و مبحث ثان يعالج التجارب الوحدوية لبلدان المغرب العربي و فكرة إنشاء الاتحاد.

الفصل الثاني، و فيه عالجت العوامل المعيقة لنجاح تجربة التكامل في منطقة المغرب العربي رغم كل المقومات المساعدة على ذلك، حيث تناول المبحث الأول منه للمعوقات الداخلية التي تعاني منها بلدان المغرب العربي، و عالجت المعوقات الخارجية في المبحث الثاني و التي فرضت نفسها على تلك البلدان.

الفصل الثالث، المعنون بـ: مقترحات تفعيل اتحاد المغرب العربي، قمت بتقسيم الفصل إلى مبحثين، يعالج أوله مداخل نجاح اتحاد المغرب العربي أما المبحث الثاني فقدما فيه بعض المقترحات التي من شانها تعمل على إحياء اتحاد المغرب العربي و نجاحه.

مدخل تمهيدي

مدخل تمهيدي

تعتبر ظاهرة التكامل الإقليمي من أبرز الظواهر التي تنال اهتمام المتخصصين في مجال العلاقات الدولية على مدى فترات زمنية مختلفة، حيث طرح موضوع التكامل باعتباره أحد الحلول المناسبة لإشكالية عجز الدولة عن الوفاء بوظائفها الأساسية، و يزداد اليوم الاهتمام بالتكامل الإقليمي أكثر من ذي قبل باعتباره إحدى الخيارات التي تطرح لمواجهة إشكالية عولمة الاقتصاد العالمي[1] من جهة، و عامل هام في تحقيق الأمن و السلم الدوليين من منظور أن التكامل الإقليمي بين الوحدات يهدف إلى إنشاء نوع من الاستقرار و حالة من عدم الصراع و النزاع بين الدول من جهة أخرى.

و نظراً لتزايد موضوع التكامل من الناحية النظرية و العملية، و رغم أنه طرح في كثير من أدبيات التكامل إلا أن هناك العديد من التناقضات و الاختلافات في تحديد بعض المصطلحات المرتبطة بمفهوم التكامل بشكل يشوبه الكثير من الغموض و التشويش و التعدد المفاهيمي، و يرجع السبب إلى اتجاهات المفكرين و الكتاب و تعدد المدارس التي طرحت هذا الموضوع، مما يدفعني إلى تحديد المصطلحات و توضيح المفاهيم المرتبطة بمفهوم التكامل، إذ يعتبر تحديد المفاهيم أمر مهم في بحوث العلوم الاجتماعية.

و يواجه الباحث في هذا التنوع من البحوث العديد من الصعوبات التي تعيق الوصول إلى تحيد المصطلحات التي يستخدمها تحديدا قاطعا، و من أجل ذلك سوف نتناول في هذا المطلب طرح للمصطلحات المرتبطة بدراسة التكامل الإقليمي بمستوياته و أنواعه المختلفة.

أولا: مفهوم التكامل الإقليمي

تحفل دراسة التكامل الإقليمي بالعديد من المفاهيم التي لا يمكن إدراك هذا الموضوع دون تحديد دقيق و واضح لها، فالقراءة في أدبيات التكامل تظهر عددا غير قليل من المصطلحات التي يختلط

1- عمر ابراهيم العفاس، نظريات التكامل الدولي الاقليمي، منشورات قاريونس، بنغازي، ليبيا، الطبعة الأولى، 2008، ص 09

تحديد مفهومها بين وجهات نظر سياسية، اقتصادية و عسكرية متعددة حسب اختلاف المدارس الفكرية و وجهات نظر المتخصصين الأكاديميين.

1- تعريف التكامل

قبل طرح مختلف التعاريف التي قدمت للتكامل، يجدر بنا التعرض للتكامل من الناحية اللغوية والعملية.

أ) التكامل لغة

إن كلمة تكامل من الناحية اللغوية تدل على التكميل أو التمام أو الكل التمام. و كمل الشيء يعني تمت أجزاؤه أو صفاته، و في القرآن الكريم جاءت كلمة التكامل في قوله تعالى: " **اليوم أكملت لكم دينكم و أتممت عليكم نعمتي** ".[1]

و يبرز المفهوم في القواميس اللغوية الانجليزية في المعاني التالية:

- توحيد أو تجميع الأجزاء في كل.
- عملية ربط الأجزاء المنفصلة و تجميعها و إضافة بعضها إلى البعض الآخر لتكوين كل متكامل.[2]

ب) التكامل اصطلاحا

إن عبارة التكامل الإقليمي قد فسرت بأشكال مختلفة، فبعض الباحثين يدخلونه في نطاق التكامل الاجتماع، و يوسعه آخرون لينطبق على أي نوع من أنواع التعاون الدولي.[3] لكنها تعاريف في مجملها لا تبتعد كثير عن تعبير "جمع الأطراف في كل، و جمع الوحدات و العناصر من أجل إنشاء مجموعة متكاملة".

1- محسن الندوي، تحديات التكامل الاقتصادي العربي في عصر العولمة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، الطبعة الأولى، 2011، ص ص 63-64

2- صبيحة بخوش، اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي و المعوقات السياسية ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ، طبعة 2011. ص 39

3- محسن الندوي، المرجع نفسه، ص 64

فقد عرفه **مايكل هاس** بأنه: شكل من أشكال التعاون أو التنسيق بين دول مختلفة دون المساس بسيادة كل منها.* في حين عرفه **أرنست هاس** بأنه العملية التي بمقتضاها يقوم عدد من الفاعلين السياسيين في عدد من الدول بتغيير و لاءاتهم و تطلعاتهم و أنشطتهم السياسية نحو مركز جديد تمتلك مؤسساته اختصاصات تعلو تلك التي تمتلكها الدولة القومية.[1]

و يعرف **كارل دويتش** التكامل بأنه تكامل الشيء، و يعني بوجه عام أن يجعل الأجزاء كل واحد، أي أن يحول وحدات كانت سابقا منفصلة إلى مكونات لنظام أو جهاز متناسق.[2]

و يضيف **دويتش** في مناسبة أخرى بأن التكامل هو تلك الحالة التي تمتلك فيها جماعة معينة تعيش في منطقة معينة شعورا كافيا بالجماعية، متماثلا في مؤسساتها الاجتماعية إلى درجة أن تتمكن فيها هذه الجماعة من التطور بشكل سلمي.[3]

أما الدكتور **عامر مصباح**، فيعرف التكامل في مؤلفه " نظريات تحليل التكامل الدولي" بأنه: الحالة الناتجة عن التحول من علاقات القوة إلى علاقات السلم بين فواعل النظام الدولي عبر تنشيط الروابط الاقتصادية و الوظائف الفنية و التعاون التقني وصولا إلى حالة من التوحد السياسي.

و رغم بروز تعريفات متعددة و معقدة للتكامل، إلا أن هذا المفهوم يشير أساسا إلى علاقة الجماعة المترابطة أو الالتحام القوي بين الأفراد في كيان سياسي، فهي تتضمن روابط متبادلة و إحساس بهوية الجماعة و الإدراك الذاتي. [4]

*** تعرض هذا التعريف لكثير من الانتقادات لكونه واسع جدا و هو ما يجعل كل التفاعلات أو العلاقات التعاونية بين الدول بمثابة علاقات تكاملية و بالتالي يصبح التكامل مفهوما لا معنى له.**

1- صبيحة بخوش، المرجع السابق، ص40.

2- المرجع نفسه، ص39.

3- عمر ابراهيم العفاس، المرجع السابق، ص33.

4- عامر مصباح، نظريات تحليل التكامل الدولي، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، طبعة 2008، ص17.

2- التكامل الإقليمي

نالت ظاهرة التكامل الإقليمي اهتماما كبيرا من قبل المفكرين و المتخصصين في مجال العلاقات الدولية،[1] فينظر للتكامل الإقليمي على أنه أداة تعزيز التعاون السلمي و تقليص النزاعات بين الدول في المناطق المختلفة عن العالم.[2]

غير أن الإشكالية المطروحة تكمن في تحديد المصطلحات تحديدا دقيقا، فعادة ما يتم الخلط بين التكامل الإقليمي و التكامل الاقتصادي أو السياسي أو اعتبارهما مفهوما واحدا، مما أدى إلى عدم فهمها فهما دقيقا بالرغم من أن للتكامل مستويين، مستوى التكامل القومي و هو الذي يهتم بشروط أو بعمليات التكامل داخل الوحدة السياسية الواحدة، و مستوى التكامل المتعدد الذي يتضمن مستوى تعدديا إقليميا أو عالميا.

ففي المستوى الإقليمي، يبرز على سبيل المثال نموذجي الاتحاد الأوروبي و جماعة إفريقيا الشرقية، أما على المستوى العالمي، فتظهر أعمال الأمم المتحدة و وكالاتها المتخصصة كنموذج يسعى لإحداث التكامل بأشكاله المختلفة.[3]

أما بالنسبة للتكامل الاقتصادي أو التكامل السياسي، فهما يعتبران أشكال و أنواع التكامل الإقليمي أو صوره، فقد يكون تكاملا إقليميا اقتصاديا أو يكون تكاملا إقليميا سياسيا. و هذه هي نقطة الفصل في تحديد المصطلحات.

أ) التكامل السياسي

لم يكن معظم الكتاب الذين تناولوا موضوع التكامل السياسي واضحين في تحديد العلاقة بين التفاعل السياسي بين مجموعة من الدول و بين الإحساس بانتماء مجموعة من الوحدات السياسية إلى مجموعة واحدة معينة.[4]

1- عامر مصباح، المرجع السابق، ص12.
2- عمر ابراهيم العفاس، المرجع السابق، ص07.
3- المرجع نفسه، ص ص33 - 34
4- المرجع نفسه، ص ص47- 48.

فقد عرف **ليون ليندربرغ** في دراسة له عن السوق الأوربية المشتركة التكامل السياسي بأنه العملية التي تقتنع من خلالها مجموعة من المجتمعات السياسية بتحويل نشاطاتها السياسية إلى مركز جديد. أو العملية التي تجد الدول نفسها راغبة أو عاجزة عن إدارة شؤونها الخارجية أو شؤونها الداخلية الرئيسية باستقلالية عن بعضها البعض، و تسعى بدلا من ذلك لاتخاذ قرارات مشتركة في هذه الشؤون أو تفوض أمرها فيها لمؤسسة جديدة. (1)

كما عرف **ارنست هاس** التكامل السياسي بأنه العملية التي بواسطتها يقتنع الفاعلون السياسيون في العديد من الأوضاع الوطنية المتميزة بتغيير و ولاءاتهم و توقعاتهم و نشاطاتهم السياسية نحو مركز جديد كبير.

أما **فيليب جاكوب** فيعرف التكامل السياسي بأنه يتضمن بشكل عام إحساسا بالجماعية بين أفراد الشعب في كيان سياسي واحد، و هو يعني وجود روابط مشتركة بين الأفراد تجعلهم يشعرون بذاتية خاصة بهم. (2)

و قد أوضح **جوزيف ناي*** في متناول تعريفه للتكامل السياسي أن هناك عدة مظاهر متضمنة في المفهوم الذي طرحه عن الدولة الانتقالية (الانتقال من حالات جزئية إلى حالات تكاملية) تلك المفاهيم هي:

1- عامر مصباح، المرجع السابق، ص ص 16–17.

2- المرجع نفسه، ص ص 15-16.

*** لقد طرح ناي نماذج للتكامل السياسي و هي:**

- التكامل المؤسساتي الذي يحدث نتيجة خلق مؤسسات قوية تؤثر على التفاعلات الأخرى كالتكامل الاقتصادي. فوجود مؤسسات مركزية قوية حسب رأي الفدراليون هو أمر مهم للوصول إلى درجة عالية من التكامل في قطاعات أخرى لأنها قادرة على ترجمة الإيديولوجيات إلى قوانين و ذلك متوقف على حجم و نمو الموارد البيروقراطية و الكوادر الإدارية. بالإضافة إلى دور المؤسسة التشريعية و القضائية.

- التكامل في السياسات: حيث اهتم جوزيف ناي بهذا الطرح للتكامل السياسي من خلال ما تقوم به مجموعة من الدول من أفعال مشتركة و هو ما يتعلق بصنع القرارات المتعلقة بالسياسات الخارجية و السياسة الداخلية المحلية.

- التكامل في المواقف: و هو من الاهتمامات التي ترافق بشكل عام مفهوم التكامل السياسي و الذي يعني المدى الذي تتفاعل فيه مجموعة الأفراد و يتشاركون في المؤسسات التي يقيمونها و أيضا المدى الذي يتمكنون من تطوير حس الهوية المشتركة و الالتزام المشترك، و من بين المواقف التي تجريها الدول أو المجموعات في إطار التكامل هي تلك اللقاءات و التصريحات و استقراءات الرأي العام.

- ضرورة وجود بناء مؤسساتي على الأقل في شكل ابتدائي.
- وجود اعتماد متبادل في عملية تشكيل و خلق السياسة.
- وجود حس متبادل للانتماء و الهوية الذاتية.

أما **كارل دويتش،** فيعرف التكامل السياسي بأنه عملية تكامل بين الأطراف السياسية أو الوحدات السياسية كالأفراد و الجامعات أو البلديات أو الأقاليم أو الدول فيما يتعلق بسلوكها السياسي.[1] فالتكامل الإقليمي يعني في أسمى صوره التكامل السياسي أي الوحدة، أما التكامل الاقتصادي فهو مرحلة من مراحل ذلك التكامل.

و لكن التأكيد على الطابع السياسي في عملية التكامل لا يعني ضرورة قيام اتحاد سياسي بين الدول الأطراف، و إنما يقصد به التفاعل المتبادل بين الجانبين السياسي و الاقتصادي.[2]

ب) التكامل الاقتصادي

يعتبر التكامل الاقتصادي مفهوما مركبا، فقد فسرت عبارة التكامل الاقتصادي بأشكال مختلفة، فبعض الباحثين يدخلون في نطاقه التكامل الاجتماعي، و يوسعه آخرون لينطبق على أي نوع من أنواع التعاون الدولي. كما استخدم عادة للدلالة على ذلك الصنف من الترتيبات التي بموجبها ترفع الحواجز التجارية الاصطناعية كالتعريفة بين الاقتصاديات المتكاملة. [3]

و يرجع هذا الاختلاف بوجه عام إلى التباين في وجهة نظر هؤلاء الاقتصاديين حول التكامل المقترح بين مجموعة من الدول، هل هو في شكل اتفاقيات ثنائية أو تعاون بين دولتين أو في شكل تكامل إقليمي بين مجموعة من الدول من أجل إنشاء كتلة اقتصادية.

1- صبيحة بخوش، المرجع السابق، ص41.

2- المرجع نفسه، ص60.

3- محسن الندوي، المرجع نفسه، ص 64-65

و تعرف موسوعة السياسة التكامل الاقتصادي على أنه ملائمة بين عناصر متوفرة عند أحد الأجزاء كالقوى البشرية و المهارات و السوق الواسعة، بينما يتوفر عند الطرف الثاني رأس المال فتتشكل بذلك العناصر الاقتصادية المتكاملة من أجل العملية الصناعية و التنموية، فهو اتجاه المشاريع الاقتصادية نحو تكبير حجمها للاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير.[1]

لقد تعددت منطلقات الاقتصاديين في تعريفهم للتكامل الاقتصادي أبرزها:

تعريف **بيلا بالاسا** بأن التكامل الاقتصادي هو عملية و حالة في آن واحد، و المراد بالعملية هو أنه ينطوي على الإجراءات و التدابير و الوسائل التي تستخدم في العملية التكاملية، و التي تؤدي إلى إلغاء التمييز بين الوحدات المنتمية إلى دول قومية مختلفة.

كما ينظر **بالاسا** للتكامل الاقتصادي على أنه علاقات تقوم بين الوحدات الاقتصادية (دولتين أو أكثر) باتجاه تحقيق الاندماج بينها و إزالة مظاهر التمييز القائمة فيما بين هذه الوحدات، و تكوين وحدة اقتصادية جديدة متميزة.[2]

و يعرف **آرنست هاس** التكامل الاقتصادي بأنه عملية تنسيق العناصر الاقتصادية بمختلف أنواعها سواء كانت كلية أو جزئية بحسب المصلحة، و ذلك ضمن تجمع اقتصادي تشكله الدول و تنشئ له مؤسسات فوق وطنية تحاول أن تخضع لتوجيهاتها و تطبق قراراتها لتحقيق أكبر قدر من المصلحة المشتركة، و قد يتطور التكامل الاقتصادي ليؤدي إلى قيام اتحاد سياسي تام بين الدول قيد التكامل.

و يضيف الاقتصادي **هوفمان** أن قيام أي تكامل اقتصادي لابد من وجود تساوي في أسعار السلع و عناصر الإنتاج في المنطقة التكاملية.

---

1. **عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للنشر و التوزيع، بيروت، الجزء الأول، طبعة 1985، ص 779.**
2. **صبيحة بخوش، المرجع السابق، ص56.**

و قد اقترح أحد الباحثين مفهوما شموليا بحيث يرى في التكامل الاقتصادي عملا إراديا من قبل دولتين أو أكثر، يقوم بإزالة كافة الحواجز أمام المعاملات التجارية و انتقال عوامل الإنتاج فيما بينها.

كما أنه يضمن تنسيق السياسات الاقتصادية، و إيجاد نوع من تقسيم العمل بين الدول الأعضاء بهدف زيادة الإنتاجية العامة مع وجود فرص متكافئة لكل دولة عضو.

و بخصوص التكامل الاقتصادي عند الباحثين العرب، فقد عرفه **فؤاد مرسي** في كتابه "الرأسمالية تجدد نفسها" بأن التكامل عملية تاريخية اقتصادية واحدة تجري في وقت واحد في كل من مجال القوى الإنتاجية و مجال العلاقات الإنسانية.[1]

أما الدكتور **عبد الغني عماد**، فاعتبر التكامل الاقتصادي جمع ما ليس موحدا في إطار علاقة تبادلية تقوم على التنسيق الطوعي و الإرادي بهدف توحيد أنماط معينة من السياسات الاقتصادية بين مجموعة من الدول تجمعها مميزات محددة، تستهدف المنفعة المشتركة من خلال إيجاد سلسلة من العلاقات التفضيلية.[2]

و أمام تعدد المفاهيم، يمكن القول بأن التكامل الاقتصادي هو عملية إلغاء كافة الحواجز الجمركية و غير الجمركية بين مجموعة من الدول المتكاملة، مع تنسيق السياسات الاقتصادية و النقدية والمالية، مما يؤدي إلى خلق تكتل اقتصادي جديد يحل محل الاقتصاديات الوطنية في المنطقة التكاملية.

فالتكامل الاقتصادي هو اصطلاح عام يغطي عدة أصناف من الترتيبات التي بمقتضاها، يتفق قطران أو أكثر على تقريب و توثيق أوضاعهم الاقتصادية بعضهم من بعض، على أن جميع هذه الترتيبات لها سمة مشتركة و هي أنها تستخدم التعريفة لتمييز سلعها إزاء السلع التي تنتجها الأقطار غير المنظمة إلى الاتفاق.[3]

1- محسن الندوي، المرجع السابق، ص 69.

2- المرجع نفسه، ص 73.

3- المرجع نفسه، ص 65.

3- التكامل الإقليمي و بعض المفاهيم المتقاربة

إن مفهوم التكامل الإقليمي مفهوم غير دقيق و جامد، على أساس وجود اختلاف كبير بين الاختصاصيين حول تحديد المصطلح، فالبعض منهم استعمل مصطلح الاندماج كمرادف للتكامل و البعض الآخر استعمل مصطلح التعاون أو الاعتماد المتبادل، في حين استعمل منهم مصطلح التكتل.

أ) التعاون الاقتصادي أو الاعتماد المتبادل[1]

إن الدول بصفة عامة، لا تستطيع منفردة تحقيق مصالحها الاقتصادية و الاجتماعية، كما أنها لا تستطيع أن تعيش بمعزل عن العالم، لأن المصالح تدفعها إلى إنشاء العديد من العلاقات المتنوعة فيخلق ما يسمى بالاعتماد المتبادل أو التعاون، خاصة في المجال الاقتصادي، فأصبح النظام الاقتصادي الدولي يعتمد على التعاون الدولي في ظل مجتمع تسوده حرية التجارة و الشفافية.[2]

فالتعاون الاقتصادي هو محاولة ترتيب سياسات الدول في المجال الاقتصادي لتحقيق اتفاق في الميدان الاقتصادي و ليس بالضرورة مشتركة أهدافهم، بمعنى دون إقامة نوع من البناء المؤسسي و مثال ذلك الاتفاقيات الدولية، خلافا للتكامل الذي ينطوي على التدابير الفاعلة للحد من التمييز و مرتبط بتحقيق تغيرات و آثار هيكلية في الاقتصاد الوطني لأقطار الأطراف في العملية التكاملية.[3]

1- الاعتماد المتبادل دعوة نادى بها جون كندي عام 1962 كمحاولة لكسر حدة التصدي لهيمنة الرأسمالية العالمية. و قد كرر غورباتشوف عام 1985 هذه الدعوى بهدف تحقيق تعاون عالمي من أجل التصدي لمشاكل تهدد المجتمع العالمي في مجموعه.

2- محسن الندوي، المرجع السابق، ص 75.

3- المرجع نفسه، ص 76.

*** لقد عبر فرانسوا بيرو بالقول: ضمن هرم الكلمات المبهمة و غير الجميلة حيث تربك النقاشات الاقتصادية لغتنا يحتل مصطلح الاندماج مرتبة جيدة.**

ب) الاندماج

تجذر الإشارة إلى أن الكثير من الباحثين الاقتصاديين خاصة العرب منهم يستخدمون كلمة تكامل كمرادف لكلمة اندماج، على الرغم من أن الثانية أعمق مفهوم و تعد مرحلة متقدمة عن الأولى.[1]

لقد برزت فكرة الاندماج لأول مرة حسب رأي **Horacio Godoy** كوسيلة أكثر عقلانية لتحقيق التنمية الاقتصادية، لأن التصنيع يتطلب اقتصاديات ذات مستوى كبير، و بذلك يصعب و يستحيل الوصول إلى ذلك بدون اندماج.

و يرى الباحث **يوسف عبد الله صايغ** أن الاندماج يمتد من التعاون أو التعاضد و هو أدنى صيغ التجمع إلى الوحدة في الطرف الآخر التي هي أكثر الصيغ تقدما مرورا بالتنسيق و النظيم و تسيير العمل ثم التكامل.

فالاندماج يتميز عن التكامل في اعتباره صيغة متقدمة للتكامل، تتضمن توجهات نحو التكامل متضمنة إعادة تركيب أو هيكلة الاقتصاد و المؤسسات الاقتصادية بما يسمح بتداخل هذه الاقتصاديات بشكل عضوي من أجل أغراض متفق عليها المجموعة المعنية في ميادين مختلفة.[2]

ج) التكتل الاقتصادي

مع أواخر الخمسينيات أصبحت دول العالم و خاصة الدول الكبرى تحاول و بكل الوسائل الانضمام إلى ما يسمى بالتكتلات، حيث ظهرت مساعي حقيقية في أوروبا و أمريكا في إنشاء ترتيبات تجارية إقليمية خاصة بعد انهيار المعسكر الاشتراكي.

و نقصد بالتكتلات الدولية تلك التجمعات بين الدول التي تقوم في إطار قاري أو إقليمي معين و لو لم يكن العامل الجغرافي وحده هو معيار التجمع.[3]

1- صبيحة بخوش، مرجع سابق، ص38.

2- محسن الندوي، المرجع نفسه، ص 82 – 83

3- محمد عزيز شكري- الأحلاف والتكتلات السياسية العالمية، عالم المعرفة، العدد السابع، الكويت،1978، ص 81.

و سياسة التكتل هي السياسة التي يسعى كل طرف من خلالها إلى الانضمام و التحالف إلى طرف آخر أو مجموعة من الأطراف بهدف كسب حلفاء في جانب من جوانب التعاون خاصة الاستراتيجية منها كالميادين العسكرية و الاقتصادية..

و يمكن تعريف التكتل الاقتصادي بأنه تجمع عديد من الدول التي تجمعها روابط خاصة بالجوار الجغرافي أو التماثل الكبير في الظروف الاقتصادية أو الانتماء الحضاري المشترك هذا التجمع يكون في إطار معين قد يكون اتحادا جمركيا أو منطقة تجارة حرة. فالتكتل الإقليمي كمفهوم يعكس الجانب التطبيقي لعملية التكامل الاقتصادي، فهو يعبر عن درجة من درجات التكامل الاقتصادي فيما بين الدول الأعضاء.

كما يعرف التكتل الاقتصادي على أنه يعبر عن درجة معينة من التكامل الاقتصادي الذي يقوم بين مجموعة من الدول المتجانسة اقتصاديا و جغرافيا و تاريخيا و ثقافيا و اجتماعيا و التي تجمعها مجموعة مصالح اقتصادية مشتركة. [1]

و كان هناك اختلافات في مسألة دوافع انشاء التكتلات من اقليم لآخر، فقد يكمن الدافع وراء منافع اقتصادية تسعى الدول إلى الاستفادة منها، و قد يكون الدافع غير اقتصادي مثل تقوية الروابط السياسية و تحقيق فرص أكبر لغرض الهيمنة في العلاقات الدولية. و قد يرجع أيضا إلى رغبة الأعضاء في تحسين قدراتهم التفاوضية في المفاوضات المتعددة الأطراف.

و مهما يكن الدافع وراء انشاء التكتلات الاقليمية، فإنها تعكس تفوق الدول في المستقبل في ارساء قواعد النظام الدولي الجديد.[2]

1- محسن الندوي، المرجع نفسه، ص 76

2- عادل السلمان، الأحلاف و التكتلات الدولية، الحوار المتمدن، العدد 930، مقال منشور بتاريخ: 2004/08/19، 09:56، متواجد على الرابط الالكتروني: www.ahewar.org

ثانيا: شروط التكامل الاقليمي ومستوياته

1- شروط التكامل الاقليمي

يتطلب التكامل توافر عدد من العناصر و المقومات، و نقصد بذلك مجموعة الشروط أو المتطلبات الضرورية لقيام أي تكامل، غير أن توفر هذه الشروط – حسب بعض المفكرين- لا يؤدي بالضرورة إلى التكامل، بل يوفر الإمكانية التي يمكن أن تتبلور من خلالها العملية التكاملية.[1] و يمكن عرض أهم الشروط التي تثار عند دراسة التكامل فيما يلي:

أ) **القرب الجغرافي**: إن القرب الجغرافي بين بلدين او اكثر يحفز – طبيعيا- المبادلات فيما بينها، ما يسمى بالتجارة الجوارية و ذلك قبل قيام أي تكتل أو تجمع. و هذا هو حال العديد من المناطق في العالم و في مقدمتها أوروبا الغربية التي شهدت ازدهار هذه التجارة قبل قيام هيكل السوق المشتركة. فالتواصل الجغرافي هو أساس للتعاون و أن التكامل قد وجدت فيه الدول المتجاورة مصلحة للعمل المشترك باتجاه توسيع السوق و التبادلات الاقتصادية.[2]

ب) **تعدد الأطراف**: أي تعدد الارادات التي تقبل على الإنتقال من حالة الإستقلال عن بعضها البعض إلى حالة التجمع في كيان أوثق، هذه الأطراف هي كيانات سياسية (دول) و هذا ما يعطي التكامل بعده السياسي إن لم يكن سياسي في المقام الأول، و يفهم من هذا العمل الارادي أن يكون الانضمام إرادياً اختيارياً، و يستبعد المفكرون من قيام عملية التكامل حالات الضم بالقوة و التي تجعلها مستعمرات تابعة بالمركز.[3]

ج) **تشابه القيم**: إن تشابه القيم يعني تقاسم أو اشتراك أطراف التكامل في الخصائص و المقومات الجغرافية و الاجتماعية و الثقافية، حيث يصبح التواصل أو القرب الجغرافي واقعا طبيعيا و ذو قيمة أكبر عندما تجمع الدول قيد الانضمام خصائص مشتركة كوحدة اللغة و التاريخ و الدين و التراث

1. صبيحة بخوش، المرجع السابق، ص41.
2. محسن الندوي، المرجع السابق، ص 89
3. صبيحة بخوش، مرجع سابق، ص44.

و العادات، و أن تشابه هذه العناصر يساعد على ترسيخ نظرة فوق الوطنية بالنسبة للدول قيد الانضمام. فالدول العربية مثلا تشكل أمة واحدة و لغة واحدة و تراث واحد و تاريخ واحد حافل بالنضال المشترك الذي يشكل لها الذاكرة الجماعية العربية، فهذه المقومات تساهم في عملية قيام تكامل اقتصادي قابل للنجاح.[1]

د) المصلحة المشتركة: إن التكامل الاقليمي يتطلب تشابه و تقاسم القيم السياسية المشتركة التي تؤدي إلى تحقيق مصلحة الجميع، و إن كانت الاستفادة في الغالب تكون نسبية بالنسبة لكل قطاع على حدى. فالمصلحة المشتركة تقتضي تنظيم العلاقات بصورة تكفل توزيع المكاسب بشكل عادل و متوازن و عدم استحواذ أطراف بعينها على المكاسب دون الأطراف الأخرى.[2]وبالتالي فإن ضرورة توفر قيم سياسية مشتركة أو مصالح متقاربة بين أطراف العملية التكاملية تتطلب توفر عنصرين:

- الاحساس المشترك بأهمية التكامل.
- الشعور بأنهم أقرب إلى بعضهم البعض من علاقاتهم بأطراف أخرى.[3]

و المقصود بذلك أن تلتقي الأطراف المعينة حول أهداف معينة و إن يكون هناك قدر كاف من التماسك بين هذه الأهداف.[4]

2- مستويات التكامل الاقتصادي

يتخذ التكامل الاقتصادي أشكالا و مستويات عديدة، تزداد درجاته كلما زاد الانتقال من شكل إلى آخر أو من مستوى إلى آخر وصولا إلى الاندماج الاقتصادي، أي إن أشكال التكامل الاقتصادي تتراوح من التخفيف في القيود الموجودة بين البلدان المتكاملة إلى إلغاءها نهائيا و إدماج اقتصادياتها في وحدة اقتصادية واحدة و هي أعلى مستوى من مستويات التكامل.[5]

---

1. محسن الندوي، المرجع السابق، ص ص 90 - 91
2. المرجع نفسه، ص ص 91 -92
3. صبيحة بخوش، مرجع سابق، ص 44.
4. المرجع نفسه، ص59.
5. محسن الندوي، المرجع السابق،ص92

و من أجل الوصول إلى أعلى مرحلة و هي مرحلة الاندماج، يجب المرور بخمس مراحل عددها **بالاسا** (bala ballassa)[1] كالآتي:

	عدم وجود رسم أو اقتطاعات (الغاء التعريفة أو الحصص)	التعريفة الخارجية المشتركة	حرية تدفق العمالة (التدفق الحر لعناصر الانتاج)	تطابق و تناغم السياسيات الاقتصادية	توحيد الأنظمة الاقتصادية و السياسية (وحدة السياسات و المؤسسات الاقتصادية)
منطقة التجارة الحرة	x				
الاتحاد الجمركي	x	x			
السوق الاقتصادية	x	x	x		
الاتحاد الاقتصادي	x	x	x	x	
التكامل الاقتصادي الكلي (الاندماج)	x	x	x	x	x

إن نموذج **بالاسا** لا يقيس التوسع، و إنما يقيس التدفقات التجارية الحقيقية التي تتبع تأكيد الرسمي للسلوك، و أن الكثافة المشتركة للتبادلات تزداد كنتيجة لذلك.[2] إذ يمكن استخدام هذا النموذج في تفسير السياسات المتبعة من طرف الدول، حيث ينطبق هذا على مستوى التكامل العالمي و مستوى التكامل الجهوى على حد سواء.[3]

و قد عرفت تطبيقات **بالاسا** وفقا للمبادئ الاقتصادية الليبرالية الكلاسيكية المراحل التالية:

---

1. أصبحت تصنيفات بالاسا للاندماج الاقتصادي نموذجا يستخدمه الكثير من المتخصصين في ميدان التكامل الاقتصادي، فقد رأى بالاسا أن التكامل الاقتصادي هو الغاء للتمييز بين الوحدات الاقتصادية تنتمي إلى دول مختلفة، و قد طرح هذا النموذج الذي يتضمن خمس تصنيفات في كل تصنيف يوضح مساهمة أو خطوة نحو الغاء التمييز بين الدول الاعضاء في حلقة التكامل. و رغم ما تعرض له نموذج بالاسا من انتقادات توضح أوجه بعض القصور التي تصاحب تطبيقه في الدراسات المقارنة إلا أن نموذجه يضل ذو أهمية كبيرة في معرفة أسس الرغبة في التكامل بين الدول خاصة إذا صاحب ذلك ارادة سياسية تتولى مناقشة و وضع الأسس اللازمة للتفاعل.

2. Bela Balessa, The Theory of Economic Intergration (London : George Allen and Unwin Ltd. 1969).

3. عمر ابراهيم العفاس، المرجع السابق، ص46.

أ) مرحلة التبادل الحر[1]

تعرف بمنطقة التجارة الحرة، و تعني إزالة التعريفة الجمركية و غيرها من القيود أمام التجارة بين الدول المشتركة في هذا النظام.[2]حيث تلغى خلال هذه المرحلة الرسوم الجمركية و القيود الكمية على السلع بين الدول الاعضاء المشتركة، مع احتفاظ كل دولة بقيودها الجمركية ازاء الدول غير الاعضاء، مما يجعل أي دولة خارج المنطقة الحرة تسعى إلى التكامل مع بعض الدول الأعضاء، خاصة الدول التي تتميز قيودها التجارية التي تعرضها على غير الأعضاء بالانخفاض و ذلك كوسيلة للدخول مع باقي الأعضاء.[3]

ب) مرحلة الاتحاد الجمركي

إضافة إلى الاجراءات التي تم تطبيقها في منطقة التجارة الحرة، يتم في هذا الشكل فرض تعريفة جمركية موحدة للبلدان الأعضاء في مواجهة بقية دول العالم، فتصبح كل الدول الأعضاء تتعامل مع العالم الخارجي في مجال التجارة الخارجية كأنها دولة واحدة جمركية.

و تقوم الوحدة الجمركية على: وحدة القانون الجمركي و التعريفة الجمركية، وحدة تداول السلع بين الدول الأعضاء، وحدة الحدود الجمركية و الاقليم، توزيع حصيلة الرسوم الجمركية المفروضة على ارادات الدول الاعضاء من العالم الخارجي حسب معادلة يتفق عليها و توزيع الانصبة فيما بينها.[4]

ج) مرحلة السوق المشتركة

تستهدف هذه المرحلة تجاوز الطبيعة التجارية للمرحلتين الأولى و الثانية، فحرية الانتقال التي تمت في ظل الاتحاد الجمركي لن تطبق فقط على البضائع، بل كذلك على عوامل الانتاج المتمثلة في

---

1. حسب نص المادة 24 من الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و التجارة (الغات)، تعتبر منطقة التبادل الحر كل مجموعة متكونة من التراب الجمركي لبلدين أو أكثر يتم فيها إزالة المعالم الديوانية و التراتيب الأخرى التي تحد من حركة المبادلات التجارية (القيود الكمية) بالنسبة للمنتجات ذات المنشأ و التي تمثل النسبة الهامة من المبادلات التجارية بينها.

2. عامر مصباح، المرجع السابق، ص31.

3. محسن الندوي، المرجع السابق، ص 93.

4. المرجع نفسه، ص ص 93 -94

العمل و رأس المال، و بالتالي تحرير حركة عناصر الانتاج سوف يخلق لنا سوقا مشتركة،[1] هذه السوق الموحدة هي سوق يتم من خلالها و بحرية تامة انتقال السلع و الأشخاص و رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء.[2]

د) مرحلة الوحدة الاقتصادية

هي المرحلة الأعلى درجة من مرحلة السوق المشتركة، ففيها تزول القيود الجمركية و تبدأ عملية انتقال البضائع و عوامل الانتاج، إضافة إلى تحقيق درجة من توحيد و تنسيق السياسات الاقتصادية الوطنية (المالية و النقدية) من أجل القضاء على التمييز و الاختلاف.[3]

كما أن الوحدة الاقتصادية تتحقق عندما يتم توحيد نقدي بين الدول الاعضاء، أي عندما تستعمل هذه الاقطار عملة واحدة تتقاسم مسؤولية تسييرها إلى جانب السياسات الاجتماعية و الضريبية الأخرى التي تتجسد في تشريعات العمل و الضرائب و غيرها.[4]

ي) مرحلة التكامل الاقتصادي التام (الاندماج)

تعتبر هذه المرحلة أعلى و أرقى مرحلة للتكامل، حيث يتم فيها توحيد السياسات الاقتصادية و المالية و النقدية و الاجتماعية بين الدول المنتجة. كما تتضمن كذلك إقامة سلطة فوق الوطنية تكون قراراتها ملزمة لكل دول الأعضاء[5] بالشكل الذي يجعل شخصية الدولة الاتحادية الناتجة عن الاتحاد الاقتصادي التام تحل محل شخصية الدولة العضو، و هذا يعني بالضرورة انشاء سلطة اتحادية تفوق سلطتها سلطات الدولة العضو، و يبقى الاتحاد الأوروبي خير مثال على ذلك.[6]

---

1. صبيحة بخوش، المرجع السابق، ص62.
2. محسن الندوي، المرجع السابق، ص94.
3. صبيحة بخوش، ص62
4. محسن الندوي، ص 94
5. صبيحة بخوش، ص 63
6. محسن الندوي، ص95

ثالثا: دوافع و أهداف التكامل الاقليمي

نظرا لأن التكامل يمس العلاقات بين دول معينة و موقفها من العلاقات الدولية عامة، فإنه من المفيد البحث عن الدوافع و الأسباب الكامنة نحو اللجوء إلى العملية التكاملية و أهدافها.

1- دوافع اللجوء للتكامل الاقليمي

إن دوافع تحقيق التكامل الاقتصادي تتعدد و تتنوع ما بين الدوافع الاقتصادية و غير الاقتصادية،[1] و التي تلعب دورا في إقدام مجموعة من الدول على عملية التكامل الاقتصادي الاقليمي، أذكر منها:

أ) **الدوافع الاقتصادية:** و يمكن حصرها فيما يلي:

- اتساع حجم السوق: فمن خلال التكامل الاقتصادي يمكن القضاء على مشكلة ضيق السوق، و يصبح بالإمكان الحصول على أسواق أوسع و مجال أكبر تتحرك فيه كل المنتجات و تبادل الصناعات نتيجة الزيادة في الطلب الداخلي مما ينتج عن اتساع السوق اتساع المجال و الفرص أمام المنتجين في كل دولة عضو لزيادة الانتاج، و بالتالي تغطية الحاجيات و تشغيل الطاقات الانتاجية المعطلة و الزيادة من كفاءتها الانتاجية.

كما أن اتساع حجم السوق يؤدي إلى إقامة صناعات جديدة ينتج عنه ما يسمى بالتخصص و تقسيم العمل بين الدول الأعضاء في التكامل، فتظهر الميزة الانتاجية داخل منطقة التكامل.[2]

- الرغبة في التصنيع: خاصة بالنسبة للدول النامية، حيث اثبتت الدراسات أن فرص نجاح عملية التصنيع في هذه الدول تكاد تكون منعدمة في حالة اعتماد كل واحدة منها على سوقها الداخلية لتصريف المنتجات الصناعية،[3] ذلك أن عملية التصنيع إذا تمت في نطاق التكامل الإقليمي، فإنها

1- محسن الندوي، المرجع السابق، ص ص 97 -98

2- عامر مصباح، المرجع السابق، ص 127.

3- صبيحة بخوش، المرجع السابق، ص58

تعود بالفائدة على المنطقة ككل و هي فوائد تفوق بكثير الفوائد التي يمكن لأي بلد تحقيقها حين يقوم بعملية التصنيع لوحده.[1] وفي هذا الخصوص، لخص الاقتصاديان السويسريان **جيرار** و **فكتوريا كورزون** بأن التكامل الاقتصادي الإقليمي هو الطريق البارع للخروج من مشكلة عدم اكتمال النمو الاقتصادي، لأنه يجمع بين عناصر تحقق تحرير أكبر للتجارة بين الاقطار الاطراف و عناصر تحقق حماية اكبر في مواجهة العالم الخارجي.[2]

- زيادة التشغيل: فالتكامل الإقليمي يمكن له أن بساهم مساهمة فعالة في الحد من البطالة الواسعة الانتشار، كما يمكن أن يستوعب فائض العمل الموجود لدى بعض الدول الأعضاء في العملة التكاملية، فمع اتساع حجم السوق و توسيع قاعدة الانتاج و توفر النشاطات الاقتصادية كل ذلك يفتح الباب أكثر لفرص التشغيل.[3]

- زيادة معدل النمو الاقتصادي: حيث يسمح التكامل بتوفير أكبر لاتساع الانتاج، فعملية الانتاج و النشاطات الاقتصادية لم تبق مرتبطة بما هو موجود في الدولة الواحدة، بل تتحرك عبر دول الأطراف في العملية التكاملية مما يوفر قدر أكبر من رؤوس الأموال، و قدرا أكبر من الأيدي العاملة، و توفير حجم الانتاج بزيادة درجة التخصص و تقسيم العمل. و بالتالي زيادة في نمو اقتصاد الدولة العضو.[4]

لذلك، فإنه من الممكن للدول النامية أن تحل مشاكلها الاقتصادية عن طريق التكامل و الذي يمكنها من القيام بمشاريع حيوية و هو مكسب هام في إقامة قاعدة اقتصادية ضخمة.

ب) **الدوافع غير الاقتصادية:** المؤكد أن هناك أسباب عامة غير اقتصادية لها أثر أكبر في تفضيل الدول للتكامل الاقتصادي الإقليمي، أذكر منها:

---

1. **محسن الندوي، المرجع السابق، ص 99**
2. **صبيحة بخوش، المرجع السابق، ص58.**
3. **محسن الندوي، ص 98**
4. **نفس المرجع، ص.99**

– الدوافع السياسية و التي تلعب دورها في قيام التكامل الاقتصادي،[1] فقد يكون الدافع وراء قيام أي تكامل هو سياسي بالدرجة الأولى، و هذا كما حدث مع قيام المجموعة الأوروبية المشتركة، حيث أدرك زعماء أوروبا خطورة تزايد الوزن النسبي للولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية، و من تم أجمعوا على ضرورة إقامة تكتل اقتصادي أوروبي يستطيع مواجهة النفوذ الأمريكي.[2] و هو الدافع الذي قامت عليه دول الأسيان* في مواجهة التوسع الشيوعي.

– تحقيق الوحدة السياسية: فقد يكون تحقيقها هي الهدف الأسمى الذي تسعى إلى تحقيقه الدول المنظمة للتكتل الاقتصادي، بمعنى أن أي تكتل اقتصادي هو تمهيد لإقامة تكامل سياسي.[3]

– الدوافع الأمنية:[4] حيث يعتبر الاستقرار الأمني هدف يدفع ببعض الدول لعقد اتفاقيات إقليمية، و بالتالي قد يكون السبب وراء ضم دول معينة في تكتل هو الدافع الأمني و رغبة الحكومات في المحافظة على سيادتها و أمنها الداخلي بالتعاون مع دول أخرى عادة ما تكون دول الجوار.[5]

2– أهداف التكامل الاقليمي

تبدو أهمية التكامل الإقليمي في تنمية الفعاليات الاقتصادية للدول الأعضاء تنمية سليمة، فلا يعني أن التكامل الاقتصادي ليس مجرد ظاهرة إقليمية غرضها الاقتصاد الدولي بقدر ما هو توجه أصيل دائم تسعى إليه دول العالم باختلاف مراحل تطورها و حجم مواردها و تباين دوافعها، إذ تهدف العملية التكاملية بين الدول إلى اهداف عديدة تتباين بين الاهداف الاقتصادية و السياسية و الحضارية و العسكرية، و يمكن أن نوجز أهم تلك الأهداف فيما يلي:

1- صبيحة بخوش، المرجع نفسه، ص57

2- محسن الندوي، المرجع نفسه، ص 102

*** الأسيان: تكتل اقتصادي إقليمي (جمعية أمم جنوب شرق آسيا) ظهر في 08 أوت 1967، يضم دول جنوب شرق آسيا.**

3- المرجع نفسه، ص102

4- إن اتجاه الاتحاد الاوربي لضم دول جنوب البحر المتوسط في اتفاقيات ثنائية و اتفاقيات شراكة رغبة منه في تأمين الجنوب و تجنب للمشكلات التي يمكن أن يصدرها له.

5- المرجع نفسه، ص 103

– الحصول على مزايا الانتاج الكبير من وراء اتساع حجم السوق بفعل العملية التكاملية، و هو ما يشجع على توجيه الاستثمارات توجيها اقتصاديا سليما، و إعادة تكوين الحركة الحرة للسلع و رأس المال و العمل من دولة إلى أخرى من خلال إزالة العوائق التي تحول دون ذلك.

– الاستفادة من المهارات الفنية و الأيدي العاملة المبدعة بصورة أفضل و على نطاق أوسع باعتبار أن التكامل يؤدي إلى تقسيم العمل فنيا و وظيفيا.[1]

– تسهيل عملية التنمية من خلال قيام عملية التكامل، حيث يؤدي ذلك إلى التنوع في الانتاج بطريقة اقتصادية، الأمر الذي يساهم في حماية اقتصاديات جميع دول الأعضاء من التقلبات و الأزمات.

– رفع مستوى رفاهية المواطنين و هو الهدف الأسمى الذي تسعى كل دولة عضو إلى تحقيقه، و يمكن المستهلكين من الحصول على سلع استهلاكية بأقل أسعار ممكنة، نظرا لإزالة الرسوم الجمركية و توسيع حجم السوق و تخفيف تكاليف الانتاج.[2]

رابعا: نظريات التكامل

اتجهت العلاقات الدولية في مرحلة ما بعد فشل نظرية توازن القوى و اندلاع الحرب العالمية الأولى نحو نمط جديد من التنظيم الدولي القائم على تفعيل العلاقات البينية و إيجاد القواسم المشتركة التي تلتقي عليها الوحدات السياسية بهدف اشباع حاجات مواطنيها تأمين مصالحها الحيوية، و هذا ما اصطلح عليه علماء العلاقات الدولية بالتكامل الدولي.[3]

لقد أصبحت نظرية التكامل الدولي على درجة كبيرة من الأهمية في تحليل علاقات ما بعد الحرب العالمية الثانية، نتيجة تزايد اهتمام صناع القرار و المنظرين في العلاقات الدولية بإبداع طرق جديدة بديلة عن أداة الحرب في إقامة السلم الدولي و تحقيق الرفاهية.

---

1. محسن الندوي، المرجع السابق، ص84
2. المرجع نفسه، ص85
3. عامر مصباح، المرجع السابق، ص7.

و يجري تطوير نظريات التكامل الدولي في سياق تحليل الخبرة الدولية في معالجة القضايا التي تجاوزت مفردات الدولة التقليدية كقضايا الاقتصاد و الأمن و السياسة و الاجتماع و التكنولوجيا.[1]

إن قيام تجارب تكاملية في فترة الستينات أتاح فرضا أمام الباحثين كي يطرحوا افتراضات حول ظاهرة التكامل قصد معاينة صحتها أو اخفاقها. و في اطار تلك التجارب برزت مدارس مختلفة في أطروحاتها و في طرق معالجتها لظاهرة التكامل، و اهتمت بهذا الموضوع باعتباره عملية تتفاعل من خلالها جملة من المتغيرات التي قد ترفع مجموعة من الوحدات السياسية إلى حالة من التكامل و حتى الاندماج، مما ينتج عنه حالة من السلم و استحالة امكانية بروز حالة من الصراع و الحرب.[2]و من ثم يمكن ذكر النظريات الأكثر انتشارا في العلاقات الدولية:

1- النظرية الفدرالية

تعتبر النظرية الفدرالية واحدة من نظريات التكامل التي لاقت اهتماما من قبل الكثير من المتخصصين* في مجالات علمية عدية و خاصة في مجال العلاقات الدولية و القانون العام. كما لاقت ممارسات فعلية في بعض الدول التي انتهجت الأسلوب الفدرالي في تشكيل أنظمة حكمها.[3]

و تعد الفدرالية احدى المقاربات التقليدية في التكامل الجهوي، فمصطلح الفدرالية federalism يثير الصعوبات المنهجية في إطار البحث الأكاديمي في مجال التكامل. و تكمن هذه الصعوبات في أن المصطلح هو سياسي أكثر منه وظيفي، و ذلك أن الفدرالية تتعامل أولا مع المشكلة السياسية و الدستورية على وجه الخصوص.[4]

1- عامر مصباح، المرجع السابق، ص7.

2- عمر ابراهيم العفاس، المرجع السابق، ص 10.

* إن اهتمام الذي أعطاه البعض للفدرالية جعل منهم مدافعين عنها أكثر من أن يكونوا باحثين و محققين في أبعادها، لأجل ذلك ظهر في أدبيات التكامل ما يعرف بالفدراليين و ذلك نسبة إلى الموقف الدفاعي الذي اتخذه هؤلاء الكتاب و تبناه البعض السياسيين و بخاصة في منطقتي أوروبا الغربية و شمال أمريكا.

3- عمر ابراهيم العفاس، مرجع سبق ذكره، ص67.

4- عامر مصباح، المرجع السابق، ص ص 41-42

و يعتبر الأسلوب الفدرالي من أقدم المناهج و أكثرها ذيوعا حتى الحرب العالمية الثانية. فقد نشأ في إطار فكر قانوني لدراسة شكل من أشكال الدولة و هو ما يعرف بالدولة الاتحادية. و بالتالي يعد مدخلا مؤسسيا في عملية التكامل، بموجبه ينتقل التجمع الإقليمي بين الدول إلى اتحاد تتولى شؤونه سلطة تحل محل سلطاته القطرية، على أن تبقى سلطات الدول مستقلة بمعنى وجود ازدواجية السلطة على مستويين، مستوى فدرالي و مستوى محلي.[1]

لقد مزجت الفدرالية بين الوصف و التوصيف في التأكيد على أن الوصول إلى صياغة الجماعة السياسية يتم عن طريق الإجراءات الدستورية الرسمية. فالفدراليون يؤمنون بدور السياسات العليا في تحقيق التكامل، فتسهيل قيام قوات مسلحة و أجهزة للشرطة و خلق نظام قانوني مشترك بين مجموعة من الشعوب الذين يتقاسمون فعليا بعض المميزات و المصالح المشتركة قد يهيء بيئة تكاملية أو اندماجية مناسبة.[2]

و قد أشار **كارل فريديريك** بأن الترتيبات الفيديرالية تبرز عندما تكون مجموعة من الجماعات السياسية متخذة في نظام مشترك، و لكن تبقى هذه المجموعات على استقلالية كيانها. كما يرى **روبرت ليبر** بأن الفدرالية تهتم بإنشاء مؤسسات تسمح بنمو مواقف مشتركة و أحاسيس الجماعة الواحدة.[3]

و على نحو متقدم، فقد تم النظر إلى الفدرالية باعتبارها وسيلة لتجميع كيانات منفصلة إلى شكل موحد أكثر تأثيرا أو حكومة مشتركة مرغوبا فيها على نحو يفوق الحكومات منفصلة قبل الدخول في الإطار الفدرالي. و في هذا الخصوص يعرف **ديفيد متراني** الفدرالية على أنها الأسلوب الذي بواسطته يتم التحام مجموعة من الوحدات السياسية المستقلة في حكومة مركزية.

1- صبيحة بخوش، المرجع السابق، ص 46

2- عمر ابراهيم العفاس، المرجع السابق، ص 11

3- المرجع نفسه، ص 69

و لعله من المفيد أن نشير إلى أن المدرسة الفدرالية التقليدية تدرك من خلال منظور دستوري قانوني لأنهم يتعاملون مع التكامل باعتباره نتيجة و ليس عملية، و بالتالي هم يركزون بشدة على الاختيار الفدرالي سواء على المستوى الاقليمي أو العالمي، إذ يعتبرون نظام الدولة القومية نظاما فوضويا مسؤولا بشكل كبير عن حالات الحروب التي تواجهها البشرية.[1]

و بالتالي، النظام الفدرالي هو شكل من أشكال نظم التفاعلات الدولية حينما يضم دولتين أو أكثر في إطار شخصية دولية واحدة تمتلك السلطات ما يماثلها على المستوى المحلي.[2]

2- النظرية الوظيفية*

كان للانتقادات التي وجهت للمنهج الفدرالي، و الظروف التي سادت بين الحربين العالميتين تأثيرا كبيرا على التنظيم في العلاقات الدولية، و على إعادة صياغة الأفكار النظرية، فظهرت الوظيفية بزعامة **ديفيد ميتراني** كمرتكز جديد لإقامة نظام السلم الدولي.

و تعتبر النظرية الوظيفية كأهم نظرية نظرت لتأطير العلاقات الدولية خاصة في بعدها الاقتصادي، و هي تعني في معناها العام أن التعاون الدولي في الميادين غير السياسية ممن شأنه أن يدفع بالتعاون في مجالات السياسة.[3]

1- عمر ابراهيم العفاس، المرجع السابق، ص ص73 -74

2- المرجع نفسه، 74.

* النظرية الوظيفية هي مفهوم يشير إلى نظرية كبرى في علم الاجتماع، ثم طبقت في علوم اخرى كعلم السياسة و علوم الاعلام و الاتصال و علم النفس و علم الادارة و غيرها من العلوم الانسانية، و هي تدرس الظواهر الاجتماعية من خلال تحليل وظائفها أو تدرس المجتمع من خلال تحليل وظائف أنظمته النسقية.

و الوظيفية تيار محافظ لا ينشد التغيير الراديكالي، و إنما يكون التغيير جزئيا في الأنظمة الفرعية للنظام الكلي لكي لا يختل هذا الاخير. و تؤكد الوظيفية أيضا على فكرة التكامل بين أنظمة المجتمع الفرعية للحفاظ على النظام الكلي و يتحقق التكامل داخل هذا النظام عبر عملية التنشئة الاجتماعية و المعايير الاجتماعية و الأفكار و الرموز الثقافية.

3- محسن الندوي، المرجع السابق، ص 28.

كما تعتبر هذه النظرية من بين الإسهامات التي عالجت أطروحاتها المتعددة كقضايا التكامل الاقليمي، حيث تضطلع على نحو انفرادي بتقديم افتراضات قابلة للتطبيق العملي التي قد تساهم في احداث عمليات تكاملية بين الوحدات السياسية إذا توافرت لها الشروط اللازمة.[1]

إن جوهر فكرة الوظيفية تكمن في الايمان بأن هناك ثمة إمكانية كبيرة في قيام علاقات سلمية بين الدول تؤدي إلى قيام حالة تكامل أو اندماج إذا ما توفرت شروط موضوعية سليمة.

كما أن النظرية الوظيفية تتميز باستقائها واقع الحياة الدولية، فقد طرحت هذه النظرية من خلال معاينة و تحليل العلاقات الدولية التي سادت فترة طويلة من الزمن بين الدول الاوربية، و تم استخلاص أن الأسلوب الوظيفي هو الأسلوب الأمثل للعلاقات السلمية بين الدول.[2]

غير أن هذا الطرح قد ساهم في وجود نظريتين مختلفتين: النظرية الوظيفية التقليدية و المدرسة الجديدة.

أ) المدرسة الوظيفية التقليدية

تأثرت النظرية الوظيفية في ثوبها التقليدي بالأحداث التي جرت على مستوى العالم و منها الحربين العالميتين. و بالتالي جاءت بطرحها الذي قدمه **ديفيد ميتراني**،* مستلهمة بالطبيعة العالمية التي تنادي بضرورة قيام العمل الوظيفي المشترك كطريق أمثل للسلام و النهوض بالإنسانية و محاولة التخلص من الثغرات القومية و الشكل التقليدي للدولة القومية.[3]

فنقطة الانطلاق في هذا التيار هي أن الدولة القومية كأهم وحدة تنظيمية في البيئة الدولية لم تعد قادرة على تلبية الحاجات الأساسية للمجتمع، و مرد ذلك هو أنها توجد رقعة جغرافية محدودة بينما حاجات المجتمع تمتد إلى أكثر من ذلك المجال.[4]

1- عمر ابراهيم العفاس، المرجع السابق، ص103.

2- المرجع نفسه، ص 101.

*** يعد ديفيد متراني أهم رائد للنظرية الوظيفية، و ذلك من خلال كتابه الشهير " عمل نظام السلم" الذي يرى فيه أن المقاربة الوظيفية تبحث العلاقة السلطوية الخاصة بنشاط معين و فصلها عن الرباط التقليدي بين السلطة و إقليم معين.**

3- المرجع نفسه، ص ص102-103.

4- محسن الندوي، المرجع السابق، ص28

و للوصول إلى التكامل الدولي، تعتمد الوظيفية منهجا يقوم على مبدأ الانتشار أو التعميم و الذي يعني حسب **ميتراني** أن تطور القانون الدولي في حقل واحد يؤدي إلى خلق تعاون في مجالات أخرى.[1]

يمكننا في الأخير القول بأن النظرية الوظيفية أو وظيفية **ميتراني** انتشرت على نحو عملي بعد الحرب العالمي الثانية، حيث ظهرت الدولة الأوربية القومية، كما ظهرت على المسرح الدولي حشد هائل من المنظمات الدولية العالمية و الاقليمية التي كان معظمها ذا طبيعة وظيفية وفقا لما قدمه فكر **ميتراني** و**ميشال ولاس**.[2]

ب) المدرسة الوظيفية الجديدة

تأثرت النظرية الوظيفية في ثوبها الجديد و بخاصة لدى **ارنست هاس** بمحاولات التكامل و الاندماج التي حدثت في مناطق عديدة و بخاصة في تربة أوروبا الغربية.[3] فقد قدم **ارنست هاس** في الخمسينيات اسهاما علميا معدلا لنظرية **ديفيد ميتراني** في الوظيفية بعد دراسته لتجربة الجامعة الأوروبية للفحم و الصلب. رأى من خلالها أن السياسات ذات الطبيعة الجدلية الأكثر ديمومة التي تبدأ من المصالح المتقاسمة في مجال الرفاهية الاقتصادية ستحدث في النهاية تأسيس سلطة فوق قومية بصرف النظر عن رغبات الفاعلين الافراد.[4] بمعنى أن هذا المنهج يستمد بعض عناصره من الوظيفية، إذ يرى أن التكامل يبدأ في مجالات السياسة الدنيا و لكن لا يمكن أن يتم في ظل قيادات غير سياسية (خبراء و فنيين)، فمسار التكامل تؤثر فيه مباشرة و بشكل فعال الدولة و هو بذلك جزء غير منفصل على المسار السياسي.

1- صبيحة بخوش، المرجع سابق، ص49.

2- عمر ابراهيم العفاس، المرجع السابق، ص 132.

3- المرجع نفسه، ص 103.

4- المرجع نفسه، ص134.

و بالتالي، الوظيفية الجديدة تؤكد على التسييس التدريجي لعملية التكامل بانتقالها من ميادين السياسة الدنيا إلى ميادين السياسة العليا، و يحول ذلك الولاء من الدولة العضو في العلمية التكاملية إلى الدولة الاقليمية الجديدة (انصهار الدولة القطرية).[1]

و من ناحية أخرى، تؤكد النظرية الوظيفية الجديدة على وجود أحد القيود أو الشروط في تحقيق التكامل و هو توفر السياسة الديمقراطية في المجتمعات الصناعية الحديثة، هذا المصدر يقدم العقلانية لربط المتغيرات المنفصلة الموجودة في نموذج الوظيفية الجديدة في أوروبا الغربية. لكن تطبيقه على العالم الثالث هو عديم الجدوى بسبب غياب العامل الديمقراطي و العلاقات المفتوحة في المجتمع بينما في الحالة الأوروبية فهناك تنبؤ ببعض النجاح الايجابي بشبب توفر ذلك الشرط.[2]

3- نظرية الاتصالات

تعتبر نظرية الاتصالات من أكثر نظريات التكامل أثرا للجدل من حيث درجة القياس و الثقة في التنبأ، بحيث أن زيادة حجم الاتصال بين الأفراد في المجتمع السياسي الداخلي و بين المجتمعات السياسية المختلفة قد تحدث على نحو مكثف، و لكن لا يوجد ما يؤكد أن ذلك سيفضي إلى حدوث حالة تكامل.[3]

ارتبطت هذه النظرية بأدبيات **كارل دويتش** الذي ساهم في هذا المجال بدراسة حالات التكامل و الانفصال بين الجماعات السياسية في أوروبا و في أمريكا الشمالية، موظفا مدخل الاتصالات في توضيح معالم ظاهرة التكامل.[4]

و ترتكز النظرية الاتصالية على التفاعلات بين الوحدات المتكاملة كمدخل لتحقيق التكامل. حيث أوضح **كارل دويتش** أن غاية التكامل هي تكوين مجتمع آمن يضم الوحدات المتكاملة، كما

1- صبيحة بخوش، المرجع السابق، ص ص50– 51.
2- عامر مصباح، المرجع السابق، ص ص 105-106.
3- عمر ابراهيم العفاس، المرجع السابق، ص 99.
4- المرجع نفسه، ص 87.

تختفي فيه احتمالات نشوب حروب فيما بينها بسبب ما ينشأ من كثافة في الاعتماد المتبادل و ما تتبناه آليات و اجراءات لفض النزاعات سلميا و إحلال التعاون محل الصراع و الحروب.

هذا و يرى **دويتش** أن نمط الاتصال بين الوحدات الوظيفية سينبثق من الجماعة المتراصة بين الوحدات و تبقي الأعباء و القدرات متوازنة، و يرافق هذه الرؤية عدد من المسلمات كالثقة، الصداقة، التكاملية و التجاوبية.

كما حدد **دويتش** أربعة عشر بعدا للتكامل و الذي يرى أنها تمكن أن تسمح بتحديد مناطق الأكثر احتمالا في أن تكون الوحدات في انتقال فيما بينها و منها: التناغم في الاستجابات، القابلية لإقامة التبادل و القابلية للتنبؤ، تعدد الفواعل و الأرباح المشتركة، إخ...[3]

و قد رأى الإتصاليين أن الوحدات السياسية تمتلك احساسا دفينا بقيام شعور الجماعة الواحدة فيما بينهم يجعل التعايش السلمي أمرا مألوفا بينها. و بالتالي هم يرون أن هناك جماعة آمنة موحدة تتألف من نوعين أو أكثر ممن كانوا مستقلين عن بعضهم في السابق و امتزجوا في وحدة سياسية واسعة و خضعوا لحكومة مشتركة، (حالة المملكة المتحدة أو الولايات المتحدة الأميركية أو كندا منذ منتصف القرن 19). و هناك جماعة آمنة متعددة و هي تجمع دولتين أو أكثر ترتبط بعلاقات قوية يسود فيها الاحساس بعدم قيام حرب بينها (علاقة فرنسا بألمانيا منذ 1939 إلى يومنا هذا).[2]

1- عامر مصباح، المرجع السابق، ص 181 – 183.

2- عمر ابراهيم العفاس، المرجع السابق، ص 88.

الفصل الأول

خصوصيات قيام الوحدة المغاربية

الفصل الأول: خصوصيات قيام الوحدة المغاربية

تستند الدائرة الإقليمية المغاربية إلى أسس دينية و تاريخية و اجتماعية و حضارية مشتركة دعمت وجود وحدة تكاملية تمخض عنها اتحاد المغرب العربي، فالمنطقة لها مكانة مميزة على مسرح العلاقات الدولية نظرا لأهميتها الاستراتيجية منذ أقدم العصور و الحضارات الإنسانية حتى الوقت الراهن.

و يرجع ذلك لكونها منطقة اتصال مباشر بين قارة إفريقيا و أوروبا بالإضافة إلى إشرافها على أهم مداخل البحر الأبيض المتوسط كمضيق جبل طارق[1] و خضوعها للاستعمار في فترات مختلفة و ظروف متقاربة، كل هذا خلق جسر لضرورة وجود تنسيق و تكامل بيني.[2] إلا أن الاستعمار الأوروبي ساهم في إيجاد وحدات منفصلة عن بعضها، لكن مرحلة ما بعد الاستقلال و التحولات التي شهدها العالم رسخت أهمية وجود نوع من التكامل بين دول المغرب العربي.

فالتقارب الجغرافي يدعم إلى حد كبير وجود صياغة إطار للتقارب سياسي، اقتصادي أمني، ثقافي يقوم على أساس وجود قضايا و أولويات مشتركة للأنظمة و الشعوب لتدعيم المصالح المشتركة، و في هذا السياق حاولت دول المغرب العربي و حسب الخصوصية التي تتميز بها تكييف نفسها وفق المعطيات و المتطلبات المطروحة على الساحة الدولية من خلال صياغة إتحاد المغرب العربي منذ 1989 ضمن حركية البناءات التكاملية في العالم، لتنسيق و توحيد الجهود من أجل إرساء قواعد التعاون و التكامل المغاربي و مواجهة التحديات التي تفرضها المتغيرات الدولية الجديدة.[3]

1- محمد عاشور (وآخرون)، التكامل الإقليمي و التنمية في إفريقيا، الواقع و التحديات، معهد البحوث و الدراسات الإفريقية، القاهرة،2005، ص.ص.173،172.

2- بدري ابتسام، أثر المحددات الداخلية و الدولية في توجيه التكامل في منطقة المغرب العربي، جامعة محمد خيضر-بسكرة-الجزائر، 2011/04/28 ، متوفر على الرابط: http://politics-ar.com

3- على القزويني، التكامل الاقتصادي الدولي و الإقليمي في ظل العولمة، منشورات أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس ،2004، ص272.

المبحث الأول: دعائم و مقومات الوحدة المغاربية

يتوفر الاتحاد المغاربي على مقومات موضوعية متنوعة و متكاملة خليقة بأن تجعل منه مجالا واسعا متصلا جغرافيا، متعدد الموارد، متنوع التضاريس و متكامل القدرات، يحتضن ساكنة متواشجة سيسولوجيا و ثقافيا و روحيا، و يحتل موقعا جيوسراتيجيا رحبا و متميزا، إذ يعتبر المجال المغاربي أحسن الجهات انفتاحا على المحيط الخارجي. فهو مفتوح شمالا على الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط، و غربا على المحيط الأطلسي، و جنوبا على منطقة الساحل و التخوم الصحراوية، و هو مقابل في جزئه الجنوبي الغربي للسواحل الأمريكية. هذه المقومات تضفي على الاتحاد المغاربي أهمية بالغة من حيث موقعه الجيو–استراتيجي و تضاريسه و موارده و مجاله و حجم ساكنته و تأهله بالتالي إن هي تم استغلالها على الوجه الأكمل، أن يكون ذا تنافسية اقتصادية كبيرة و ذا نفوذ و تأثير مشهودين يحسب لهما حسابها على المشهد الدولي المعولم الذي لم يعد فيه مكان للكيانات الضعيفة و الغير منافسة.[1]

و عليه، فإن إقليم المغرب العربي، مثلما وصفه د. مصطفى الفيلالي على أنه "متسع جغرافي متصل المفاصل، متجانس الخصائص المناخية و السمات الطبيعية، متكافئ في الموارد و منابع الرزق، متجانس العمران، و متقارب في الملامح البشرية، يشكل على الضفاف الجنوبية من سواحل الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط جبهة عمرانية عريضة في أفق حضاري موصوف، و يمتد على خطوط المواصلات التجارية و على طرق الترابط الاجتماعي و التفاعل الثقافي بين الشمال و الجنوب، و من الغرب إلى الشرق، فيكسب الجهة المغاربية موقعها هذا عمقا إفريقيا إلى جانب امتدادها العربي الإسلامي و مجاورتها لمشارف الغرب الأوربي فينطبع العمران البشري فيها بملامح التجانس و التقارب الثقافي و التمازج الاجتماعي".[2]

---

1. محمد الأمين ولد الكتاب، معوقات المسيرة المغاربية و بعض سبل مواجهتها، مقال منشور بتاريخ: الثلاثاء 15 أبريل 2014 ، 08:06 متوفر على الرابط التالي: http://www.saharamedias.net

2. مصطفى الفيلالي، المغرب العربي: نداء المستقبل، ط 3 ، مركز دراسات الوحدة العربة، بيروت، ماي 2005 ،ص19

المطلب الأول: المعطيات الجغرافية لدول المغرب العربي

قبل الخوض في إبراز المؤهلات الجغرافية و الاقتصادية التي تزخر بها دول المغرب العربي يفترض علينا أن نتعرض إلى:

أولا: من حيث تحديد المصطلح

إن المغرب مصطلح لغوي قصد به الكتاب العرب الاتجاه الأصلي الذي يحدد مغرب الشمس، على عكس المنطقة الواقعة في شروق الشمس و التي تسمى تبعا لذلك بالمشرق. كما جاء مصطلح المغرب العربي من التسمية العربية (جزيرة المغرب) و هي تسمية أطلقها الجغرافيون العرب على المنطقة الممتدة من ليبيا إلى المغرب الأقصى.[1] ورغم أن المنطقة عرفت منذ آلاف السنين باسم المغرب إلا أنه لم يكن الاسم الوحيد حيث أطلق عليها عدة تسميات و هي: بلاد البربر، الشمال الإفريقي، المغرب الإسلامي، المغرب العربي، و قد اتخذ مؤخرا صيغة جديدة باسم: المغرب العربي الكبير.

ومن ثم، يقصد بمصطلح "المغرب" الرقعة من الأرض الواقعة في الشمال الغربي للقارة الإفريقية، و تتضمن حاليا الكيانات المستخدمة التي تنحصر في نطاقها و المتمثلة في ليبيا، تونس، الجزائر، الساقية الحمراء و واد الذهب و موريتانيا.[2]

ثانيا: من حيث تحديد الموقع الجغرافي

يقع المغرب العربي في شمال قارة إفريقيا و يطل على البحر الأبيض المتوسط الذي يحده شمالا بساحل طوله4837 كم و على المحيط الأطلسي غربا بساحل طول 3146 كم و يحده من الشرق مصر و السودان، و من الجنوب دول الساحل الصحراوي...[3]

1- عباش عائشة، إشكالية التنمية السياسية و الديمقراطية، في دول المغرب العربي: مثال تونس، مذكرة لنيل شهادة الماجستير: قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية- تخصص رسم السياسات العامة، كلية العلوم السياسية و الإعلام، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، السنة الجامعية، 2007 - 2008، ص57

2- جمال عبدالناصر مانع، اتحاد المغرب العربي : دراسة قانونية سياسية، دار العلوم للنشر و التوزيع، الجزائر ، 2004،ص11

3- المرجع نفسه، ص 22

و تكتسي دول المغرب العربي مميزات طبيعية متجانسة، و كتلة جغرافية موحدة متناسقة ذات خصائص مماثلة، لا يوجد حواجز طبيعية فاصلة بينها، فوحدة تضاريسها ظاهرة للعيان إذ تتميز تضاريس كل من الجزائر و المغرب و تونس بوجود سلسلتين جبلتين هما: الأطلس التلي في الشمال بارتفاع يتجاوز 4000م في المغرب، و الأطلس الصحراوي في الجنوب، أما ليبيا و موريتانيا فيعتبران بلدين صحراويين، هذا إضافة إلى مجموعة السهول الداخلية التي تفصل بين الأطلس التلي و الأطلس الصحراوي، و كذا وجود السهول الساحلية الممتدة على طول السواحل الشمالية و الغربية المحاذية لكل من البحر الأبيض المتوسط و المحيط الأطلسي على التوالي.[1]

أما على المستوى المناخي، فيتجانس المجال المغاربي و يتميز بالتنوع في الوحدة نظرا لاتساعه الكبير، حيث يسيطر مناخ البحر الأبيض المتوسط في الشمال، مع صيف معتدل الحرارة و شتاء قليل البرودة و دافئ، بينما يتميز الجنوب بالمناخ الصحراوي المعروف بالحرارة الشديدة و أمطار شبه منعدمة.[2]

ثالثا: من حيث تحديد المساحة

تتربع المنطقة المغاربية على مساحة تقارب نحو 4% من اليابسة، و 19% من حجم قارة إفريقيا، و 40 % من حجم العالم العربي. يحد المغرب العربي شمالا البحر الأبيض المتوسط، جنوبا السنغال و مالي و النيجر و تشاد، و غربا المحيط الأطلسي و شرقا مصر و السودان، مما يعني أن المغرب العربي هو جزء من حوض المتوسط و منطقة لا تتجزأ عن القارة الإفريقية، و أقرب اتصالا بقارة أروبا.[3] و بمكوناته الخمسة (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب و موريتانيا)، فإن المغرب العربي يمتد على شريط ساحلي بطول 7000 كلم و مساحة تقارب 6مليون كلم^2،[4]وهذا ما تبينه معطيات الجدول التالي:

1- صبيحة بخوش، المرجع السابق، ص ص 77-78.

2- جمال عبد الناصر مانع، المرجع السابق، ص 25.

3- صبيحة بخوش، المرجع السابق، ص 77.

4- المرجع نفسه، ص 76

الدولة	المساحة (كم2)	%
ليبيا	1.775.500	29.28
تونس	164.150	2.73
الجزائر	2.381.741	39.28
المغرب	458.730	7.56
موريتانيا	1.030.700	17
الجمهورية العربية الصحراوية	252.120	4.15
المجموع	**6.062.941**	**100**

رابعا: من حيث التعداد السكاني

يقدر سكان المنطقة المغاربية حاليا بحوالي 80 مليون نسمة [1]ليتجاوز حسب تقديرات العلماء نصف هذا التعداد سنة 2020. و عادة ما تتميّز العواصم في بلدان المغرب العربي بارتفاع عدد سكّانها، كطرابلس (عاصمة ليبيا) و تونس العاصمة و الجزائر العاصمة و الدّار البيضاء (عاصمة المغرب) و نواكشوط (عاصمة موريتانيا). و من عوامل توزّع السكّان الجغرافيّ بالمغرب العربي: المناخ و التضاريس و التربة و الموارد الطبيعية التي لها تأثير في توزّع السكّان بالمغرب العربي، فكما أنّ التضاريس السهلية و التربة الخصبة و وفرة الموارد المائية و الطاقية عوامل جاذبة للسكان، يعتبر الجفاف و شدّة البرودة و الرطوبة المفرطة، عوامل منفرة لهم.[2]

ففي السّواحل مثلا، يمثل البحر العامل الرئيس في ارتفاع الكثافة السكّانيّة هناك، فهو يؤثّر في التلطيف المناخيّ، و في النّشاط السياحيّ الّذي يوفّر بدوره مواطن شغل هامّة.

1- حسب إحصائيات 2010، تعد الجزائر أكبر البلدان سكاناً في المنطقة (36 مليون نسمة)، يليها المغرب (32 مليون نسمة) ثم تونس (12 مليون نسمة) ثم ليبيا (7 ملايين نسمة) و أخيرا موريتانيا بـ (4 ملايين نسمة).

2- جمال عبد الناصر مانع، المرجع السابق، ص 27

فبالإضافة إلى المجال البشري، هناك السّهول و المراعي الّتي تفسح المجال للزّراعة و الفلاحة جعل النّشاط الصّناعيّ في هذه المناطق مزدهرا. و بتوفّر الخدمات أيضا و تنوّعها و كذا سهولة التصدير و التوريد، أصبحت المناطق الساحلية قبلة للعديد من السكّان. أمّا المناطق الدّاخليّة، فحظّها من الأمطار قليل، ما يؤثّر سلبا على النّشاط الفلاحي و بالتّالي على الاستقرار البشري، خصوصا مع الانخفاض الهائل لدرجات الحرارة شتاء.

و بالنسبة للمناطق الصحراوية، فلا المناخ و لا البنية التحتيّة و لا الخصائص الطبيعيّة يشجّعون على الاستقرار ممّا يجعل من الكثافة السكّانيّة شبه منعدمة.[1]

خريطة توزّع السّكّان حسب مناطق الكثافات

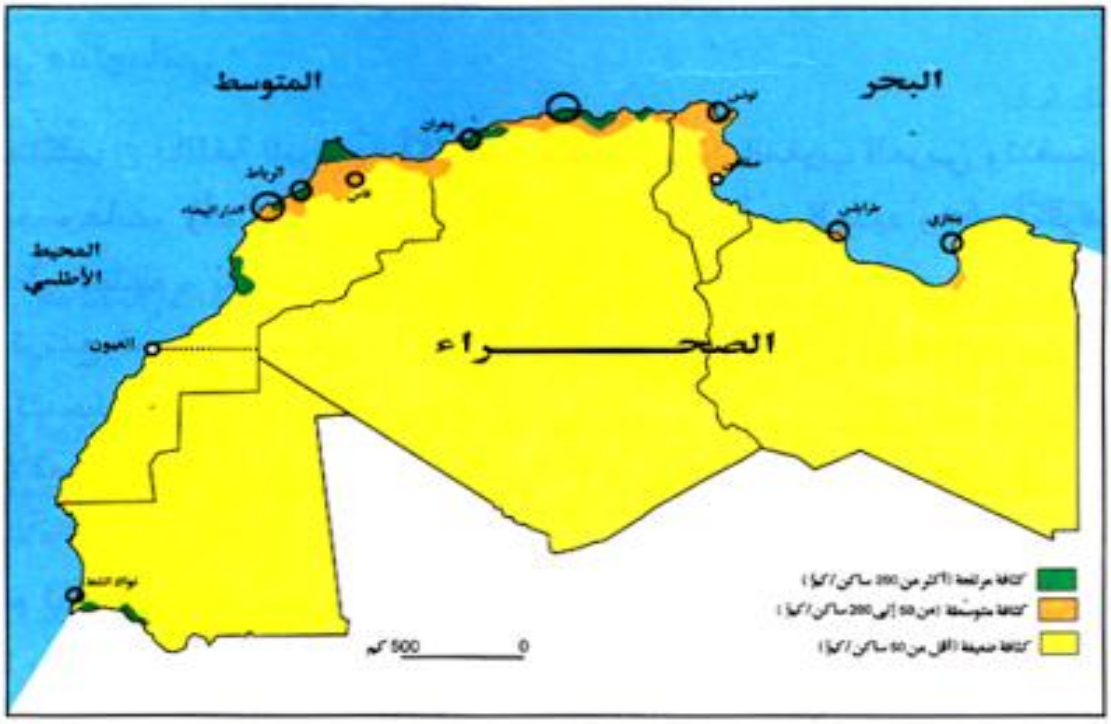

1- جمال عبد الناصر مانع، المرجع السابق، ص ص 28- 29.

خامسا: التكوينات الاجتماعية

يتشكل سكان المغرب العربي من العرب والأمازيغ (يسمون أيضا بالبربر أخذا عن التسمية الفرنسية)، و تقريبًا كل السكان يدينون بالدين الإسلامي الذي انتشر في المنطقة.مع وجود خليط من العرب و الأمازيغ (البربر و أقلية من الطوارق)[1]في بعض الدول كليبيا و الجزائر و المغرب و البعض في تونس.

إن غالبية سكان بلدان المغرب العربي مسلمون سنة على مذهب الإمام مالك و هذا الأمر يعتبر من أهم أسباب تقوية الروابط بين البلدان المغاربية حيث لا تباين يذكر في المرجعية الدينية، وهناك تواجد بسيط لمسلمين يتبعون المذهب الإباضي، و كون أن الغالبية العظمى من السكان مسلمين فإن هذا الأمر جعل الثقافة الغالبة في المغرب المغربي أساساً هي الثقافة الإسلامية حيث يشكل المسلمون في أغلب بلدان الاتحاد نسبة تزيد عن 97.%.[2]

○ المطلب الثاني: الخلفية التاريخية و الثقافية لدول المغرب العربي

مثلما كان للجغرافيا أثر في تشكيل هوية مميزة لدول المغرب العربي، فقد تقاسم سكان المنطقة الوحدة التاريخية و الثقافية أيضا إلى الحد الذي اقنعهم بحتمية صناعة المستقبل المشترك، و هو المستقبل الذي يستند إلى مرجعيات الماضي المتحدة، و التي منها وحدة التاريخ و المعتقد بنفس التفاصيل و المشاهد و التكاليف و التضحيات،[2] إذ رغم محاولات الغزو الأوروبي لفك أواصر الوحدة بين شعوب المنطقة و تجزئة الكيان المغاربي، إلا أن الوحدة المغاربية كانت فوق كل اعتبار نظرا للدعائم التالية :

1- تشيع كتابة الاسم "طوارق" في عدد من الدول العربية، و يُكتب في أخرى "توارق"، و بالبحث في أصل الكلمة، تشير المراجع إلى أنها التسمية التي أطلقها العرب على شعب أمازيغ الصحراء الكبرى من دون أن تحدّد هذه المراجع مصدر التسمية بصورةٍ قطعيّة، إذ هناك روايتان منتشرتان؛ إحداهما تقول إنّ التسمية تحريف لعبارة "توارك" – أي المتروكون أو التاركون – باللغة العربية، والثانية تشير إلى ارتباط التسمية بمدينة "تارقة" (تعني باللغة الأمازيغية: الساقية) في منطقة "فزّان" في جنوب ليبيا التي يُعتقد أنّ الطوارق ينحدرون منها.. و يجدر هنا أن نذكر أنّ "الطوارق" يسمّون أنفسهم "كَلْ تاماشاك" (أو "من يتكلّمون "تماشاك" و هي النطق الطوارقي لاسم لغة "تمازيغت" أي الأمازيغية).

2- إتحاد المغرب العربي: الوحدة التاريخية و الجغرافية، منتدى سور الأوزبكية، مركز زايد للتنسيق و المتابعة، الإمارات العربية المتحدة، جوان 2001، ص 5. متوفر على الرابط: www.books4all.net

أولا: المعطيات التاريخية

المغرب العربي هو ربما مساحة ثقافية و جغرافية واحدة، بنيت على أنقاض السكان الأمازيغ، سقطت تحت ضربات الرومان و البيزنطيين و الوندال و العرب، الذين جلبوا آخر دين توحيدي هو الإسلام. و بالتالي فإن البربر، السكان الأصليين لشمال أفريقيا، هم من أعطى للمغرب العربي روحه.[1] لكن هذا الاسم الذي أطلقه العرب، يثير العديد من الأسئلة التي لا تزال تتطلب جوابا من التأريخ و التطورات الجيوسياسية لهذا الجزء من العالم منذ أن غادره الاستعمار، واضعا حدا للمستوطنات الفرنسية و الايطالية و الاسبانية، يقدم تعريفا غامضا في النهاية، و ربما كان المغرب بني حقا على أيدي الأمازيغ، وعمل المرابطون بإعادة أعماره، و نجح الموحدون في توحيده لبعض الوقت و تشكيله ككيان متجانس.

التسمية و المصطلح ينبثقان من الجغرافيا و التاريخ و المسار البشري الذي عرفته المنقطة الواقعة شمال غرب إفريقيا و المتصلة قليلا بالقارة الأوربية من جهة جبل طارق و صقلية و بالمشرق العربي من جهة مصر و السودان.

إن المسلمين هم من أطلق على الرقعة الجغرافية الواقعة غرب مصر ببلاد المغرب بعد تسمية الجهة الأخرى بالمشرق ليصبح العالم الإسلامي بجهتين مشرقية و مغربية* مع الأندلس، فصار من يقطن تلك الجهة الشمالية الغربية من أفريقيا يعرف بالمغربي العربي المسلم .

1- عباش عائشة، المرجع السابق، ص ص 61- 62..

*** لعل تداول كلمة "مغاربة" للدلالة على المغرب العربي الكبير قصد تفريقها عن المشارقة وفق تقسيم العالم العربي الاسلامي بالمشرق العربي و المغرب العربي، و أي كانت تسمية المنطقة بالمغرب أو المغرب العربي الكبير فإنهما يعنيان الإقليم المغاربي المكون لوحدة طبيعية ممتدة من السلوم المصرية شرقا حتى المحيط الاطلسي غربا.**

ثانيا: مقومات الهوية المغاربية

أ) أصل السكان: لقد تعاقبت عدة حضارات على بلاد المغرب العربي، إفريقية، رومانية، بيزنطية و إسلامية عربية، وصولا إلى الغزو الأوروبي. إلا أن السكان الأصليون هم البربر و هو اسم أطلقه الإغريق على من يتكلمون بلغة غير لغة الإغريق، أما البربر أنفسهم فيطلقون على أنفسهم اسم "الأمازيغ" و هو يعني في لغتهم" الأحرار". فالبربر[1]هم سكان المغرب العربي الأصليون قبل الفتوحات الإسلامية، و بعد الفتح الإسلامي اختلط البربر بالعناصر العربية المهاجرة مما أدى إلى انتشار اللغة العربية، و الدين الإسلامي في بلاد المغرب العربي.[2]

ب) الدين الإسلامي: إن تشبث سكان المغرب العربي بلغتهم البربرية و عاداتهم و تقاليدهم القديمة لم تمنعهم من الدخول في الإسلام بالرغم من أن انتشار الإسلام ببلاد المغرب قد استغرق وقتا طويلا يزيد عن ثلاثين سنة على عكس فتح بلاد الشام و مصر ثلاث سنوات و العراق أربع سنوات، بلاد فارس سبع سنوات).

لقد حملت الدول المغاربية مشاعل الحضارة الإسلامية طيلة القرون الوسطى، و ما إن فتح العرب المسلمون المغرب الكبير بقيادة الصحابي عقبة بن نافع حتى انتشرت الدعوة الإسلامية في ربوع البلاد المغاربية و لم يمض قرن من الزمن حتى استجاب سكان المغرب الكبير لتعاليم الرسالة السماوية الجديدة، فانتشر الإسلام من الحدود المصرية إلى المحيط الأطلسي.[3]

1- حسب دراسة الباحث" سعد الدين إبراهيم " التي أجراها في تسعينات القرن العشرين حول إحصاء البربر و نسب تواجدهم على مستوى دول المغرب العربي توصل إلى أن عددهم يفوق 15 مليون نسمة، أي ما يوازي خمس سكان الإقليم،فهميشكلون30 % من سكان المغرب الأقصى و ما بين 20 – 25 % في الجزائر إضافة إلى توزعهم في عدة قرى بالجنوب التونسي و في الركن الجنوبي الغربي من ليبيا.

2- سعد الدين، إبراهيم و آخرون، مرجع سابق، ص 19.

3- نجيب زبيب، الموسوعة العامة لتاريخ المغرب و الأندلس، دار الأمير للثقافة و العلوم، بيروت، الجزء الأول، طبعة أولى، 1995. ص16

نستخلص من الروايات التاريخية أن بلاد المغرب كانت تعيش عيشة الفتح العربي الإسلامي تحت نير البيزنطيين، الروم و المسيحيين، و لم تكن العلاقة بين هؤلاء و بين السكان المحليين علاقة جيدة بل كانت تربطهم رابطة الحاكم بالمحكومين و هي علاقة المستعمر بالمستعمر.

و لا شك أن السياسة العنصرية المقيتة التي انتهجها القادة البيزنطيون كانت كفيلة بتزكية تيار الفتنة بين الأشقاء المغاربة و إشعال نار الحقد الطائفي و التعصب الديني بينهم و كثيرا ما عانى السكان من آثارها. بيد أن مبادئ الإسلام القائمة على فكرة التوحيد قد كانت إحدى العوامل الأساسية المساعدة على نجاح الفاتحين في أداء مهامهم و في انقاد سكان المغرب من نير العصبية.[1]

و قد تبنى المغاربة المذهب المالكي، المخلص في جوهره للقرآن و السنة، النافر من كل تأويل، و لعل هذا المذهب كان أقرب إلى نفوس المغاربة الذين يخشون الخوض في متاهات الجدال و الابتعاد عن أراء الخوارج و المعتزلة. و بذلك انتشر" مذهب مالك بن أنس حتى أصبح يحكم غيابياً إفريقية بموطئه و مخلصيه، و هكذا ظلت البلاد المغاربية تدين* بالدين الإسلامي إلى يومنا.

ج) اللغة : لقد كانت اللغة الأمازيغية هي السائدة في البلاد المغاربية قبل الفتح الإسلامي و هي لغة شفوية لا توجد طريقة ولا حروف لكتابتها بالرغم من بعض المحاولات، أما بعد الفتح الإسلامي فقد اختلط السكان الأصليون بالعناصر العربية المهاجرة (من اليمن و الحجاز، مهاجري بني هلال و بني سليم و غيرهم... وهذا الاختلاط نتج عنه الانتشار الواسع للغة العربية على حساب اللغة الأمازيغية التي قلصت في بعض المناطق، و هذا باعتبار أن اللغة العربية هي لغة القرآن، فهي إذن لم تقترن بفكرة إيديولوجية أو بفكرة استعمارية (على عكس اللغة اللاتينية و القرطاجية).

1- بشار قويدر، دراسات في تاريخ المغرب الاسلامي، منشورات دحلب ، الجزائر، المطبعة الجزائرية للمجلات، 1993، ص ص 26-27

*** ارتد المغاربة أكثر من اثنان و سبعون مرة و هذا يؤكد قول عمر الخطاب لما خاطب جنده "إياكم و إفريقيا فإنها فرقت المسلمين" لكن بعدما تأكد المغاربة من أن الدين الإسلامي ليس بإيديولوجية لسلطة خارجية، اعتنقوه و دافعوا عنه رغم اطلاعهم الجزئي عليه.**

و من ثم أصبحت اللغة العربية لغة رسمية في العلم و الإدارة [1]، و ما تجدر الإشارة إليه أن التعريب لم يكن بصفة قصرية، إذ ترك للسكان كل حرياتهم في استعمال لهجاتهم المحلية التي لا زالت حية إلى يومنا هذا في جل أقطار المغرب العربي.

إن دخول اللغة العربية إلى منقطة المغرب العربي و انتشارها مرتبط بانتشار الإسلام و اعتناق سكان هذه المنطقة للإسلام و إيمانهم به، و لأكثر من قرن و نصف من بدء الدعوة المحمدية أصبحت اللغة العربية هي اللغة السائدة في منطقة المغرب العربي.

و انطلاقا مما سبق ذكره، نخلص إلى أن هذا التمازج ما بين الأصل البربري و الدين الإسلامي و اللغة العربية،[2] نتج عنه تكون هوية مغاربية مميزة و متماسكة، وقد تجسد ذلك إبان فترة الاحتلال الأوروبي للبلاد المغاربية، فقد تطوع التونسيين مثلا في حرب الجهاد الليبي عام1911 و كذا مع الثورة الجزائرية [3].

ثالثا: وحدة المصير المشترك

كانت البلاد المغربية قد عاشت سنوات طويلة منفصلة عن بعضها و منفصلة عن بقية دول العالم، و قد ساعد الضعف و التخلف ثم مجيء الاستعمار على وصولها إلى هذه الحالة و لكن أهميتها زادت في القرن الماضي نتيجة لتطور الأحداث فيها و لوقوع معارك لها و أهميتها في كفاحها ضد الاستعمار.[4]

1- يمكن تقسيم لغة بلدان المغرب العربي إلى:
اللغة العربية : هي اللغة الوطنية و الرسمية لجميع دول المغرب العربي بلهجاتها المختلفة.
اللغة الأمازيغية : هي اللغة الرسمية الثانية للمغرب، وهي لغة الأمازيغ بأكثر من لهجة في بلدان المغرب العربي خاصة المغرب والجزائر.
2- في هذا الخصوص، يقول الدكتور عبد الباقي الهارماسي": إن المجتمعات المغربية مندمجة بطريقة غير موجودة في المشرق فهي إسلامية، مالكية متجانسة على الصعيد الديني و المذهبي... ولا نجد تميز بين البعد العربي و البعد الإسلامي، و أكثر من ذلك فالمغرب العربي ينتمي بطريقةحضاريةلاتقبلالتقسيموالتطورالتاريخيفيالمغربجعلمنالوطنيةلغةالنقاش و الحوار، و هذا يعني ولاء الناس للدولة.
3- محمد عبد الباقي الهرماسي، المجتمع و الدولة في المغرب العربي، ط 3 ،لبنان :مركز دراسات الوحدة العربية 1999 ،ص13
4- الصادق الخوني، مرجع سابق، ص63

و يتميز تاريخ هذه المنطقة ببعض الخصائص التي تشكله بنمط معين نابع من المقومات الرئيسية الفعالة في هذا التشكيل و يمكن للباحث تتبع هذه الخصائص و المقومات في عاملين رئيسيين:

– العامل الأول: و يتمثل في الموقع الجغرافي، فالمغرب يقع في موقع له طبيعته الخاصة في الشمال، و هذا المكان فريد من حيث اتصاله بالجانب الأوربي من ناحية و الأرض الإفريقية التي تمتد إلى العالم الصحراوي جنوبا و شرقا من ناحية أخرى. و حوض البحر المتوسط و امتداده على الشرق الأدنى و جنوب أوربا من ناحية ثالثة. هذه الحقيقة الجغرافية قد ميزت تاريخ المغرب العربي بظاهرة خاصة هي الاتصال بهذه البيئات التي تقع في محيطه،[1] فكانت بلاد المغرب قد لفتت أنظار العالم إليها في الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين مع حركات الكفاح المسلح التي امتدت في أنحاءها و بخاصة في ليبيا بقيادة عمر المختار ضد الغزو الإيطالي و في أقاليم الريف في شمال المغرب العربي بقيادة الأمير عبد الكريم الخطابي ضد التوسع الاستعماري الأوربي و من اجل تحرير البلاد.

و قد عمل الاستعمار على فصل كل إقليم عن الأقاليم المجاورة له نتيجة لتعدد القوى الأجنبية ذات المصالح الاستعمارية و منافسة كل من هذه القوى لغيرها.[2]

– العامل الثاني: و يظهر في موضوع البيئة من حيث طبوغرافيتها و ما تمثله من تضاريس خاصة، حيث يؤيد التاريخ القديم منذ أقدم مراحل عصور ما قبل التاريخ هذه الظاهرة الأثرية.

1- جلال يحي، تاريخ المغرب الكبير: العصور الحديثة و هجوم الاستعمار، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت، الجزء الأول، 1981، ص13

2- رشيد الناضوري، تاريخ المغرب الكبير: العصور القديمة و أسسها التاريخية الحضارية و السياسية، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت، الجزء الأول، 1981. ص ص12- 21

المطلب الثالث: المعطيات الاقتصادية لدول المغرب العربي

تكتسب منطقة المغرب العربي مكانة أساسية من حيث حجم و نوعية الموارد الطاقوية المعدنية التي تشكل المدخلات الأساسية لمختلف الصناعات في العالم، و مصادر للاقتصاديات العالمية الحديثة، حيث يشمل المغرب العربي على احتياطي بترول يتجاوز5 مليار طن و احتياطات غازية تزيد عن 6000 مليار م3 (حسب إحصائيات عاما 2004) خاصة في الجزائر و ليبيا، إضافة إلى احتياطات من الفوسفات التي تزيد عن 6 مليار طن خاصة في المغرب و تونس، مع احتمالات لاكتشاف احتياطات أخرى في معظم دول المغرب العربي، هذا إلى جانب ما تتمتع به من ثروات أخرى زراعية و سمكية معتبرة خاصة في المغرب و موريطانيا، علاوة على نسيجها السياحي المتنوع.[1]

فالزراعة و الرعي هما العماد الاقتصادي لدول المغرب و أضيفت إليهما الثروة البترولية و الغاز الطبيعي التي تتركز في شرق ليبيا و وسط صحراء الجزائر. (أنظر الخريطة المرفقة)

و بالنسبة للصناعة، فإن اتحاد المغرب العربي يصدر في المقام الأول النفط و الغاز الطبيعي ثم الفوسفات، الحديد الخام، السمك، التمور و المنسوجات و الزيوت النباتية، في حين يستورد الاتحاد

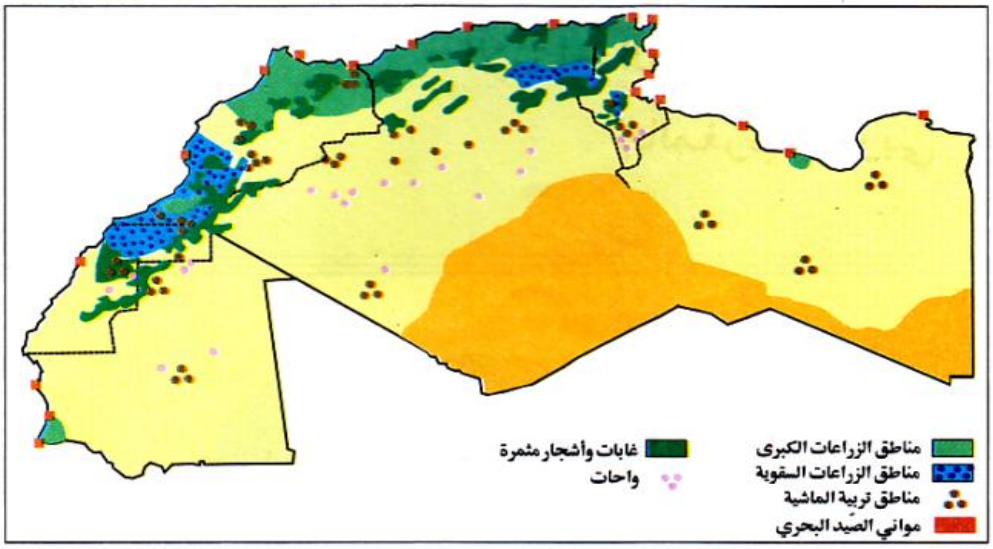

المجال الفلاحي بالمغرب العربي

1- بدري ابتسام، المرجع السابق. متوفر على الرابط: http://politics-ar.com.

خاصة من دول الاتحاد الأوربي* مختلف المعدات و الأجهـزة و الكيماويات و غيرها من المنتوجات و أيضا من الصين و بعض. (انظر الخريطة المرفقة)

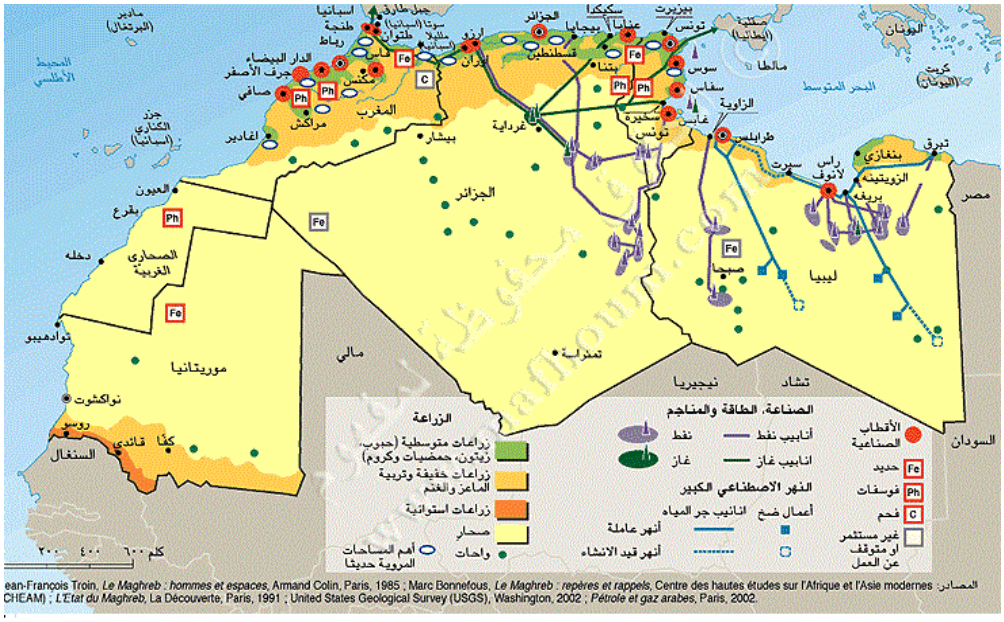

المجال الصناعي بالمغرب العربي

أولا- موريتانيا: تمتاز موريتانيا بتنوع ثروتها المعدنية من حديد و نحاس و جبس و فوسفات و غيرها و تساهم الثروات الطبيعية الهائلة مساهمة فعالة في تكوين الرأس المال الوطني و في تطوير البلاد و دفع عجلة النمو فيها سواء عن طريق الإسهام في حل المشاكل الاجتماعية القائمة خصوصا في مجال العمالة و التشغيل أو للاعتماد عليها كمصدر للحصول على العملات الصعبة.

أما الفلاحة في موريتانيا ضعيفة جدا بسبب قلة الأراضي الصالحة للفلاحة، حيث تبلغ نسبة مساحتها تقريبا 0.2% من المساحة الاجمالية المتواجدة على ضفاف نهر السنغال. و يعمل فيها 60 % من عدد السكان، بإنتاج قدره: 13% من الانتاج الوطني.[2] وأشهر المنتوجات: الأرز، الشعير، خضروات، بالإضافة للثروة السمكية المشهورة بها، حيث تنتج حوالي 93000 طن.

---

* تعتبر فرنسا تقريبا الشريك التجاري الأول للاتحاد المغاربي, يأتي بعدها كل من ألمانيا و إيطاليا و إسبانيا. و تصدر دول الاتحاد ما قيمته 47.53 مليار دولار تشكل 17.8% من صادرات الوطن العربي, و تحتل الجزائر المكان الأول بنسبة 41% من صادرات دول الاتحاد. و تبلغ واردات الاتحاد ما قيمته 37.71 مليار دولار أي ما نسبته تقريبا 22% من واردات الوطن العربي.

1- طيبي بن علي، العالم العربي و الألفية الثالثة، دار الغرب للنشر و التوزيع، الجزائر، طبعة ثانية، 2004، ص 116.

ثانيا- المغرب: يملك المغرب 70% من احتياطات الفوسفات العالمي. و يعتمد اقتصاد المغرب على السياحة الأجنبية، و تصدير الحمضيات والبطاطا والخضراوات و الأسماك و النسيج إلى أوروبا وأميركا.[1]

ثالثا- الجزائر: من بين أكبر منتجي الغاز والنفط في العالم. احتلت المرتبة الثانية عشرة عالميا في إنتاج النفط لسنة 2009. و الرتبة السابعة في إنتاج الغاز الطبيعي عالميا، و المرتبة الأولى عالميا في تصدير الغاز الطبيعي المسال، تملك احتياط يقدر بحوالي 25,000 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي. و تنتج الجزائر 1.45 مليون برميل يومياً من النفط، و 152 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي سنوياً، ما يعادل 234 مليون طن من الغاز و النفط و مشتقاته سنوياً، تصدر منها 134 مليون طن سنوياً. و كان الاحتياط سابقا يبلغ لمدة 40 سنة. و حسب الدراسات الجديدة تبين أن الاحتياط يكفي لمئة عام و أكثر و هذا إذا اكتشفت منه حقول جديدة مستقبلا.[2]

و يعتمد بشكل كبير اقتصاد الجزائر على تصدير النفط و الغاز و الصناعات البتروكيماوية و السياحة الاجنبية التي تمثل بمجموعها 70% من صادرات البلاد، إضافة إلى الصناعات الميكانيكية مثل المحركات و الحافلات و الشاحنات و الجرارات و الآلات الفلاحية. و أيضا الفلاحة التي ترتكز أساسا على زراعة الحمضيات، النخيل، الحبوب و الزيتون...

و للجزائر ثروات طبيعية أخرى مثل الحديد الذي ينتج من منجم الونزة و منجم بوخضرة الذي ينتج 3.645 ملاين طن و منطقة جبيلات في الجنوب و فيها واحد من أكبر حقول الحديد في العالم لم يستثمر.[3]

1- ذهبي فاطمة و مرسلي أمينة، الاستراتيجية الفرنسية في منطقة المغرب العربي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الليسانس في العلوم السياسية، تخصص: علاقات دولية، جامعة د. مولاي الطاهر- سعيدة (الجزائر)، السنة الجامعية 2011 – 2012، ص 50

2- في شباط/فبراير 2010 تم أول اكتشاف للغاز الطبيعي في شمال البلاد في منطقة الرحوية في ولاية تيارت، الواقعة على بعد نحو 300 كيلومتر غربي العاصمة الجزائرية.

3- عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للنشر و التوزيع، بيروت، الجزء الثاني، طبعة 1985.

رابعا- تونس: يعتمد الاقتصاد التونسي* على السياحة و على الصناعة مثل المناولة في صناعة الملابس لأبرز العلامات التجارية الأوروبية بالإضافة إلى الصناعات الميكانيكية كقطع غيار السيارات و أبرزها قطع لسيارات مرسيدس و غيرها و كذلك أجزاء من طائرات ايرباص. و تشكل الصادرات التونسية من زيت الزيتون أهم صادراتها الفلاحية حيث أن تونس ثالث مصدر لزيت الزيتون في العالم بعد إسبانيا وإيطاليا، كما أن صادرات تونس من التمور تمثل ثاني صادرات تونس الفلاحية.[1]

خامسا-ليبيا: تعد ليبيا من الدول المغاربية تصديرا للمحروقات و احتياطي كبير يقدر بـ85600.00 مليون طن حيث يشكل النفط حوالي 94% من عائدات ليبيا من النقد الأجنبي و 60% من العائدات الحكومية و نسبة 30% من الناتج المحلي الإجمالي بإنتاج قدر بحوالي 2 مليون برميل يوميا من النفط و كانت تسعى ليبيا جاهدة إلى زيادة هذا المورد في اقتصادياتها، حيث يتمتع الإنتاج النفطي في هذا البلد بسهولة ضخ الخامات و قلة تكاليف استخرجه رغم أنها قليلة العمق هذا ما أدى إلى حرص الشركات على الحصول على امتيازات التنقيب خصوصا الايطالية منها. [2]

و بعدما كانت ليبيا تشهد تحسنا في قطاع الاستثمار العقاري و التجاري بعد رفع الحظر عنها سنة 2000، إلى جانب قطاع السياحة خاصة في المدن الأثرية و منطقة الجبل الأخضر في الشمال الشرقي و السياحة الصحراوية و الواحات الجنوبية، انخفضت فيه صادرات النفط من 1,3 مليون برميل يومياً إلى أقل من 200,000 برميل بسبب الأحداث التي تعرض لها اقتصاد ليبيا من جراء ثورة 17 فبراير2011 التي تم فيها اسقاط النظام القذافي و المشاكل السياسية و الأمنية غير المستقرة التي أضعفت الدولة الليبية.[3]

*** يشبه الاقتصاد التونسي في بنيته الاقتصاد المغربي بعض الشيء خاصة من حيث أهمية السياحة، إلا أن الاقتصاد التونسي يعتمد أكثر على الصناعة فيما يعتمد الاقتصاد المغربي أكثر على الفلاحة. على ان الاقتصاد التونسي هو الأسرع نمواً و الأكثر تنافسية في المغرب العربي و يصنف بانتظام من بين الاقتصاديات الثلاثة الأكثر تنافسية في القارة الإفريقية و المنطقة العربية.**

1- عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للنشر و التوزيع، بيروت، الجزء الخامس، طبعة ثانية 1990، ص 562.

2- ذهبي فاطمة و مرسلي أمينة، المرجع السابق، ص 50

3- جيف دي. بورتر، ليبيا في خطر في مرحلة ما بعد القذافي، ترجمة المرصد السياسي، 11 سبتمبر 2013، متوفر على الرابط: http://www.washingtoninstitute.org

و بخصوص المجال الفلاحي في ليبيا، فقد قامت في السنوات الأخيرة بإنشاء أعظم نهر اصطناعي من الجنوب إلى الشمال، و من بنغازي شرقا إلى سرتا غربا، من خلال استعمال أنابيب عريضة جدا، و بفضل هذا النهر تقوم ليبيا الآن بري حوالي 25000 هكتار من مساحتها الفلاحية.[1]

تواجه ليبيا اليوم العديد من المشاكل الاقتصادية بفعل سيطرة المليشيات و الجماعات المسلحة على عدد من المناطق و المؤسسات الاقتصادية المهمة، و منها المؤسسات النفطية، التي توفر أكثر من 96 في المائة من عائدات ليبيا، الأمر الذي يكلفها خسائر ضخمة في مجال صناعة النفط، و بالتالي كان لهذا المؤشر وقع سلبي على الصادرات الليبية، كما تواجه الحكومة مشكلة في إعداد ميزانياتها بسبب التقهقر النفطي، و هو ما كلف الخزينة العامة خسائر و خيمة، كما تراجعت قيمة الدينار الليبي إلى نصف قيمته.[2]

1- طيبي بن علي، المرجع السابق، ص 161.

2- نور أو علي، الأزمة الليبية و تداعياتها على الصعيد الدولي، منتديات ستار تايمز، متوفر على الرابط: http://www.startimes.com

المبحث الثاني :اتحاد المغرب العربي كآلية لتجسيد الوحدة المغاربية

أثبتت الدراسة، و على ضوء متابعة التطورات التاريخية المعاصرة، أن فكرة وحدة المغرب العربي فكرة أصيلة نابعة من قلب المغرب العربي و أنها نضجت و تطورت في الداخل و الخارج، و لم تكن فكرة نخبوية، بل كانت فكرة شعبوية و ما تزال، فإذا كانت تلك النخب المثقفة هي التي أطلقتها و عملت من اجلها، فإن تلك النخب كانت بمثابة الشريحة الواعية من أبناء الشعب في عموم المغرب العربي. كما أن فكرة وحدة المغرب العربي لم تكن فكرة ظرفية، و إنما هي فكرة أصيلة تؤكدها امتداداتها التاريخية في مرحلة ما قبل و الاستعمار، و في مرحلة ما بعد الاستقلال... [1]

و قد شهدت نهاية سنوات الثمانينات بروز العديد من التكتلات الإقليمية و الحضارية كرافد من روافد الحضارة الحديثة و تكريسا لمبدأ التكامل و الاندماج كمؤشر تنموي قوامه المصلحة المشتركة و غاية رفاهية مجتمعاتها. و منها دول غرب أوربا المتاخمة لمنطقتنا المغاربية من خلال ازدهار سوقها المشتركة و اتحادها الاقتصادي و المالي و قريبا السياسي و الدستوري.

كما شهدت منطقتنا هي الأخرى بروز اتحاد مغاربي مع نهاية الثمانينات، ظهر ليحقق جملة من الأهداف كالأمن القومي و الإقليمي لأعضائه، و الاستقرار الاجتماعي السياسي، و خلق سوق تجارية كبيرة لمنتجاته، وصولا إلى تكامل و اندماج من خلال تحقيق نمو اقتصادي أفضل يعود بالرفاهية على شعوب المنطقة.[2]

1- محمد علي داهش، اتجاهات العمل الوحدوي في المغرب العربي، مجلة الدراسات الاستراتيجية، العدد 87، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، دون سنة طبع. ص71

2- السعيد مقدم، عالم المعلوماتية و التكتلات الإقليمية – حالة اتحاد المغرب العربي- دراسة من زاوية استشراقية، مجلة النائب، العدد 4، المجلس الشعبي الوطني، الجزائر، طبعة 2004. ص 43

المطلب الأول: التجارب الوحدوية لبلدان المغرب العربي

عرفت المرحلة السابقة لتأسيس اتحاد المغرب العربي محاولات للعمل المغاربي المشترك سواء تعلق الأمر بالفترة السابقة لاستقلال أقطاره حيث تظافرت جهود الكثير من الوطنيين المغاربة لتوحيد المعركة ضد المستعمر أو الفترة اللاحقة أبن انتقلت الوحدة من مجرد فكرة إلى فعل حسدته اللجنة الاستشارية الدائمة للمغرب العربي.[1]

و بالتالي فكرة اتحاد المغرب العربي بالمفهوم الحديث للكلمة تعود إلى مرجعيات الحركة الوطنية في أقطار دول الاتحاد (المغرب، الجزائر، تونس).[2] و ظلت هذه الفكرة عالقة في الذاكرة المغاربية قبل أن تتفق في لقاء طنجة التاريخي المنعقد بتاريخ 30/27 أفريل 1958، الذي ذهبت طروحاته الثورية إلى تصور اتحاد فدرالي للمغرب العربي يتوقف تجسيده على استعادة الجزائر المستعمرة آنذاك لسيادتها مباشرة. ليعرف العمل الوحدوي بعد ذلك أشكال أخرى مثل اللجنة الاستشارية الدائمة عام 1964، ثم الانتقال بعدها إلى صيغ أخرى أخذت شكل مشاريع اندماج اقتصادي في الفترة الواقعة ما بين عام 1967 و 1970، ليشهد العمل المغاربي بروز ركودا في وتيرته.

و بتاريخ 10 جوان 1989 انعقدت قمة زرالدة التاريخية بإعلان قيام الاتحاد المغاربي بمدينة مراكش، بحضور قادة البلدان الخمسة للمنطقة: ليبيا، موريتانيا، تونس، الجزائر و المغرب، متفقين على أرضية عمل مشترك موحد.[3]

1- صبيحة بخوش، المرجع السابق، ص 117.

2- ضلت قضية المغرب العربي قضية واحدة على صعيد الفكرة و العمل في النضال السياسي الخارجي، فيما كانت القضية الوطنية (القطرية) المشبعة بالفكرة المغاربية محور نضال تلك الأحزاب في الداخل المغاربي، و قد تجمعت خيوط العمل الوطني في الداخل من خلال الاتجاه الاجتماعي الذي كان عصبه الرئيسي القوى العمالية و تنظيماتها النقابية، لاسيما " الاتحاد العام التونسي للشغل" الذي يعد أبرز ممثلي فكرة المغرب العربي في الداخل المغاربي بعد الحرب العالمية الثانية و حتى بعد الاستقلال، في حين كانت القوى الوطنية في الخارج (القاهرة) تجتهد للعمل على توحيد تنظيماتها و وضع أهدافها على طريق العمل الوحدوي لتحرير المغرب العربي و رسم مستقبله.

3- السعيد مقدم، المرجع نفسه. ص 43

أولا-الإرهاصات الأولى للوحدة المغاربية: خلال الحقبة الاستعمارية التي عاشتها دول المغرب العربي، تمخضت فيها فكرة الوحدة المغاربية التي تعود إرهاصاتها الأولى حسب عدد من المفكرين إلى أواخر القرن 19 أثناء الفترة الاستعمارية في دول المغرب العربي،[1] فمنذ خضوع الأقطار المغاربية للهيمنة الاستعمارية أخذ سكانها يشعرون بضرورة التضامن و النضال المشترك ضد الاستعمار و مخططاته الرامية إلى القضاء على الذاتية العربية و الاسلامية لشعوب المغرب العربي و تجزئته إلى جماعات متنافرة و هذا ما جعلهم يعقدون العزم على تحقيق وحدتهم لمقاومة العدو المشترك و إفشال برامجه و مخططاته و إحباط نواياه. و يتجلى ذلك من خلال محاولات توحيد جبهة المقاومة لمكافحة العدو المشترك، فهي وحدة تنبعث من اعماق كفاح الشعوب المغاربية في سبيل التحرر و الاستقلال.

و لقد كان علي بالشحمية (أحد مناضلي الحركة الوطنية التونسية) أول زعيم فكر في ضرورة توحيد المغرب العربي في ميدان الكفاح وهذا ما أكده في برلين عام، و بهذا أصبحت الوحدة المغاربية إحدى التوجهات الرئيسية في عمل الحركات الوطنية في الجزائر و تونس و المغرب.[2] 1915.

وفي عام 1923 بباريس تأسست جمعية "نجم شمال إفريقيا" من أجل إغاثة العمال المغاربة، لتتحول في مارس 1926 إلى جمعية سياسية تعمل للدفاع عن كيان المغرب العربي، عبر جريدة "الأمة" التي يرأسها مصالي الحاج أحد زعماء الحركة الوطنية الجزائرية. كما تأسست جمعية" طلبة شمال إفريقيا المسلمين" التي طالبوا من خلالها في المؤتمر الخامس المنعقد بتلمسان في نوفمبر 1935 بتوحيد التعليم في دول المغرب العربي، الذي من شأنه أن يخلق الوعي بالوحدة الوطنية و الهوية المغاربية.[3]

1-جمال عبد الناصر مانع، المرجع السابق، ص ص 14- 15.

2- إن فكرة المغرب العربي ليست فكرة جديدة تماما، بل هي راسخة الجذور في أعماق التاريخ المغاربي، حيث عرفت المنطقة المغاربية محاولات الوحدة المتكررة على مدى التاريخ ابتداءا من عهد الملك البربري "ماسينيسا" ثم "يوغرطا" ثم في الفترة الأولى للحكم الإسلامي، و انتهاءً بالمحاولات التي قام بها الفاطميون بتأسيس الدولة الفاطمية و المرابطون بتأسيس الدولة المرابطية، و الموحدون أثناء قيام الدولة الموحدية و الانضمام إلى الخلافة العثمانية.

3- عباش عائشة، المرجع السابق، ص 64.

و قد انتقل العمل الوحدوي فترة الأربعينات من مستوى الشعارات إلى مستوى أكثر جدية تجسد في إقامة هياكل أنيط بها العمل و النضال الوحدوي بالإضافة إلى اقامة المؤتمرات و المكاتب[1] التي تمحور عملها حول القضية المصيرية للمنطقة و هي الاستقلال و التضامن بين شعوب المغرب العربي من أجل تحقيق ذلك الهدف.[2]

إن فكرة الوحدة المغاربية بعد هذا التاريخ، رافقت مسار الكفاح الوطني طيلة فترة الاستعمار إلى أن حققت جل دول المغرب العربي استقلالها، ماعدا الجزائر، و لقد تجسدت أواصر الوحدة بين دول المغرب العربي من خلال الدعم المادي و المعنوي لحركات التحرير الجزائري، كانت حوادث ساقية سيدي يوسف عام1958 دليل واضح على ذلك، مؤكدا عليها لقاء طنجة في أفريل 1958 الذي عمل على تأييد الكفاح الجزائري من أجل نيل استقلالها.

و يعتبر لقاء طنجة بمثابة ميلاد رسمي لفكرة المغرب العربي، حيث انعقد" مؤتمر الوحدة "ما بين 27 و 30 أفريل 1958 بمدينة طنجة المغربية، بحضور قادة الأحزاب السياسية المغاربية، حزب الاستقلال الحاكم في المغرب، و قادة الحزب الحر الدستوري التونسي، و أعضاء من قيادة جبهة التحرير الوطني الجزائري، و لقد توصلوا في اجتماعهم هذا إلى مجموعة من التوصيات و هي:

– مساندة الثورة الجزائرية و الدعوة إلى تشكيل حكومة مؤقتة لها.

– استنكار الإعانات الغربية ضد الجزائر.

1-من أبرز تلك الهياكل:

- مؤتمر المغرب العربي: نظم بمبادرة ممثلين عن دول المغرب العربي الثلاث في القاهرة ما بين 15.22 فبراير 1947 و بحضور الامين العام لجامعة الدول العربية و دعى المؤتمر كل الأطراف الحاضرة في المؤتمر بما في ذلك شخصيات مصرية و عربية بارزة إلى تأييد القضية الوطنية المغربية

- مكتب المغرب العربي: تأسس بالقاهرة في 22فبراير 1947 بغرض النضال لتوحيد المغرب العربي و تحيقي استقلال بلدانه، حيث نظم المكتب العديد من المحاضرات و توزيع المنشورات و توسيع الدعاية للقضية المغاربية.

- لجنة تحرير المغرب العربي: تأسست اللجنة في 5 جانفي 1948 من طرف الاحزاب الوطنية المغاربية الثلاثة، و أسندت رئاستها إلى المناضل عبد الكريم الخطابي الذي عمل على اخراج فكرة توحيد المغرب العربي إلى الوجود مع محاولة الكفاح ضد الاستعمار في جبهة واحدة.

2- صبيحة بخوش، المرجع السابق، ص ص 121 123

– الدعوة إلى تصفية بقايا الاستعمار بدول المغرب العربي المستقلة.

– التأكيد على ضرورة توحيد المغرب العربي.

و من أجل تطبيق تلك التوصيات، أوصت الأحزاب المشاركة على ضرورة إقامة فيدرالية مغاربية و إنشاء مجلس نواب مشترك و هيئة تنفيذية و قفية، و رفعت هذه التوصيات إلى رؤساء البلدان المغربية بما فيها ليبيا، حيث تمت المصادقة عليها.[1]

ثانيا– مرحلة الاندماج الاقتصادي:[2] كان أول اجتماع بين وزراء الاقتصاد المغاربة في أكتوبر 1964 بتونس، و اتخذوا فيه جملة من القرارات المتعلقة بالمبادلات التجارية و التصنيع الجهوي و العلاقات المغاربية مع السوق الأوربية المشتركة، مع التأكيد على أولوية و أفضلية المبادلات التجارية بين دول المغرب العربي. و فيه تم وضع و تنسيق الإجراءات الجمركية و سياسات التصدير. و تلاه اجتماع ثان في 26 نوفمبر 1964 بمدينة طنجة و تقرر فيه التنسيق بين المخططات الوطنية للتنمية بين مختلف الوحدات الصناعية و تمويل مشاريع التنمية و توحيد السياسات في ميدان العمل و التكوين المهني .[3]

و بعد هذا اللقاء، انعقد اجتماع طرابلس في 27 ماي 1965، و تمحورت نقاشاته حول صناعة الفولاذ، قطاع التأمين و الموصلات، تنسيق سياسات التصدير مع الحلفاء و كذا تنظيم الإحصاءات الصناعية .

1-جمال عبد الناصر مانع، المرجع السابق، ص 18

2- كل محاولات الاندماج الاقتصادي المغاربي جوبهت بمجموعة من العوائق تمثلت خاصة في غياب تصور واضح لدى النخب السياسية المغاربية حول فكرة الوحدة المغاربية، مثلما عبر عنه د".مصطفى الفيلالي " فقر في التصور المستقبلي". كما أن مرحلة البناء الوطني الذي شهدته جل دول المغرب العربي بعد الاستقلال قد صرف الأنظمة المغاربية عن مشروع الوحدة، و هذا راجع إلى أن هذه الدول بعد الاستقلال دخلت بهيكلة وطنية في التنظيم و الزعامة، إذ كل قطر له عزته بثرواته و كفاحه بعيدا عن الأقطار الأخرى و هذا خلق مناخ انفصالي على مستوى الشعوب و على مستوى الحكومات، إضافة إلى قضية الصحراء الغربية التي اعتبرت بؤرة التوتر في العلاقات ما بين دول المغرب العربي، خاصة ما بين الجزائر و المغرب الأقصى.

2- عباش عائشة، المرجع السابق، ص 69.

و جاء اجتماع الجزائر في 11 فيفري 1966، مؤيدا للتوصيات السابقة، إضافة إلى التوصل لاختيار العاصمة التونسية مقر اللجنة الاستشارية و تعيين ممثلي الحكومات و كاتب اللجنة. ثم جاءت ندوة بتونس التي انعقدت في 23 نوفمبر1967 من أجل ضبط مرحلة تجريبية لمدة خمس سنوات و إعداد اتفاقية ما بين الحكومات للتعاون الاقتصادي. ثم بالرباط سنة1970 أين تم تقديم مشاريع ندوة تونس، حيث أثيرت حولها مجموعة من الاعتراضات الفنية، كمراقبة رأس المال و هيكل كلفة الإنتاج، لذلك تقرر إعادة النظر في تلك المشاريع .

في 21 ماي 1975 تم عرض اتفاقية التعاون الاقتصادي ما بين الحكومات من قبل اللجنة الاستشارية، لكنها فشلت للمرة الثانية و من ثم تقرر العودة إلى التعاون القطاعي، بعدما تعثر مسعى التعاون الاقتصادي (في كل المجالات الاقتصادية) لعدم التوصل إلى وفاق حول صيغة هذا التعاون .

لقد تم خلال هذه الفترة وضع مجموعة من المشاريع القطاعية المتمثلة خاصة في: مشروع الشراكة المغاربية للطيران، مشروع القطار المغاربي "تونس– الدار البيضاء"، و مشروع الأدوية و المنتجات الصيدلانية. كما تم إنشاء مجموعة من المؤسسات المغاربية المشتركة بهدف تحقيق تلك المشاريع مثلا : مجلس وزراء الاقتصاد، اللجنة الاستشارية المغاربية، اللجان الفنية المختصة...الخ.[1]

و مع نهاية العام 1975، ظهرت بعض الخلافات البينية بين دول المغرب العربي أدت إلى قطع العلاقات الدبلوماسية بين الجزائر و المغرب في نفس السنة، ثم تلاه قطع العلاقات الدبلوماسية بين ليبيا و تونس سنة 1983 ترتب على ذلك عدم اجتماع وزراء الاقتصاد المغاربية منذ ذلك الحين، فكان عقبة في بناء المغرب العربي الكبير.[2]

1- عباش عائشة، المرجع السابق، ص 70

2- جمال عبد الناصر مانع، المرجع السابق، ص 19

ثالثا: مرحلة المعاهدات المحورية

شهدت سنوات السبعينات تدهورا شديدا في العلاقات السياسية.[1] فجاء "ملف الصحراء الغربية " عام 1974 ليضع حدا لجهود التقارب المغاربي، و ليواصل الجميع سياسة منفردة في التنمية الوطنية و في التعامل الخارجي، و بخاصة مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية. و يعزى الفشل في التقارب إلى غياب المؤسسات المشتركة المزودة بسلطة فعالة و الوجود القانوني إلى جانبها مشية فعالية الأجهزة التي أنشئت لتفعيل التعاون في مختلف المجالات على طريق التكامل و الاندماج، و تماثل هياكل إنتاج دول المغرب العربي و ضيق الأسواق المحلية، و ندرة رأس المال في بعضها " تونس و المغرب" أدى ذلك إلى تقليص التعاون المغاربي و زيادة التبعية للخارج.

و هناك عوامل اجتماعية ثقافية سياسية أسهمت بدورها في هذا الفشل،[2] و أكدت تجارب التنمية الوطنية منذ منتصف السبعينيات كما في السابق عجزها و فشلها في تحقيق ما هو مطلوب، فقد ظلت دول المغرب العربي عدا ليبيا تعاني من أزمات اقتصادية و اجتماعية حادة في بعض الأحيان، و عجزا متواصلا في ميزان المبادلات التجارية مع الخارج و خاصة في الغذاء. [3]

بعد فترة الصراع و الجمود، دخل المغرب العربي منذ عام 1983 مرحلة جديدة من مراحل حياته، حيث بدأت الحكومات تبحث عن حلول بديلة قصد التوصل إلى معدلات جديدة تضمن أقل شيء من التوازن الاستراتيجي بين الأطراف تجسد في ترتيب تحالفات ثنائية و جماعية مثل معاهدة الإخاء و الوفاق سنة 1983 التي جمعت كل من الجزائر، تونس و موريتانيا من جهة، و معاهدة وجدة المبرمة سنة 1984 بين المغرب و ليبيا من جهة اخرى.[4]

1- جمال عبد الناصر مانع، المرجع السابق، ص 20

2- فرصاوي جمال الدين و حمدي عيسى سليمان، البعد السياسي لأزمة تكامل المغرب العربي، مذكرة مكملة لنيل شهادة اللسانس في العلوم السياسية، تخصص العلاقات الدولية، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة- الجزائر، السنة الجامعية 2013/2012، ص66

3- المرجع نفسه، ص 67.

4- صبيحة بخوش، المرجع السابق، ص ص 148. 151

○ المطلب الثاني : إنشاء اتحاد المغرب العربي

أصبحت التجمعات الإقليمية و الجهوية حقيقة ثابتة و سمة القرن الواحد و العشرين، و باتت تشكل إحدى المظاهر الرئيسية في العلاقات الدولية، ذلك نظرا لاتساع رقعة المصالح المشتركة و ازدياد تداخل و ترابط اقتصاديات دول العالم مع بعضها البعض، الأمر الذي جعل من الصعب على أي دولة مهما كانت مواردها الطبيعية و البشرية أن تدير سياساتها الاقتصادية بمعزل عن سياسات الدول الأخرى، خاصة دول الجوار، فضلا عن العوامل السياسية و الأمنية من أجل تامين تسويق منتجاتها و تحقيق تبادل تجاري آمن مما يحتم عليها الانضمام إلى تكتلات اقتصادية و سياسية و أمنية، بغية تحقيق تلك المصالح.

من هذا المنطلق، برز اتحاد المغرب العربي كأداة تهدف لتوحيد اقتصاديات دول المنطقة و تبني التكامل فيما بينها عن طريق الرؤية المشتركة للمستقبل النابعة عن المصير المشترك، الموقع الاستراتيجي المشترك و المميز.[1]

إن عزم دول المغرب العربي على إنشاء تكامل فعال يضمن و يحقق طموحات شعوب المغرب العربي من أقصى الحدود الليبية الشرقية إلى غاية المحيط، ضرورة لاشك فيها، و إنه من المعلوم أن هناك محاولة لإنجاز اتحاد مغاربي قامت به حكومات الدول المغاربية أواخر الثمانينات ليكون كمنصة انطلاق نحو تكامل حقيقي يكون أساسه الشعوب و الغاية منه تحقيق تطلعات هذه الشعوب.[2]

1- لعجال اعجال محمد أمين، معوقات التكامل في إطار الاتحاد المغاربي و سبل تجاوز ذلك، مجلة الفكر، العدد الخامس، جامعة محمد خيضر، بسكرة، دون سنة طبع، ص20

2- كما قال ميشال جوبيير وزير الخارجية الفرنسي السابق، في كتابه المغرب العربي " لابد أن تتمكن شعوب شمال إفريقيا بصورة عامة من تسوية غالبية مشكلاتها الخاصة و لعل أخر شيء يجب أن تفكر فيه هو اعتبار هذه المشكلات نهائية أو أبدية.... وأن يقتنعوا بهشاشة الوضع الحاضر... و لا يملك المغرب العربي من أجل حماية نفسه من الشمس الساطعة سوى ظل يديه، و عليه أن يجمع أيديه من نواقشط إلى طرابلس في مسيرة تضامنية مستمرة و في ثقة قوية و عالية بالنفس".

و من هنا نقول أن الانطلاقة في تكامل حقيقي هو ليس خيار هذه الشعوب بل تفرضها عليها العديد من المتغيرات بالإضافة إلى حاجيات الشعوب.[1]

و تعتبر التجربة التكاملية في إطار اتحاد المغرب العربي تجربة استثنائية، كونها جاءت في وقت مبكر سبق سياسات الاعتماد المبادل في إطار العلاقات الدولية و سياسة التكتلات التي انتهجتها الدول في سياق التأثيرات المصاحبة لظاهرة العولمة.[2]

أولا: عوامل تشكل تحاد المغرب العربي

لم يكن الإعلان عن تأسيس اتحاد المغرب العربي في 17 فبراير 1989 حدثا مستقلا عما كان يجري في دوله من متغيرات و أحداث داخلية و انعكاسات الأوضاع الخارجية عليه، و لا مجرد رغبة في إعادة إحياء أو بعث المشروع الوحدوي الذي طالما راود الأجيال و قادة الحركات الوطنية في المنطقة أو إثارة إيديولوجية تجد لها صدد كبير في اللاوعي الجماهيري يسمح بتأكيد الاقتناع بالوحدة استرجاعها لنماذج ماضية و لا مجرد إتباع نهج التكتلات الكبرى التي أصبحت ميزة العصر.[3] إنما هو حدث مرتبط بالمعطيات الداخلية التي عرفتها كل منطقة انطلاقا من بنيتها الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية، و من ناحية أخرى مرتبط بالمعطيات الخارجية الدولية و الإقليمية و تأثيراتها على الأوضاع البنيوية للدولة الوطنية المغاربية. [4]

و سأحاول أن أبرز أهم الأسباب التي دعت لتشكل الاتحاد المغاربي و هي على النحو الآتي:

1- فرصاوي جمال الدين و حمدي عيسى سليمان، المرجع السابق، ص2.

2- قلواز إبراهيم ، اتحاد المغرب العربي بعد ربع قرن من التأسيس: المسار الحصيلة و الآفاق، باحث بمخبر إصلاح السياسات العربية -جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، مقال نشر يوم الاثنين، 03 مارس 2014 18:18. على الرابط: www.alwatanelarabi.com

3- صبيحة بخوش، المرجع السابق، ص 163.

4- المرجع نفسه، 163.

أ. العوامل الداخلية:

إن الدوافع المساعدة على تحقيق التكامل هي عوامل داخلية التي تعتبر في حد ذاتها مكسب لاتحاد المغرب العربي، حيث تزداد أهميتها عندما نقارنها بتلك الموجودة في الوحدة الأوروبية، لذا فإنها تكون لا محالة المحرك لأقطار المغرب العربي للمضي قدما في تجسد فكرة الوحدة التي ظلت تراود المواطن المغاربي منذ سنين عدة تفرضها عوامل اللغة و الدين و التاريخ المشترك، و المصلحة المشتركة. وفيما يتعلق بشروط البيئة الداخلية فإننا نقصد بها الأسس و المقومات التي يجب أن تتوافر عند قيام أية وحدة مغاربية، أو تجربة تكاملية بين أقطار المغرب العربي، إذ بدونها لا يمكننا التحدث عن محاولات تكاملية.[1] و يمكن حصر هذه الشروط فيما يلي:

1-الموقع الجيو-اسراتيجي: ما تتميز به منطقة المغرب العربي عن العديد من المناطق الأخرى في العالم هو وجودها في وسط مركز قارتين، الأوروبية تقابلها من الناحية الشمالية و القارة الإفريقية من الجنوب، فالمنطقة تشكل جغرافيا على غرار المشرق العربي أهمية كبيرة في الاستراتيجية الدولية للقوى العظمى، إذ أنه يمثل جزءا لا يتجزأ من مصلحة الدول الصناعية الكبرى في منطقة البحر الأبيض المتوسط، فالاهتمامات السياسية و الاقتصادية و العسكرية للقوى الكبرى أصبحت تنصب أساسا حول منطقة المغرب و المشرق العربيين.[2]

2- الرقعة الجغرافية: تتكون منطقة المغرب العربي من رقعة جغرافية واحدة واقعة كلها في شمال إفريقيا، و تتجلى أهمية الترابط الجغرافي كأحد مقومات الوحدة بين الأقطار المغاربية في أن منطقة المغرب العربي تكون وحدة جغرافية و إن تعددت وحداته السياسية، فالوحدة الجغرافية عامل من عوامل القوة في الوحدة المغاربية و من العوامل التي تدعم و تساعد على قيام الاتحاد المغاربي.[3]

1- بودو أحلام و دادة وئام، المرجع السابق، ص 68.
2- فرصاوي جمال الدين و حمدي عيسى سليمان، المرجع السابق، ص 30
3- جمال عبد الناصر مانع، المرجع السابق، ص 40.

3- وحدة الدين واللغة: إن الوحدة الدينية تشكل عاملا أساسيا و هاما لقيام الاتحاد و ذلك لأسباب تاريخية لكون منطقة المغرب العربي بوصفها الحالي من صنع الإسلام.فمن المعروف أن اللغة هي وسيلة أو أداة للتعامل و التفاهم بين أفراد جماعة ما تجعل الناطقين بها جماعة متميزة عن الآخرين و تؤدي إلى خلق شعور عام بينهم و عن طريقها يتم نقل التاريخ المشترك لأفراد هذه الجماعة.

4- وحدة التاريخ و المصير المشترك : مما لا جدال فيه أن وحدة التاريخ تعد عامل أساسيا في قيام الاتحاد، فمنذ القدم و الشعوب المغاربية تعيش معا تاريخا واحدا. و لقد ظل التاريخ المغاربي عاملا حاسما في تأليف هذه الشعوب و شعورها و ما يحمله هذا التاريخ في ذاكرة الشعوب المغاربية من آلام و آمال مشتركة.

وبالنسبة لعامل المصير المشترك فإنه متوفر في الدول المغاربية فإن اتحاده في العقيدة و اللغة و المصالح الاقتصادية و الوحدة الجغرافية و التاريخ المشترك خلق لديهم الشعور المشترك و الرغبة في العيش معا.[1]

4- التنوع و التباين في حجم الثروات المتاحة: إن من حظ دول المغرب العربي أن اقتصادياتها تتوفر على العوامل التي تساعدها على قيام تكتل اقتصادي ، هذه العوامل تقوم على توفر السمك و الحديد في موريتانيا، السمك و الفوسفات و الزراعة في المغرب، النفط و الزراعة في الجزائر، النفط في ليبيا، رأس المال البشري في تونس.[2]

1- جمال عبد الناصر مانع، المرجع السابق، ص ص 36. 38.

2- بودو أحلام و دادة وئام، المرجع السابق، ص 68.

ب. العوامل الخارجية:

شكلت الظروف الدولية عاملا أساسيا في نشأت اتحاد المغرب العربي، خاصة فيما يتعلق بالظروف الاقتصادية الدولية. و من بين العوامل المساعدة:

1- تطور ظاهرة الاعتماد المتبادل[1]في العلاقات الاقتصادية الدولية: بصفة عامة، لا تستطيع الدولة منفردة أن تعيش بمعزل عن العالم لأن المصالح تدفعها إلى انشاء العديد من العلاقات المتنوعة فيخلق ما يسمى بالاعتماد المتبادل خاصة في المجال الاقتصادي. ففي إطار المبادلات ما بين بلدين أو أكثر، يكمن الاعتماد المتبادل في المبادلات التجارية التي لا تكون خاضعة لقيود مقصودة: كالحقوق الجمركية، و الحصص أو المراقبة. و قد جاءت فكرة الاعتماد المتبادل و من بعدها العولمة كتجسيد لأفكار الليبرالية (فكرة التخصص و تقييم العمل الدولي عند **آدم سميث، ريكاردو، هيكشر** و **أولين**...).[2]

2- تطور ظاهرة العولمة الاقتصادية: يشير مصطلح العولمة* إلى عملية تعميق مبدأ الاعتماد المتبادل بين الفاعلين في الاقتصاد العالمي، بحيث تزداد نسبة المشاركة في التبادل الدولي و العلاقات الاقتصادية الدولية لهؤلاء من حيث المستوى و الوزن و الحجم في مجالات متعددة و أهمها السلع و الخدمات و عناصر الإنتاج، بحيث تنمو عملية التبادل التجاري لتشكل نسبة هامة من النشاط الاقتصادي الكلي و تكون أشكالا جديدة للعلاقات الاقتصادية في الاقتصاد العالمي.

1- تعرفه الموسوعة السياسية على أنه حالة تبادل المساعدات والخدمات خاصة في عصرنا الحالي مع التطور التكنولوجي و تقارب المسافات. و هذا المصطلح قديم "يعود لمنتصف القرن الثامن عشر"، حيث أشار الوزير الاقتصادي الفرنسي تورغو-في رسالته السابعة المتعلقة بتجارة الحبوب- إلى التضامن العام و السببية المتبادلة في الزمان الناتجة عن الفعل و رد الفعل المتتاليين الذي تتسم به العلاقات بين عناصر مجموعة اقتصادية ما، و التي وصفها في نهاية المطاف في حالة "التبعية المتبادلة".

2- محسن الندوي، المرجع السابق، ص 75.

*** ظهر مصطلح العولمة Globalization في الاستعمال العام في النصف الثاني من الثمانينات مرتبطا بالبروز الكبير للاستثمار الأجنبي المباشر من قبل الشركات المتعددة الجنسيات، ففي العقود الأولى بعد الحرب، فإن أغلبية الاستثمار الأجنبي المباشر كان من صنع الشركات الأمريكية، و الولايات المتحدة كانت تستقبل مقادير قليلة من شركات غير أمريكية. لكن في الثمانينات، توسع الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل كبير و بوتيرة أسرع من توسع التجارة العالمية و الناتج الاقتصادي الشامل.**

فتحقيق التكامل الاقتصادي و الإسراع في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية على مستوى الاقتصاديات الوطنية سيمكنها من أخذ الوضع اللائق بها في الاقتصاد العالمي، في وقت اكتسبت فيه التكتلات الإقليمية فرصة أكبر للسيطرة على العالم، بسبب توسعها العالمي في ظل العولمة الاقتصادية، و أصبح الاقتصاد هو الوسيلة الأمثل لإثبات البقاء، أين أصبحت الثورة التكنولوجية في ميدان المعلوماتية، الاتصال و النقل أهم معين لهذه التكتلات.[1]

3- التوجه الدولي نحو التكتلات الإقليمية: حيث أصبحت التكتلات الإقليمية سواء في الدول النامية أو الدول المتقدمة الحل الملائم للدفاع عن مصالحها و مواقعها في الأسواق الدولية. و في هذه الظروف نشأ اتحاد المغرب العربي في عصر وصف بأنه عصر للتكتلات المتوسطة و الكبيرة.[2]

4- عامل الأخطار الأمنية و الاستراتيجية: الذي يهدد استقرار المنطقة خاصة بعد تعرض ليبيا لعدة هجمات متتالية من قبل أمريكا و كذا الآثار المترتبة على اعتبار مياه خليج"سرتا "مياه إقليمية ليبية و هو ما تعارضه أمريكا، إضافة إلى الاعتداءات الإسرائيلية على تونس بسبب تواجد مقر الهيئة الفلسطينية بها و مجموعة التوترات و النزاعات في موريتانيا و السنغال، ليبيا و تشاد... الخ.

بالإضافة إلى ذلك، فإن القضية الصحراوية تعد حجر الأساس لاسترجاع السلم و الأمن في المنطقة إذ بحل هذه القضية في إطار اتحاد المغرب العربي يمكن سد ذرائع التدخل الأمريكي و الأوروبي في المنطقة.[3]

1- بودو أحلام و دادة وئام، المرجع السابق، ص 44.

2- عباش عائشة، المرجع السابق، ص 72

3- المرجع نفسه، ص 73.

ثانيا: معاهدة اتحاد المغرب العربي

لقد سبق التوقيع على هذه المعاهدة[1] مجموعة من الأعمال التحضيرية إذ على هامش مؤتمر القمة العربية الطارئة المنعقدة بالجزائر من 08 إلى 10 جوان 1988 تم إصدار بلاغ زرالدة التاريخي بعد إجراء عدة مقابلات و محادثات جانبية بين القادة المغاربة.[2] و بعد اجتماع اللجنة السياسية المغاربية يومي 13 و 14 جويلية 1988 بالجزائر خلصت إلى مجموعة من المقترحات و التوصيات تدعوا في مجملها على ضرورة الاتحاد المغاربي.

وفي 17 فيفري 1989 بمدينة مراكش بالمغرب الأقصى و بحضور قادة* الدول الخمسة تم التوقيع على ثلاث وثائق و هي:

أ) إعلان عن قيام اتحاد المغرب العربي.

ب) قرار المصادقة على أعمال اللجنة المغاربية و مقترحات لجانها الفرعية.

ج) معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي.[3]

تعد معاهدة اتحاد المغرب العربي بمثابة قانونه الأساسي الذي يتضمن تحديدا لأهدافه و مبادئه و اختصاصات أجهزته و كيفية العمل بها، حيث تكيف تلك المعاهدة قانونا على أنها معاهدة دولية متعددة الأطراف من حيث الشكل و الموضوع بعد أن تم التوقيع عليها من طرف قادة دول المغرب العربي الذين اشتركوا في قمة مراكش في فبراير 1989.

1- لمزيد من التفاصيل حول معاهدة انشاء اتحاد المغرب العربي راجع:

-الملحق الخاص بمعاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي.

2- على هامش مؤتمر القمة العربية الطارئ المنعقد بالجزائر في جوان 1988 اغتنم قادة دول المغرب العربي الفرضة لعقد اجتماع خاص بهم و ذلك بتاريخ 10 جوان 1988 بمدينة زرالدة بضواحي العاصمة الجزائرية، و كان اللقاء يرمي أساسا إلى تأكيد التصالح بين الانظمة المغاربية، و تجسيدا لذلك اختتم اللقاء بإعلان " بيان زرالدة" و الاتفاق على تكوين لجنة تضبط وسائل تحقيق وحدة المغرب العربي.

*** القادة هم: الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد، التونسي زيد العابدين بن علي، الليبي معمر القذافي، الموريتاني معاوية ولد سيدي أحمد الطايع و المغربي الملك الحسن الثاني.**

3- عباش عائشة، المرجع السابق، ص 74

تتكون معاهدة الاتحاد من ديباجة و تسعة عشرة مادة، تسري أحكامها في مواجهة الدول الأعضاء في الاتحاد، و بالتالي تتضمن المعاهدة قيمة قانونية تعلو على القيمة القانونية لكافة القواعد و الاتفاقات القانونية التي تربط بها الدول الأعضاء. [1]

هكذا أمضى قادة المغرب العربي في قمة فبراير 1989 الوثائق المنشئة لاتحاد المغرب العربي و يمكن حصرها في:

- ميلاد سياسي كرسته وثيقة الإعلان عن قيام اتحاد المغرب العربي.
- ميلاد اقتصادي و ذلك بالمصادقة على اعمال اللجان الفرعية الخمس.
- ميلاد قانوني تمثل في الإعلان عن معاهدة اتحاد المغرب العربي و التوقيع عليها.[2]

ثالثا: أهداف و مبادئ اتحاد المغرب العربي

لكل تنظيم مماثل أهداف يسعى إلى تحقيقها. و يمكن القول بصفة عامة أن اتحاد المغرب العربي قد وجد للدفاع عن مصالح الدول المغاربية ككل. و قد عددت المادتين الثانية و الثالثة من معاهدة مراكش المنشئة للاتحاد الأهداف و الأغراض التي تضطلع الدول المغاربية ببلوغها و تحقيقها و هي:[3]

- توثيق أواصر الأخوة التي تربط الأعضاء و شعوبهم بعضهم ببعض.
- تحقيق تقدم و رفاهية مجتمعاتهم و الدفاع عن حقوقها.
- المساهمة في صيانة السلام القائم على العدل و الإنصاف.
- انتهاج سياسة مشتركة في مختلف الميادين.
- العمل تدريجيا على تحقيق حرية تنقل الأشخاص و انتقال الخدمات و السلع و رؤوس الأموال فيما بينها.[4]

1- جمال عبد الناصر مانع، المرجع السابق، ص ص 114 – 115.

2- صبيحة بخوش، المرجع السابق، ص 205

3- جمال عبد الناصر مانع، المرجع السابق، ص92.

4- المرجع نفسه، ص ص 322- 323.

و قد أشارت وثيقة المعاهدة إلى أن السياسة المشتركة لدول الاتحاد تهدف إلى تحقيق جملة من الأغراض في ميادين متعددة أهمها:

- **في الميدان الدولي:** تحقيق الوفاق بين الدول الأعضاء و إقامة تعاون دبلوماسي وثيق بينها على أساس الحوار.

- **في ميدان الدفاع:** تعمل دول الاتحاد في هذا الميدان على صيانة استقلال كل دولة من الدول الأعضاء.[1]

- **في الميدان السياسي:** يسعى اتحاد المغرب العربي إلى تمتين أواصر الأخوة التي تربط دول الأعضاء بشعوبها بعضها ببعض، حيث يساعدها هذا الهدف على مجابهة كل المخاطر و التحديات التي تعترض المنطقة المغاربية أو إحدى دولها أو أي محاولة لتمزيق الاتحاد و إشاعة انقسامه.[2]

- **في الميدان الاقتصادي:** ترمي دول الاتحاد إلى تحقيق تنمية صناعية، زراعية و تجارية و اجتماعية للدول الأعضاء، مع اتخاذ ما يلزم من وسائل بغية إنشاء مشاريع مشتركة و إعداد برامج عامة و نوعية في هذا الميدان.

- **في الميدان الثقافي:** تنص الفقرة السادسة من المادة الثالثة من معاهدة الاتحاد على إقامة تعاون يرمي إلى تنمية التعليم على جميع مستوياته و الحفاظ على القيم الروحية و الخلقية المستمدة من تعاليم الدين الإسلامي و صيانة الهوية القومية.[3]

و من أجل تحقيق السياسة المشتركة المرسومة للاتحاد في مختلف الميادين و المجالات، تم إنشاء هياكل رئيسية و مؤسسات اتحادية نصت عليها معاهدة إنشاء الاتحاد و منها: مجلس الرئاسة والذي

1- لا شك أن هذا المبدأ يرتبط ارتباطا وثيقا بموضوع مبدأ احترام سيادة كل دولة و سلامة أراضيها، ففي ميدان الدفاع يجب الإشارة إلى أن الاتحاد المغاربي انفرد دون التجمعات العربية الأخرى المماثلة بالحديث عن أمن الدول الأعضاء و ضد التهديدات الخارجية صراحة و عن أمن النظم الحاكمة في الدول الأعضاء، و هو ما أوردته المادة الرابعة عشرة حيث نصت على: " كل اعتداء تتعرض له دولة من الدلو الأعضاء يعتبر اعتداء على الدول الأعضاء الأخرى".

2- جمال عبد الناصر مانع، المرجع نفسه، ص 92.

3- محسن الندوي، المرجع السابق، ص 307

يتكون من قادة دول الاتحاد الخمس، و مجلس الوزراء الأولين و مجلس وزراء الخارجية، لجنة للمتابعة و تضم كتاب الدولة المكلفون بالبناء المغاربي. بالإضافة إلى لجان وزارية متخصصة و أمانة عامة للاتحاد، و مجلس شورى بمثابة هيئة برلمانية مغاربية تضم 150 عضوا برلمانيا، أي بمعدل 30 عضو عن كل شعبة برلمانية تحتضن الجزائر مقره. و هيئة قضائية مقرها نواقشط و جامعة للعلوم المغاربية و أكاديمية مغاربية تحتضنها ليبيا. كما يرتقب إنشاء مصرف للتجارة و الاستثمارات و ستكون تونس مقره.[1]

1- السعيد مقدم، المرجع السابق. ص 44.

الفصل الثاني

معوقات فشل البناء المغاربي

الفصل الثاني: معوقات فشل البناء المغاربي

إن تجربة التكامل الإقليمي المغاربي اتسمت بالطابع الديماغوجي، و بالتسرع دون الإمعان في الوسائل و الآليات و الأهداف الحقيقية التي يجب أن يقام التكامل من أجلها. و كذلك دون محاولة معالجة المسائل الخلافية بين مختلف الدول، سواء في إطار ثنائي، أو في إطار جماعي، معالجة جادة. فبدل ذلك اكتفت دول المغرب العربي خصوصا الجزائر و المغرب باتباع سياسة الهروب إلى الإمام، وإعلان قيام الاتحاد*. إذ أن الملاحظ أن المدة الزمنية التي فصلت تاريخ عودة العلاقات الجزائرية المغربية عن قمة زرالدة التي تقرر فيها إنشاء بنية إقليمية مغاربية مدة قصيرة جداً، مما يدل على التسرع الكبير في إنشاء الاتحاد المغاربي، و هذا تقليد في العلاقات العربية – العربية التي تمر بين عشية وضحاها من حالة تنازع و حتى عداء، إلى مشاريع تكاملية سريعة و العكس صحيح، فكان أن أفقد هذا التسرع جدية المشاريع الإقليمية العربية.

و قد كان من المفترض الاقتداء بالتجربة الأوروبية، و تقسيم نشأة الاتحاد إلى مجموعة مراحل عبر فترات زمنية محددة، لكل مرحلة مجموعة أهداف ينبغي تحقيقها، وفق إطار منتظم و ممنهج للتكامل، تفاديا لتراكم الأهداف و الخلافات التي قد تظهر في كل مرحلة و تتداخل بعضها البعض.

لم تنجح المجموعة المغاربية في تحويل مشروع المغرب العربي الكبير الى فعل تاريخي قادر على تعزيز مقومات التنمية في الاقطار المغاربية. بل أنها لم تنجح في تركيب برامج مشتركة في العمل قادرة على تحويل بنود ميثاق الاتحاد إلى معطيات و مواد في الآن نفسه على تحويل المشروع إلى تاريخ. و رغم المعطيات الجغرافية و التاريخية و الثقافية العامة التي صنعت مشروع الاتحاد و حلمه، فإن ضغوط الواقع في أبعاده المختلفة قد كرست واقع الحال القائم بين اقطار المغرب العربي.[1]

*** هناك من المختصين من رأى أن اتحاد المغرب العربي جاء أساسا كرد فعل على قيام الجمهورية العربية المتحدة، لأنه جاء بعد شهر واحد على قيامها و كانت البداية في طنجة 1958، و بالتالي فهذا المشروع افتقر إلى دراسات علمية حقيقية حول جدوى اتحاد المغرب العربي يستند إليها صاحب القرار السياسي، و غلب التسرع و الحماس على التريث و التحضير الجيد لهذا التكتل الإقليمي وذلك عكس ما يلاحظ على مسار تشكل الاتحاد الأوروبي و غيره ، الذي مر بعدة محطات تحضيرية قبل أن يصل إلى الاندماج الكلي.**

1- كمال عبد اللطيف، اتحاد المغرب العربي: الإصلاح السياسي أولاً، مقال منشور بجريدة الشرق الاوسط، الخميس 04 رجب 1425 هـ 19 اغسطس 2004 العدد 9396. ص 01.

إن أهم عامل أدى إلى فشل الاتحاد المغاربي هو عدم احترام المنطلقات النظرية للتكامل الإقليمي، فالنظرية الوظيفية للتكامل التي انطلقت منها التجربة التكاملية الأوروبية ركزت على أن يكون المشروع التكاملي في بداياته فنيا بسيطا، متعلق بقضايا و أهداف اقتصادية أو خدماتية يسهل الاتفاق و التفاهم حولها، و تتوزع أرباحها و فوائدها على جميع الدول الداخلة في التكامل، و أن لا تكون له علاقة مباشرة بالمسائل السياسية لأنها مسائل معقدة يصعب التنازل عنها و التفاهم حولها. و الدليل على ذلك قيام التجربة الأوروبية على أساس مشروع اقتصادي فني بسيط "الجماعة الأوروبية للفحم و الصلب" و بعدد محدود من الدول"6 دول" ثم تطور تدريجيا وفق "آلية الانتشار" ليصل إلى اتحاد اقتصادي شامل بعملة موحدة، و حتى سياسة خارجية موحدة. أما التجربة المغاربية، فعوض البدء بمشروع فني بسيط، بدأ سياسيا، باجتماع قمة ضم رؤساء الدول المغاربية، و باعتبار المسائل السياسية السيادية صعب جدا التنازل عنها، فشل المشروع المغاربي عند أول مشكل سياسي اعترضه. هذا الطغيان في منطق السيادة و التواضع في الأهداف الاقتصادية يجعلان معاهدة اتحاد المغرب بعيدة عن مشروع تكامل إقليمي، إذ طغى العامل السياسي في إنشاء اتحاد المغرب العربي على الجانب الاقتصادي.

إن أزمة التكامل العربي أنه اختزل في قرارات و مراسيم سياسية هي نفسها عرضة أهواء الحكام و رهن التوترات العربية. في حين أن التكامل هو أصلاً سيرورة اقتصادية و اجتماعية معقدة و طويلة الأمد، فأوروبا تعمل منذ أكثر من نصف قرن من الزمن لكنها لم تتوصل بعد إلى مستوى من الاتفاق السياسي بين أعضائها، و لكن في المنطقة العربية تبدأ المشروعات بالسياسة و القواسم المشتركة فتفشل. فكل مشروع تكاملي يبنى على السياسة ينهار بمجرد نشوب خلاف سياسي كما هو شأن اتحاد المغرب العربي، و أما القواسم المشتركة فقد حملت ما لا طاقة لها فيما أهملت العوامل المادية والموضوعية.

و لم يسلم النص التأسيسي للمغرب العربي من هذا التقليد العربي. و يعتبر هذا مدخلا إيديولوجيا لقضايا التكامل و الاندماج التي تبنى أساساً على جدوى المشروع. و افتقر العرب عموماً إلى دراسات علمية حقيقية حول جدوى مشاريعهم التكاملية، فجاءت كل التجمعات الإقليمية العربية نتيجة قرارات سياسية إرادية للأنظمة الحاكمة. و هكذا غلب التسرع و الحماس على التريث و التحضير الجيد و الجدي لمثل هذه الكيانات الإقليمية.[1]

1- عبد النور بن عنتر، اتحاد المغرب العربي، مقال نشر بتاريخ 2011/05/08، متواجد على الرابط http:// www.aljazeera.net

المبحث الأول : المعوقات الداخلية

منذ عشريتين من الزمن خلت حققت بلدان المغرب العربي تطورا ايجابيا ملموسا على درب العمل التكاملي بإعلانها عن إنشاء اتحاد المغرب العربي وفق معاهدة مراكش، غير أن حصيلة هذه السنوات كانت ضعيفة جدا و لم تحقق طموحاته، إذ لا يمكن لأي دارس لهذه التجربة أن ينكر عليها التعثر و الجمود. و على الرغم من ذلك فمعظم دول الاتحاد لا زالت تحث في كل مناسبة على ضرورة الدفع به قدما لما قد يعود به من فائدة على شعوب المنطقة. و من خلال الحصيلة السياسية و الاقتصادية الهزيلة للاتحاد يتجلى بوضوح المأزق الذي يتخبط فيه، فبعد مرور عشريتين من الزمن على إنشائه لم يتمكن حتى من إرساء أول مرحلة من مراحل التكامل الاقتصادي.[1]

المطلب الأول: المعوقات السياسية

من المسلم به أن الاعتبارات السياسية تبقى هي السبب الرئيسي في فشل اغلب مشاريع التقارب المغاربي خصوصا في ظل غياب الآليات الديمقراطية عن منظومة العمل المغاربي و هو ما أدى إلى فشل الآليات التنموية المعتمدة في الاقتصاديات المغاربية و انحصرت بذلك الخيارات المتاحة لكل تقارب ممكن فاتسعت هوة التناقض الاقتصادي و الأيديولوجي بين أقطار المغرب العربي و انعكست بذلك على التوجهات العامة فترجمت هذه التوجهات بسباق نحو التسلح في إطار صراع الزعامة و التسيد على المنطقة، و أذى هذا الصراع النزاع المستمر حول الصحراء الغربية إذ يعتبر هذا النزاع العقبة الرئيسية أمام إنشاء اندماج المغاربي.[2]

1- صبيحة بخوش، المرجع السابق، ص 371

2- توفيق المدني، اتحاد المغرب العربي بين الإحياء و التأجيل، منشورات اتحاد الكتاب العرب، مكتبة الأسد، سوريا، 2006، ص13.

إن نقطة الخلاف هذه، كرست اللاثقة بين البلدان المغاربية و هو ما حال دون اعتماد السياسات الفوق وطنية الضرورية لقيام تكامل مغاربي تسيره مؤسسات فوق وطنية، اللاثقة هذه أفشلت أيضا اغلب الاتفاقيات المبرمة و التي كانت تحتاج إلى قاعدة إجماع لتصبح مفعلة و يمكن القول أن هذه القاعدة نسفت كل جهود التعاون من حيث تسيير المشاريع المشتركة. [1]

أولا: ضعف الأنظمة السياسية للدول المغاربية

1- انعدام الإرادة السياسية لدى القادة المغاربيين الذين تعاقبوا على السلطة حتى اليوم في تفعيل بناء الاتحاد و وضع الآليات الضرورية لتوطيد هذا البناء و تهيئة الظروف المواتية للعمل المشترك المتكامل المنسق لترسيخ دعائمه، و كذا التعاون البناء و الشراكة المثمرة لإقامة اقتصاد مغاربي مندمج قائم على توفير التسهيلات الضرورية لتأمين تنقل الأشخاص و البضائع و إزالة العقبات و الحواجز الإدارية و الجمركية و تحفيز الاستثمارات و إقامة الشراكات و إتاحة تدفق السلع و الرساميل و تبسيط تنقل و إقامة و تملك المواطنين في شتى أرجاء الفضاء المغاربي.

بالإضافة إلى غياب الإحساس لدى القادة المغاربيين بوحدة المصير و ترابط المصالح و المآل بين البلدان المغاربية، و عدم الاكتراث بزيادة ثقل الاتحاد المغاربي و تقوية نفوذه و تعزيز تنافسيته الاقتصادية على المستوى العالمي.

2- ضعف الوعي لدى الساسة المغاربيين و لدى الطبقة السياسية الموالية للأنظمة و المعارضة لها بالأهمية البالغة لقيام و تفعيل فضاء مغاربي قوي. و من ثم ظل اهتمام الأحزاب السياسية المغاربية بالسعي إلى تفعيل الاتحاد المغاربي و النضال من أجل ذلك ضعيفا.[2]

كما كان انخراط النخب المثقفة و قادة الرأي و تنظيمات المجتمع المدني و الفاعلين الاقتصاديين و الشركاء الاجتماعيين في العمل من أجل تقوية و توطيد الاتحاد المغاربي دون المستوى المطلوب.

1- توفيق المدني ، المرجع نفسه,ص54.

2- محمد الامين ولد الكتاب، المرجع السابق. متوفر على الرابط التالي: http://www.saharamedias.net

هذا التهاون و التراخي حيال ركود و مراوحة بل و تقهقر الاتحاد، شجع الساسة المغاربيين غير المعنيين أصلاً بالهم المغاربي، على الإخلال بمسئولياتهم التاريخية تجاه مسيرة و صيرورة الاتحاد.

3- ضعف الديمقراطية في جل الأقطار المغاربية و ما يصاحب ذلك من نزوع الحكام إلى الاستبداد و الانفراد بالحكم، و إقصاء النخب المثقفة و أصحاب الرؤى و الضمائر الحية عن مراكز صنع القرار و دوائر التفكير في صياغة المستقبل. و ما يزيد الطينة بلة في هذا المضمار هو انعدام الوعي لدى الساسة بأهمية التفكير الاستشرافي و التخطيط الاستراتيجي.[1]

ثانيا: الخلافات البينية بين الدول

إن التكامل المغاربي كان و لا يزال رهين التقلبات السياسية و عدم وضوح الخيارات الاستراتيجية و السياسية لهذه الدول بالإضافة إلى الهاجس الأمني القطري و اختلاف طبيعة الأنظمة السياسية و طبيعة العلاقات بينها، فهناك من يرى بأن العلاقات الجزائرية – المغربية و طبيعتها ظلت تعتبر من أهم الأسباب المؤثرة على مسار التكامل لا سيما و أنه لا يمكن تصور بناء مغرب عربي بدون المغرب أو الجزائر – خاصة هذه الأخيرة- بحكم أهميتها الاقتصادية و ثقلها السياسي و الاستراتيجي و باعتبارها الأكثر تأثيرا في المنطقة. [2]

و نتيجة لفشل الجهود الليبية للتوسط بين الجزائر و المغرب، فقد تم الإعلان في 19 جوان 2002 عن تأجيل القمة لأجل غير محدد، و ظلت محاولات التوفيق بين الجزائر و المغرب جارية حتى نهاية العام.

1- محمد الامين ولد الكتاب، المرجع السابق.

2- عبد الكريم هشام، مؤشرات تفعيل التكامل بين دول المغرب العربي – قراءة اقتصادية – مقال منشور بتاريخ 29/04/2011، 16:36:00، متوفر على الرابط:www.politics-ar.com

أما ليبيا التي لم تتوصل إلى حل لمشكلة لوكاربي إلا في بدايات عام 2002، أعلنت تحفظها من دول الاتحاد التي لم تقف بجوارها في مواجهة الضغوط البريطانية و الأمريكية، و اتجهت نحو الاهتمام بالاتحاد الإفريقي بدلا من بذل الجهد لرأب الصدع في الاتحاد المغاربي. كما أشعلت ليبيا الخلافات داخل الاتحاد بسبب مطالبتها باتخاذ موقف ضد موريتانيا بعد استئنافها العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل.[1]

وقد شهدت العلاقات التونسية الليبية أيضا أزمة طارئة فاجأت الكثير من المراقبين، فعاشت مدينة "بنقدران" التونسية الواقعة جنوب البلاد قرب الحدود مع ليبيا، أياما متواصلة من المواجهات بين الأهالي الغاضبين و قوات الأمن على خلفية إجراءات تنظيمية اتخذتها السلطات الليبية بحق التونسيين الراغبين في الدخول إلى ليبيا، تمثلت في فرض رسوم دخول على التونسيين تقدر بحوالي 150 دينار ليبي ما يعادل (80يورو) يتوجب على سائق كل سيارة أداؤها. و امتدت أعمال العنف لتشمل المسافرين الليبيين على الطرقات، حيث قذف العديد منهم بالحجارة و تعرض بعضهم للشتم. أما فيما يخص العلاقات الجزائرية التونسية، فقد خضعت لما يشبه بعمليات التذبذب لكنها لم تصل إلى حد القطيعة كما هو الشأن في العلاقات المغربية.[2]

ثالثا: نزاع الصحراء الغربية

وجدت الصحراء الغربية نفسها أمام وضع استعماري جديد، و الجدير بالذكر أن الأمم المتحدة على الرغم من التراخي الذي ظهر في أروقتها في بدايات طرح القضية إلا أنها لم تتخل عن حق تقرير مصير الشعب الصحراوي و سياقها الجزائر التي دافعت و لا تزال عن قضية الصحراء الغربية منذ انعقاد قمة عدم الانحياز بالجزائر 1973 و اعترافها بحق تقرير مصير الشعب الصحراوي.[3]

1- بودو أحلام و بن دادة وئام، المرجع السابق، ص 95.

2- المرجع نفسه، ص 96.

3- نبيل ملحم، بولساريو، الطريق إلى المغرب العربي الكبير، المجلة الجزائرية، دمشق، طبعة 1987، ص 77.

إن نزاع الصحراء الغربية و باعتباره نزاعا نشب في منطقة حساسة و استراتيجية و هي شمال إفريقيا، و بالتالي تهديد أمن و استقرار و مصالح عدد كبير من الدول المتجاورة[1] و حتى الدول الكبرى صارت ترى في ضرورة تدخلها و العمل على إيجاد تسوية شاملة و عادلة في المنطقة أولوية أمنية و استراتيجية لها. و من هنا فان هذا التداخل في المصالح و صراع الزعامة في المنطقة و منطق التحالفات و الولاءات بين مختلف القوى المشكلة للمنطقة تجعل من أطراف النزاع تتعدد و تتعقد، و يمكن حصرها على الشكل التالي:

– **المغرب**: الذي ورث عن الاستعمار حدودا يعتبر مجحفة و تآمرية على أرض المملكة التاريخية باقتطاع تندوف للجزائر و كل أراضي موريتانيا. و حسبه لا يمكن أن يفرط في هذا الإقليم أيضا الذي يمكنه من امتلاك السيطرة على واحد من أكثر السواحل ثروة سمكية في العالم و احتلال الرتبة الأولى عالميا في إنتاج و احتياطي الفوسفات، و ثروات باطنية متنوعة كالغاز و النفط، فضلا عن التموقع في منطقة جيو–استراتيجية لأمن أوربا مما يمنحه إمكانيات اكبر للمناورة و زعامة المنطقة .

– **الجزائر**: التي ترى في ضم إقليم الصحراء إلى المملكة هو من قبيل الأطماع التوسعية، و الأسبق أن خاضت معها معارك "حرب الرمال" على السيادة في منطقة تندوف بعد استقلالها بعام واحد، فدعم تقرير مصير الشعب الصحراوي هو أحد أسباب التدخل الجزائري.

– **موريتانيا**: التي أعلنت على لسان أول رئيس لها المطالبة الغربية سنة 1957 أي قبل أن تحصل على الاستقلال، حيث رأت في ضم نصيبها من الصحراء "وادي الذهب" تحقيقا لبعض مطالبها و إبعاد لخطر احتمال عودة المغرب إلى مطالبة القديمة بضمها، و ان كانت ستخسر صداقة الجزائر حليفها الأسبق الذي قدم لها الدعم الاقتصادي و السياسي.

1- بينت التجربة بما لا يدع مجالا للشك أن هذه القضية وقفت حجر عثرة في طريق بناء المغرب العربي، فمنذ 1975 و إلى غاية اليوم لم تتمكن دول المغرب العربي من المضي قدما نحو التكامل بفعل هذه القضية. فبدون تسوية عادلة لهذه القضية لا يمكن لدول المغرب العربي أن تصل إلى التكامل المأمول و ذلك باعتبارها كانت عاملا لتغذية سياسة المحاور في المنطقة سابقا، و الآن عاملا للتوتر الحاصل في العلاقات بين أكبر قوتين رئيسيتين في المنطقة و هما الجزائر و المغرب و اللتين لا يمكن تصور قيام مغرب عربي بدونهما.

– **البوليزاريو**: هي محور القضية، و ترى بأن الصحراء ليست أرضا بلا مالك كما كانت تزعم اسبانيا أيام الاحتلال، بل إن الصحراويين شعب له هويته الخاصة و إرادته التي يجب احترامها، و الصحراويون الذين اخرجوا الاسبان بقوة السلاح قادرون على مواصلة الكفاح المسلح ضد أي طرف يحتل أرضهم أو أطراف تقتسمها حتى التحرير، و إقامة الدولة المستقلة رغم بعض الاتهامات لها بأنها أداة فقط في يد الجزائر في صراعها مع المغرب نظرا لإنشائها و رعايتها و دعمها المطلق و اللامحدود من طرف الجزائر في تحقيق أهدافها.

– **الأطراف الثانوية: و** هي مصالح القوى الاستعمارية القديمة اسبانيا و فرنسا التي تغدي هذه التناقضات كأطراف ثانوية في النزاع وفق مبدأ الولاءات و المصالح و التحالفات، دون أن ننسى صراعات الحرب الباردة و دخول الولايات المتحدة الامريكية على الخط لدعم استقرار منطقة حساسة بالنسبة إليها و ضرورة تسوية النزاع فيها.[2]

إن من أسباب فشل المفاوضات الرامية إلى إيجاد تسوية و حل للنزاع الصحراوي ترضي كل أطراف النزاع هو إتباع المغرب من جهة و جبهة البوليزاريو و من ورائها الجزائر من جهة أخرى على استراتيجية المنافسة و التي ترمي إلى محاولة طرفي النزاع إلى تضخيم المطالب و التمسك بالأهداف و عدم قبول أي طرف بربح الطرف الآخر و محاولة إقناع الطرف الآخر بكل الذي يصب في مصلحة الطرف صاحب الاستراتيجية و هو ما توضح في تمسك البوليزاريو و الجزائر بحل تقرير المصير و الاستفتاء و تمسك المغرب و القوى المدعمة له بحل سياسي يكرس سيادة المغرب على الإقليم و تبني الطرفين لهذه الاستراتيجية نابع من اهتمام أي طرف بنتائجه فقط دون الطرف الآخر.[2]

1- عندما نقول تسوية فنحن لا نقترح صيغة أوحلا معينا مثلما يذهب إليه الكثير من المحللين و الذي يدور في مجمله حول مطالبة الجزائر بتقديم تنازلات من جهة و قبول البوليساريو بالحل الثالث من جهة أخرى و إنما نقصد حلا جذريا يضع حدا لهذا النزاع و الذي لن يكون إلا من خلال تمكين الشعب الصحراوي من حقه في تقرير المصير و الذي يمر حتما عبر عملية الاستفتاء مثلما اتفق عليه سنة 1991 و تعزز فيما بعد باتفاق هيوستن سنة 1997.

2- طبيخ خالد، النزاع في الصحراء الغربية، بحث مقدم في إطار الدراسات العليا (ماجستير)، مقياس: الدبلوماسية و النزاعات الدولية، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة (الجزائر)، السنة الجامعية: 2006-2007، ص ص 13- 24.

رابعا: أزمة لوكاربي[1]

كانت قصية لوكاربي من أم القضايا التي انعكست على علاقات التعاون المغاربي سلبا، سواء في جوانبها الثنائية أو الجماعية، حيث عرقلت هذه القضية مسيرة اتحاد المغرب العربي، و قصت على انتعاش التعاون الثنائي بين هذه الدول. فكانت بمثابة الضربة القاضية على مناخ التعايش الذي بدأ يسود العلاقات المغاربية مع نهاية عقد الثمانينات.[2]

في أعقاب حرب الخليج مباشرة، ظهرت قضية لوكاربي و هي أزمة وقعت بين ليبيا (العضو المؤسس و الفاعل في الكيان المغاربي) و بعض الدول الغربية. حيث تعود خلفياتها إلى سنة 1988 أين اتهمت ليبيا بأنها وراء اسقاط طائرة "بان" الأمريكية، و كانت نتيجة ذلك-بعد المحاكمة*-أن وضعت ليبيا في عزلة تامة بفعل الحصار الجوي المفروض عليها في أفريل 1992 وفقا للقرارين الاممين رقم 747. و قد وضع هذا الحدث كل من الانظمة السياسية و القوى الوطنية في المغرب العربي في موقف حرج للغاية، باعتبار هذا الاعتداء (الحصار) على ليبيا من جهة بمثابة اعتداء على بقية دول الاتحاد طبقا للمادة 14 من معاهدة مراكش، و من ناحية اخرى انها تخضع للمواثيق الدولية، و عليه لم تتوصل الدول المغاربية جماعيا إلى اتخاذ موقف موحد تجاه هذه الأزمة نظرا لتضارب الآراء،[3] و في مقدمتها ليبيا التي رفضت تسلم الرئاسة من الجزائر في جانفي1995، استياءا من سلوكيات بقية دول الاتحاد.[4]

1-لوكربي: هي قضية جنائية ترتبت على سقوط طائرة ركاب أمريكية تابعة لشركة طيران بان أمريكان أثناء تحليقها فوق قرية لوكربي Lockerbieبإسكتلندا في 21 ديسمبر 1988.

*** أثناء عرض القضية أمام محكمة العدل الدولية القضية بين ليبيا و كل من الولايات المتحدة الأمريكية و المملكة، أشارت الجماهيرية العربية الليبية، في طلبها للمحكمة إلى قيام النائب العام لإسكتلندا و هيئة محلفين كبرى بالولايات المتحدة على التوالي، باتهام اثنين من الرعايا الليبيين بأنهما تسببا في وضع قنبلة على متن طائرة "بان أمريكان" في رحلتها رقم 103، و في وقت لاحق انفجرت القنبلة، مما تسبب في سقوط الطائرة و مصرع 270 شخصا. و هو ما رفضته ليبيا و ادعت أن الأفعال المزعومة تشكل جريمة وفقا لمعنى المادة 1 من اتفاقية مونتريال و طلبت الملاحقة القضائية.**

2- لعجال أعجال محمد لمين، معوقات التكامل في إطار الاتحاد المغاربي و سبل تجاوز ذلك، مجلة الفكر، العدد الخامس، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص 23

3- كانت أزمة لوكربي التي نشبت بين ليبيا و بين الدول الغربية سببا في عرقلة الجهود المشتركة على مستوى الاتحاد، في مجال الحوار مع الاتحاد الأوروبي خصوصا دوله المطلة على البحر المتوسط. و مع الانفراج الذي بدأت تشهده العلاقات الليبية الجزائرية بداية من الربع الثاني من عام 1994، أصبحت الأجواء مهيأة لعقد القمة السادسة التي تأجلت أكثر من مرة. فكان من المقرر أن تعقد في ديسمبر 1993 في الجزائر، إلا أنها تأجلت إلى مطلع شهر فيفري 1994، ثم قرر وزراء خارجية دول الاتحاد الخمس خلال اجتماعهم في تونس تأجيل انعقاد القمة إلى موعد غير محدد، و انتقال الرئاسة من تونس إلى الجزائر من دون انعقاد القمة لأول مرة في تاريخ الاتحاد. و جاء طلب التأجيل من الجزائر و موريتانيا لأسباب داخلية في كل منهما.

4- صبيحة بخوش، المرجع السابق، ص ص 304. 374.

خامسا: اشكالية بناء الدولة في ليبيا

تعيش منطقة المغرب العربي منذ2011 على وقع الثورات و الهزات الاجتماعية المطالبة بالتغيير، فالحرب في ليبيا و الثورة التونسية هما الحدثان اللذان مثلا أهم تحول سياسي مغاربي منذ الاستقلال. و مع هاتين الأزمتين ارتفعت مسببات التوتر في المنطقة بأسرها. و لا يمكن أن ننكر أن عناصر عديدة تمثل تهديدا للاستقرار، إن لم يكن على المدى المتوسط و البعيد فعلى الأقل على المدى القصير.[1]

إن منطقة المغرب العربي توجد الآن في مفترق طرق، بفعل الأحداث الجارية في ليبيا بعد ثورة 17 فبراير،[2] التي تحولت بسرعة من ثورة شعبية ضد نظام العقيد معمر القذافي إلى نزاع مسلح في شكل حرب أهلية شاملة، ستحمل معها في حالة استمرارها الكثير من المخاطر على ليبيا بشكل خاص و منطقة المغرب العربي بشكل عام.

المرحلة المقبلة من تاريخ الدولة الليبية لا تزال غير واضحة المعالم، لعدم وجود قوّة عسكريّة ليبيّة منظّمة واضحة الولاء، أو وجود ترتيبات سياسيّة قانونية جدّية لمرحلة ما بعد القذافي، خاصةً فيما يتعلّق بشكل النّظام السياسي المقبل، و هو ما يجعل الوضع في ليبيا مرشح لعدم الاستقرار.[3]

و قد كان من الضروري أن تتضافر الجهود المغاربية لاحتواء الأزمة الليبية و محاولة تسويتها سلميا، قبل تحولها إلى نزاع مسلح و تفاديا لتحول المنطقة إلى ساحة معركة بين مختلف الأطراف المسلحة، و المشكلة ليست فقط في غياب الدور الجماعي المغاربي في أول محنة من هذا النوع تعرفها المنطقة بل و أيضا في تحولها إلى مصدر خلافات بينية.[1]

1- أحمد إدريس، الأزمة الليبية و تداعياتها على منطقة المغرب العربي، مركز الدراسات المتوسطية و الدولية ، العدد 6، سبتمبر 2011، ص1،متوفر على الرابط: www.cemi-tunis.org

2- ثورة 17 فبراير هي ثورة شعبية ليبية اندلعت شرارتها يوم الخميس 17 فبراير2011 و التي سميت (يوم الغضب)، على شكل انتفاضة شعبية شملت معظم المدن الليبية. و قد سبقت الثورة احتجا يوم 14 يناير بمدينة البيضاء على الأوضاع المعيشية، و فيها اشتبك المتظاهرون مع الشرطة و هاجموا المكاتب الحكومية، و قد تاثرث هده الثورة بموجة الاحتجاجات العارمة التي اندلعت في العالم العربي مطلع العام 2011 و بخاصة الثورة التونسية و ثورة 25 يناير المصرية اللتين أطاحتا بالرئيس التونسي و المصري.

3- د .ديدي ولد السالك، مخاطر استمرار النزاع في ليبيا على التحول ا لديمقراطي في منطقة المغرب العربي.مركز الدراسات المتوسطية و الدولية ، العدد 6، سبتمبر 2011. ص 4.متوفر على الرابط: www.cemi-tunis.org

4- د .عبد النور بن عنتر، الأزمة الليبية : غياب جماعي و خلافات ثنائية، مركز الدراسات المتوسطية و الدولية، العدد 6، سبتمبر 2011. ص6، متوفر على الرابط: www.cemi-tunis.org

خلاصة القول أنه مهما كانت مآلات النزاع المسلح في ليبيا، فإنها ستعرف مخاضا طويلا و عسيرا في مسارها نحو الانتقال الديمقراطي و بناء دولة عصرية حديثة تحكمها المؤسسات و يسود فيها القانون، و عبر تعرجات ذلك المسار و اضطراباته الكثيرة، كما هو متوقع ستؤثر على أغلبية قضايا المغرب العربي عموما بما فيها الوحدة المغاربية و مسار التحول الديمقراطي خصوصا الجاري في بعض قطارها.[1]

---

1 - ديدي ولد السالك، نفس المرجع، ص6.

المطلب الثاني: المعوقات القانونية

إن الفشل في التقارب يعود إلى غياب المؤسسة المشتركة المزودة بسلطة فعلية و ذات وجود قانوني فضلا عن هامشية فاعلية الأجهزة التي أنشئت لتفعيل التعاون في المجالات كافة على طريق التكامل و الاندماج، و تماثل هياكل إنتاج دول المغرب العربي و ضيق الأسواق المحلية و ندرة رأس المال في بعضها (تونس و المغرب)، أدى ذلك إلى تقليص التعاون المغاربي و زيادة التبعية للخارج، فضلا عن عوامل أخرى سياسية و اجتماعية و ثقافية، أسهمت بدورها في هذا الفشل.[1]

و تتمثل المعوقات القانونية في ثلاث مسائل هي:

– المعاهدة المنشئة للاتحاد

المعاهدة[2] التي أبرمت منذ ما يقارب العشرين سنة لا تعكس نصوصها القانونية الاوضاع الراهنة، فالأوضاع في دول المغرب العربي قد تغيرت، سواء من حيث النضج السياسي أو من حيث المعضلات الاقتصادية أو من حيث ضغط المجتمع الدولي و التكتلات الاقتصادية الكبرى، فلا بد أن يكون هناك تحيينا للنصوص القانونية الضابطة للمعاهدة لكي تستطيع مسايرة المستجدات المغاربية و الدولية و لذلك تبقى تلك النصوص معطلة أمام الظروف الداخلية للدول المغاربية و التحديات الدولية الراهنة.

– الاتفاقيات المبرمة بين الدول المغاربية

إن معظم الاتفاقيات المبرمة في إطار الاتحاد بقيت بدون تنفيذ و أكثرها لم يتم التصديق عليها، أو بالأحرى وجود تباين في التصديق بين الأعضاء، فالجزائر مثلا صادقت على 29 اتفاقية، بينما نجد ان تونس قد صادقت على 26 منها، في حين لم تتجاوز المغرب 6 اتفاقيات.[3]

1- محمد علي داهش، المرجع السابق، ص 62

2 - تميزت معاهدة مراكش بعمومية أهدافها إذ مثلا لم تشر في نصوص موادها الثانية و الثالثة المتعلقة بأهداف الاتحاد إلى وحدة جمركية و اقتصادية، إنما اقتصر نص المعاهدة على عبارات عامة حول التعاون الاقتصادي و السياسي المشترك، فالمعاهدة تميزت بالطغيان في السيادة و التواضع في الأهداف كما طغى العامل السياسي على الاقتصادي.

3- لعجال أعجال محمد لمين، المرجع السابق، ص 25.

أما عن تنفيذ الاتفاقيات[1] المبرمة فيما بينها، فنجدها رهينة ظروف كل دولة، فالموافقة على الاتفاقيات كان قليلا نتيجة أن معظمها بقي دون تنفيذ لعدم المصادقة عليها، خاضعة في ذلك لإجراءات تشريعاتها الداخلية نظرا للاختلاف في النظم و القوانين و اللوائح الادارية بين دول المغرب العربي، و بالتالي تعطل أهداف الاتحاد المغاربي.

– قاعدة الاجماع

إن الأخذ بقاعدة الاجماع على القرارات التي تصدر عن الأعضاء ترجع إلى مبدأ المساواة في السيادة بين الدول المغاربية، بمعنى اشتراط موافقة كل الاعضاء مما يترتب عنه آثار سلبية، نتيجة عدم الاخذ بمبدأ الاغلبية، فقاعدة الإجماع تؤدي لعرقلة المشاريع نتيجة تمسك كل عضو بسيادته إلى أقصى حد. فكان ذلك الشرط وراء فشل العديد من المشاريع و إفساد الكثير من المبادرات.[2]

1- انعقدت ست قمم مغاربية خلال المدة (1990-1994)، و صدر عنها 36 اتفاقية في مختلف المجالات. و جل الاتفاقيات بقيت حبرا على ورق، و حتى انه لم تستطع دول الاتحاد من المحافظة على المظهر الشكلي منذ مطلع العام 1995، إذ اعتذرت ليبيا عن عدم استضافة الدورة السابعة للاتحاد و كان ذلك بسبب انصياع الدول المغاربية للقرار رقم 748 الصادر عن مجلس الأمن و الخاص بفرض حصار على ليبيا في سياق أزمة "لوكاربي".

2- لعجال أعجال محمد لمين، المرجع السابق، ص 26.

المطلب الثالث: المعوقات الاقتصادية

إن نجاح أي اتحاد اندماجي مرهون بتحقيق تكامل اقتصادي بين أقطاره، لكن اتحاد المغرب العربي يعرف غياب هذا التكامل، و ذلك رغم التنصيص على انشاء سوق مغاربية مشتركة، و هذا ناتج عن غياب شبه كلي لسياسة و استراتيجية مشتركة، يمكن من خلالها تسخير الإمكانيات المتاحة لدى بلدان الاتحاد، و غياب جهاز اقتصادي متخصص ضمن الأجهزة المكونة لهيكل الاتحاد، و مثال ذلك ما هو موجود في الاتحاد الأوروبي حيث نجد البنك المركزي الأوروبي يدير الشؤون المالية و الاقتصادية للاتحاد.

فالمعاهدة المنشئة للاتحاد المغاربي تتميز بطغيان الطابع السياسي في مقابل تهميش الدور الاقتصادي رغم أن التجارب أتبتث أن العامل الاقتصادي يبقى حجر الزاوية في نجاح أي تجربة اندماجية.[1]

– تشتكي الدول الخمس من نقائص و تخلف اقتصادي في كثير من المجالات فهي رهينة توريد التكنولوجيا و المنتوجات الصناعية و المنتوجات الأولية، و تبقى مداخيل بلدان المغرب العربي مرتبطة خاصة بالتصدير للمواد الأولية (النفط، الغاز، الفوسفاط، الحديد إخ... و المنتوجات الفلاحية و الخدمات و السياحة.

– إن بعض بلدان المغرب العربي يسيطر على هيكلتها الاقتصادية القطاع العمومي الذي يمول و يأخذ إعانات غاليا من قبل الخزينة العامة، أما المصارف فهي في اغلب الأحيان ملك الدولة.

– يبقى عجز الميزانية مرتفعا من بلد إلى آخر، و من جهة أخرى يفتقر غالبا إلى شفافية الإطار القانوني و فرضيات إعداد قانون المالية.[2]

1- بازغ عبد الصمد، معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي: مناقصها و نواقصها، محور: السياسة و العلاقات الدولية، الحوار المتمدن، العدد 3696، تاريخ النشر: 2012/04/12، 20:22، متوفر على الرابط: www.ahewar.org

2- عبد الكريم هشام، المرجع السابق، متوفر على الرابط: www.politics-ar.com

– تدون المداخيل الناتجة عن التصدير خاصة بالعملتين (الدولار الامريكي و الاورو)، أما التوريد فهو يدون خاصة بالأورو، ما ينجز عنه خسائر هامة في الموارد. مع العلم أن أسعار التصدير (خاصة للمواد الأولية) تحدد من قبل الأسواق الأوروبية و الأمريكية و الأسيوية التي ليس لدول المغرب العربي عليها أي سلطة، لذا يبقى مستوى المداخيل و مخزون العملة الصعبة رهينة هذه الوضعية .

– على المستوى الداخلي تشكو بلدان المغرب العربي من نسبة بطالة عالية تتراوح بين 12% و 25%.

– التبادل التجاري[1] بين بلدان المغرب العربي ضعيف جدا، حيث يحوم حول 2.5%.

– حركة الأموال ضعيفة و تخضع إلى إجراءات صرف صارمة، حيث يؤكد الخبراء الاقتصاديون أن التأخر المسجل في مسار التعامل الاقتصادي يكلف كل دولة على حدى 2% من الدخل القومي الصافي في السنة، فمستوى التجارة البينية لا يتجاوز من 5% إلى 6 %. و لهذا فان تفعيل مسار التكامل الاقتصادي بين هذه الدول أصبح ضرورة ملحة لأجل تحدي الرهانات التي تفرضها العولمة و منافسه التكتلات الأخرى .[2]

– اختلاف الأنظمة الاقتصادية في دول المغرب العربي حيث يترتب عليها اختلاف في السياسات و التوجهات الاقتصادية و تباين الإجراءات العلمية المتعلقة بتنظيم الحياة الاقتصادية، و قد كان استيراد الأنظمة و المناهج الوضعية من بين العوامل التي أدت إلى تعميق الهوة بين أقطار الاتحاد المغاربي.

– لذلك أضحى من الضروري اتخاذ خطوات جادة لتوحيد المنهج الاقتصادي، انطلاقا من بلورة معالمه على ضوء رصيدنا الفكري المستمد من حضارتنا و شرائعنا و من عمق معاناتنا في واقعنا.[3]

1- تبين الإحصائيات أن 78% من صادرات تونس موجهة إلى الاتحاد الأوربي (UE) الذي بدوره يضمن 72% من الواردات لتونس. والمغرب 60% من مبادلاته التجارية تتم مع الاتحاد الأوروبي، و الجزائر 58% من وارداتها من الاتحاد الأوروبي في مقابل 62 % الصادرات، و بالنسبة لموريتانيا أيضا فإن نصف مبادلاتها التجارية مع الاتحاد الأوروبي.

2- عبد الكريم هشام ، المرجع السابق.

3- أحمد السيد تركي، اتحاد المغرب العربي بين الواقع و المأمول، كراسات استراتيجية خليجية رقم 08، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، 2000، ص 8.

– تعتبر الضرائب الجمركية على السلع و الخدمات من أهم الحواجز الجمركية المعيقة للتبادلات التجارية بين دول المغرب العربي، رغم وجود معاهدات و اتفاقيات ثنائية[1] تربط معظم بلدان المغرب العربي في المجالات التجارية.

إن عدم وجود تعريفة جمركية موحدة و لا قانون اقتصادي يمنح امتيازات و تشجيعات لتنشيط حركة التجارة بين البلدان المغاربية، على غرار ما هو معروف عند المجموعات و التكتلات الاقتصادية الأخرى، ليعتبر عقبة أمام تحقيق نسب عالمية من تجارة مغاربية بينية متطورة. هذه العملية تؤدي إلى إعاقة انسياب السلع و الخدمات بين الدول المغاربية نتيجة تعدد الجهات المسؤولة عن تخليص السلع المستوردة.

كذلك يلاحظ أن هناك إجراءات إدارية ثقيلة مصاحبة لتحصيل الضرائب الجمركية على السلع المستوردة، و ليس هناك أفضلية للسلع المغاربية في هذا المجال. كما يعتبر نقص البنى التحتية الملائمة، كشبكات النقل و المواصلات و الاتصالات و الرحلات الجوية و البحرية من أبرز العراقيل التي تقف أمام تنمية المبادلات التجارية بين الدول المغاربية، حيث نجد أن شبكة المواصلات المغاربية رغم و جودها فهي غير كافية مقارنة مع المساحة الجغرافية للدول المغاربية.

و تبقى أكبر التحديات التي تواجه منطقة المغرب العربي تكمن في عدم قدرة الاقتصاديات المحلية على توفير فرص عمل كافية للشباب، مما يزيد معدلات البطالة و يهدد الاستقرار الاجتماعي، و مخاطر الهجرة غير الشرعية نحو دول شمال البحر المتوسط.

---

1. بقي جل هذه الاتفاقيات حبرا على الورق، و عاد مفعول الاتفاقيات الثنائية البينية محدودا على الصعيد الخارجي العربي والدولي، و ظلت المبادلات البينية متواضعة و لم تبلغ أكثر من 5% من مجموع المبادلات التجارية البينية على الرغم من الاتفاقيات القطاعية المبرمة بين دول الاتحاد. مما يعني ضعف الترابط الاقتصادي بين دول المغرب العربي حتى مع قيام الاتحاد، حيث بقيت المشاكل الاقتصادية و منها مشكلة الأمن الغذائي متفاقمة من حيث السلع الاستراتيجية و الحبوب بخاصة، و يعود ذلك إلى تنامي احتياجات الدول المغاربية بسبب السياسات الزراعية المطبقة، و تنامي حجم السكان و العجز عن تحقيق الاكتفاء الذاتي أو بالأحرى التقليل من الاعتماد على الخارج.

2- محمد الأمين ولد أحمد جدو، تطوير التجارة الخارجية المغاربية لتدعيم التكامل الاقتصادي، مصر: مكتبة معهد البحوث و الدراسات العربية ، 2000، ص 44.

المبحث الثاني :المعوقات الخارجية

يعتبر المغرب العربي همزة وصل بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط و محطة التقاء للقارات الثلاث: آسيا، إفريقيا و أوروبا، ما جعل منه مركزا حضاريا و اقتصاديا و رقعة استراتيجية مهمة باتجاه الممرات الآمنة لمضيق جبل طارق و قناة السويس.

إن الأهمية الاستراتيجية للمنطقة تترجمها أيضا الأهمية السياسية، باعتبار دول المغرب العربي أعضاء رئيسية في الكثير من المنظمات السياسية على غرار جامعة الدول العربية، الاتحاد الإفريقي، منظمة المؤتمر الإسلامي، حركة عدم الإنحياز و مجموعة الساحل الإفريقي. و هكذا أصبح واضحا من الناحية الجيوبوليتيكية أنه من يسيطر على منطقة المغرب العربي يستطيع التحكم في البحر الأبيض المتوسط و من يسيطر على المتوسط يستطيع أن يحتوي العمق الإفريقي، و منه يمكن التحكم في أهم مركز للتواصل بين القارات الثلاث. و نظرا لهذه الأهمية الجيوبوليتيكية للمنطقة برزت إلى الوجود الكثير من المشاريع التنافسية الهادفة إلى تسجيل السبق في السيطرة على المواقع الحيوية للثروات و مناطق النفوذ.[1]

المطلب الأول: المشروع الأوروبي (الشراكة الأورو–متوسطية)

بعد أن حققت المجموعة المغاربية بعض المكاسب السياسية و الاقتصادية في الفترة التالية لتأسيس الاتحاد المغاربي سارعت الدول الأوروبية لعرقلت هذه النجاحات و عجلت بتوقيع اتفاقيات شراكة انفرادية مع الدول المغاربية لخلق تعارض بين التوجهات الأوروبية للدول المغاربية و التزاماتها داخل الاتحاد المغاربي، و عززت هذه السياسة الرامية إلى إفشال التجمع الجديد و احتواء أعضاءه سياسيا، أمنيا، ثقافيا و اقتصاديا، و ذلك بطرح مبادرات و مشاريع جديدة بداية بمسار5+5 ثم مؤتمر لشبونة في جـوان 1992، و بعدها اصدر الاتحاد الأوروبي إعـلان أيسـن في ديسمبر 1994

1- قلواز إبراهيم، اتحاد المغرب العربي بعد ربع قرن من التأسيس: المسار الحصيلة و الآفاق، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف الاثنين, 03 مارس 2014 18:18، متواجد على الرابط: http://www.alwatanelarabi.com

الـذي أكد على تفعيل الشراكة الأورو–مغاربية، لتتجسد هذه السياسة بكل وضوح في إعلان برشلونة نوفمبر1995 بمنظورها الشمولي الاقتصادي، الثقافي، الأمني و السياسي.[1]

و تولي أوروبا أهمية قصوى للقضايا الاقتصادية، و تؤدي هاته الشراكة في جانبها الاقتصادي إلى نشوء حالات من اللاتكافؤ، التي تجعل من اقتصاديات دول المغرب العربي اقتصاديات تابعة للاقتصاد الأوروبي، حيث يرى أغلب المتتبعين للشأن الاقتصادي أن المغرب العربي في تبعية اقتصادية شديدة للاتحاد الأوروبي، هذه التبعية سوف تزداد بشدة نظرا للمعطيات الآتية:[2]

- تزايد تمويل أوروبا بالغاز الجزائري و الليبي و هي مواد أولية.
- الحصار المفروض على المنتجات الغذائية خاصة بالنسبة لتونس و المغرب.
- الضغوط المستمرة على تمديد العمل باتفاقيات الصيد البحري المشترك خاصة بالنسبة للمغرب.

أولا: الشراكة الأورو متوسطية[3]

لقد ترجمت الشراكة الأورو–متوسطية على المستوى العديد من الاتفاقيات الخاصة بالشراكة بين الاتحاد الأوروبي ككتلة واحدة و الدول المتوسطية منفردة، حيث شهدت الفترة الواقعة بين 1995 إلى غاية 2004 توقيع العديد من الاتفاقيات،[4] حيث انطلق هذا المشروع مع ندوة برشلونة المنعقدة في 27- 28 نوفمبر 1995 و افقت من خلاله الأطراف المشاركة في المؤتمر من حيث المبدأ على إقامة شراكة بين دول الاتحاد الأوربي من جهة و البلدان المتوسطية. و قد تضمن مسار برشلونة الأبعاد الأساسية للشراكة موزعة على ثلاث فضاءات هي:

1- قلواز إبراهيم ، المرجع نفسه.

2- جمعة أحمد سويسي، المرجع السابق، ص 156.

3- يقول زهير تريمش أستاذ العلوم السياسية و القانون العام في جامعة سوسة و المختص في العلاقات الأورو-مغاربية أن الشراكة الأورو-متوسطية منحت البديل للدول المغاربية، و هذا ما جعل بعض الدول المغاربية تتغاضى عن فكرة الاتحاد المغاربي و تعطي قيمة أكثر مما تستحق لقضية الصحراء الغربية، هذه القضية مهمة جدا و لكن لا ينبغي أن تعيق تقدم الشعوب المغاربية نحو الوحدة فهو ليس خيارا، هي ضرورة.

4- ذهبي فاطمة و مرسلي امينة، المرجع السابق، ص76.

- الشراكة في السياسة و الأمن (إقامة منطقة مشتركة للسلام و الاستقرار).
- الشراكة في الاقتصاد و المال (إقامة منطقة مشتركة مزدهرة اقتصاديا).
- الشراكة في المجالات الاجتماعية، الثقافية و الشؤون الإنسانية.

و تسعى هذه المبادرة إلى إقامة منطقة تبادل حر عبر التوقيع على اتفاق شراكة بين بلدان الجنوب و الاتحاد الأوروبي، حيث كان يطمح الاتحاد الأوروبي عبر هذه المبادرة إلى إعادة التوازن إلى سياساته الموجهة بصورة أساسية نحو بلدان أوروبا الشرقية و المعبرة عمليا عن انقلاب بميزان علاقاته التقليدية مع جيرانه في الجنوب. فالمشروع حسب البعض يبرز رغبة الاوروبيين في إعادة تأكيد التواجد الأوروبي على الساحة الدولية كمنافس لأمريكا التي استحوذت على الشرق الادنى و الأوسط و الأقصى.[1]

ثانيا: الاتحاد من أجل المتوسط

إن الاتحاد من أجل المتوسط هو مشروع حمل لواءه الرئيس الفرنسي "نيكولا ساركوزي"، حيث انطلقت هذه الفكرة في مؤتمر روما الثلاثي بين زعماء فرنسا و ايطاليا و اسبانيا يوم 20 سبتمبر 2007،حيث حضر المؤتمر 19 دولة، منها 16 دولة مطلة على البحر المتوسط، و تضاف إليها الأردن، البرتغال، موريتانيا، و هي دول عضوة سابقا في الشراكة الأورو متوسطية.

و لقد دعا الرئيس الفرنسي من وراء هذا المشروع دول و حكومات دول حوض البحر الأبيض المتوسط لوضع أسس اتحاد سياسي و اقتصادي و ثقافي قائم على المساواة بين الجانب الأوربي و جانب دول الضفة الجنوبية، و تم الإعلان عن الاتحاد من اجل المتوسط رسميا في 13 جويلية 2008 في قمته التأسيسية بباريس بحضور 43 رئيس دولة و حكومة.

1- صبيحة بخوش، المرجع السابق، ص ص 308- 309- 310.

2- ذهبي فاطمة و مرسلي امينة، المرجع السابق، ص ص 80-81.

و يهدف الاتحاد من أجل المتوسط إلى وضع استراتيجيات ضد المخاطر التي تهددها عن طريق تحقيق جملة أهداف منها:

- التعاون بين الأطراف في قضايا البيئة و التجارة و الهجرة.
- الاهتمام بقضايا الأمن و الطاقة المتجددة و الحماية المدنية و التعليم و التكوين و الثقافة.
- تنمية الدول الواقعة جنوب المتوسط، و تحقيق بيئة نظيفة خالية من التلوث.[1]

ثالثا: مبادرة 5+ 5

مبادرة انعقدت نتيجة للاجتماع رؤساء دول و حكومات بلدان الحوض الغربي للبحر المتوسط و هي تونس، الجزائر، المغرب، ليبيا، موريتانيا، فرنسا، مالطا، اسبانيا، ايطاليا، البرتغال المجتمعين في القمة الأولى لحوار 5+5 و ذلك يومي الخامس و السادس ديسمبر 2003 بتونس بدعوة من رئيس الجمهورية التونسية "زين العابدين بن علي" و بحضور ضيفي القمة السيدين رئيس المفوضية الأوربية و الأمين العام لاتحاد المغرب العربي وعيا منهم بأهمية جمع بلدان من إرث تاريخي و حضاري مشترك و من تطلعات إلى مزيد من السلم و الاستقرار و الازدهار.

و يعتبر حوار 5+5 فضاء إقليميا للتشاور و التعاون و التفكير الشامل من أجل خدمة المصالح المشتركة، حيث تم الإعلان في هذه القمة على ما يلي:[2]

أ) في المجال الأمني: تم التأكيد على:

- ضرورة تلازم الأمن و الاستقرار مع التنمية.
- إدانة الإرهاب بكافة أشكاله و الجريمة المنظمة عبر الوطن و لا سيما تجارة المخدرات و الأسلحة و تبيض الأموال.

1- ذهبي فاطمة و مرسلي أمينة، المرجع السابق، ص ص 80-81.

2- المرجع نفسه، ص 85.

– الالتزام بالعمل الجماعي لمكافحة هذه الآفات نظرا لما تشكله من خطر على الأمن و الاستقرار في المنطقة.

– التأكيد على ضرورة التنسيق الجيد بين هذه البلدان لتحقيق الأهداف المرجوة .

ب) في المجال الاقتصادي:

– تعميق الترابط فيما بينهم اقتصاديا من اجل إقامة منطقة مغاربية للتبادل الحر.

– إزالة الفوارق الاقتصادية لتسهيل التعامل بينهم، و وضع سياسات معززة للتعاون.

– تبادل المنافع في المجالات ذات الأولوية و لا سيما تطوير الاستثمارات.

ج) في المجال الاجتماعي: اتفق الأطراف على:

– ضرورة مجابهة الهجرة غير الشرعية.

– تعزيز الحوار بين الثقافات و الحضارات لإشاعة قيم التسامح و الاعتدال في إطار احترام التنوع الثقافي في مجال كونية القيم و الوحدة الترابية للدول.

– تشجيع الإبداع في مختلف الميادين الثقافية.

د) في المجال السياسي:

– ضرورة تكثيف التشاور فيما بينها من أجل المساهمة في التسوية السليمة لمجمل القضايا.

– تجسيد الديمقراطية و حقوق الإنسان.

– تكريس دولة القانون.

المطلب الثاني :المشروع الأمريكي (مبادرة ايزنستات)

لقد جاء النظام الدولي الجديد بمتغيرات جديدة ميزت البيئة الدولية، الجيوسياسية و الفكرية، و تغيرت من قواعد التنافس بين المعسكرين التي شهدتها الحرب الباردة لأكثر من أربعة عقود، بروز مكانة الولايات المتحدة التي احتكرت الأحادية و جعلت العولمة أداة و وسيلة لتصدير خطابها و سياستها للعالم و فرض قرارات الدول المتقدمة اقتصاديا، سياسيا و عسكريا، حيث أصبحت الدول المغاربية تشكل سوقا يتم من خلالها استهلاك سلعتها و خدماتها و أفكارها و أنماط حياتها،[1] و فرضت سياسات إصلاحية تخدم النظم الغربية بالدرجة الأولى.

و قد عمدت الولايات المتحدة الأمريكية إلى اقتراح مشروع خاص بمنطقة شمال إفريقيا، يكون كفيلا بحماية مصالحها و تكريس سياستها العالمية، و تمثل في اقتراح مشروع للشراكة الأمريكية – الشمال إفريقية عرف "بمبادرة إيزنستات"[2]

و يتموقع مشروع الشراكة الأمريكية شمال إفريقيا في مضمون جيو– سياسي شامل، فالمفهوم الجديد لمنطقة شمال إفريقيا، الذي يضم الجزائر، و المغرب، أدخل ليبيا و موريتانيا في مبادرة الاندماج الإقليمي، خاصة بعد أن عرفت الأزمة الليبية–الغربية انفراجا، بقبول الجماهيرية الليبية التسوية الأممية.

و في هذا الصدد يرى إيزنستات أن الشراكة الاقتصادية بين الولايات المتحدة الأمريكية و دول المنطقة تتركب من أربع عناصر أساسية هي:

1- جاسم محمد عبد الغني، المتغيرات العالمية و انعكاساتها على الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد139، سبتمبر 1996، ص.13.

2- في الفترة الممتدة ما بين 12 إلى 18جوان 1998، أعلن رسميا نائب كاتب الدولة "ستيوارت إيزنستات"، المكلف بالاقتصاد و الأعمال و الزراعة في كتابة الدولة الأمريكية، بعد الجولة الرسمية التي قام بها في إسرائيل و غزة. و من ثم إلى تونس و الرباط، و بالتحديد في 17 جوان 1998، إثر مؤتمر صحفي في تونس عن اقتراح الولايات المتحدة الأمريكية إقامة شراكة اقتصادية مع ثلاث دول في المنطقة: الجزائر و تونس و المغرب، مع احتمال إشراك الجماهيرية الليبية في حالة احترامها التسوية الأممية و تسوية ملف لوكربي نهائيا.

- دعم و تشجيع الحوار الدائم و المتواصل على أعلى مستويات.
- معاملة المنطقة ليس على أساس ثنائي و لكن على أساس جهوي لتعاون اقتصادي أفضل، و من ثم تشجيع مسار الوحدة المغاربية.
- الإسراع في الإصلاحات الهيكلية في كل دولة و فتح المجال أمام القطاع الخاص.
- التركيز على الدور المركزي للقطاع الخاص كمحرك للتنمية طويلة الأجل في المنطقة.

و قد صرّح إيزنستات أن الأمر لا يجب أن يتعلق باتفاق يقضي إلى أن تكون الولايات المتحدة الأمريكية طرفا في ثلاثة اتفاقيات اقتصادية ثنائية و منفصلة مهما تكن أهميتها، بل على النقيض سيتعلق الأمر بشراكة ديناميكية متعددة الأطراف قائمة على التقوية المستديمة للروابط الاقتصادية في المغرب العربي.[1] إذ يضع إيزنستات برنامجا لتحقيق هذا المشروع، يقوم أساسا على تنظيم لقاءات بين ممثلي بلدان المنطقة لإعداد خطة حول الطريقة التي تمكن بلاده من ترقية استثمارات في المنطقة و تشجيع ترقية القطاع الخاص، فتم تنظيم اجتماع لوزراء مالية الجزائر، تونس، المغرب من جهة، و مساعد كاتب الدولة إيزنستات من جهة ثانية في نهاية 1998 بواشنطن، للشروع في تنفيذ أهم مقررات المبادرة الأمريكية[2] التي تسعى إلى إرساء منطقة تبادل حر و استقطاب الاستثمارات الأمريكية بالمنطقة.[2]

و قد أصرت الولايات المتحدة الامريكية على ضرورة إقامة منطقة تبادل حر بين الدول المغاربية كشرط ضروري للتبادل مع الولايات المتحدة و بموجب هذه المبادرة شرع الطرف الأمريكي في إبرام العديد من الاتفاقيات المتعلقة بالاستثمار و التجارة، مع الجزائر في جويلية2001 و مع تونس في 2002.

1- جمعة أحمد سويسي، المغرب العربي، التحديات الداخلية و التهديدات الخارجية، رسالة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية و الإعلام، السنة الجامعية 2004-2005، ص 104.

2- يمكن القول أن ظهور هذه المبادرة يعود أساسا إلى الاهتمام الأمريكي بالمنطقة، فبالرغم من كون المبادرة لا تضع نفسها بديلا للشراكة الأورو-متوسطية التي تهدف إلى إنشاء منطقة تبادل حر في 2010، و إرساء ميثاق الأمن و الاستقرار في أوروبا، حسب ما أكد عليه إيزنسات، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية مصممة على عدم ترك المجال مفتوحا أمام الدول الأوربية أو أي طرف آخر في المنطقة، نظرا للأهمية الحيوية لهذه الأخيرة لضمان المصالح الأمريكية، حسب تصريحه في الرباط.

3- جمعة أحمد سويسي، المرجع نفسه، ص 107.

أما المغرب فخصصت له مبادرة ترقى إلى درجة اتفاقيات التبادل الحر، ليكون ثاني بلد عربي و أول بلد إفريقي يوقع مع أمريكا هذا النوع من الاتفاقية منذ مارس 2004 .

و بذلك أصبح المغرب يحظى بدعم اقتصادي و أمني أمريكي باعتباره بلد حليف خارج الحلف الأطلسي. بينما ركزت الولايات المتحدة الأمريكية سياستها اتجاه الجزائر على الشق الأمني باعتبار خبرة الجزائر في مكافحة الإرهاب و الالتزام الجاد و النموذجي لسياستها اتجاه كل عمل مشترك يهدف إلى ترقية مناخ السلم و الأمن و الاستقرار على الصعيدين الإقليمي و الدولي.[1]

و من المعلوم أن مبادرة **"ايزنستات"** الأمريكية تختلف عن الشراكة الأورو-متوسطية كونها تفضل الشأن الاقتصادي عن السياسي، فهي لا تعتبر الاصلاح السياسي شرطا من شروط الشراكة، و هذا ما شجع اكثر دول المغرب العربي في المضي قدما نحو هذه المبادرة.[2]

1- قلواز إبراهيم، المرجع السابق.

2- صبيحة بخوش، المرجع السابق، ص ص 314 - 315.

المطلب الثالث: الظروف الاقتصادية (تحديات العولمة الاقتصادية)

أولا: التبعية الاقتصادية لدول المغرب العربي

تعتبر دول المغرب العربي من الدول المفتوحة على العالم الخارجي، و ذلك لما تمثله التجارة الخارجية من مجمل ناتجها المحلي الإجمالي. فقطاع التجارة الخارجية من القطاعات المعمول عليها في تمويل خطط التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، و عامل مؤثر في موازين الاقتصاد الوطني، بحيث تتوقف حالة الموازنة العامة للدولة على حالة أسواق الصادرات لدول المغرب العربي. [1]

و تختلف درجة اعتماد الاقتصاد على النفط و تبعيته من دولة إلى أخرى و لكننا نستطيع أن نقول أن معظم الدول العربية و منها ليبيا و الجزائر خاصة تعتمد في اقتصادها الوطني على النفط، و يبدو ذلك واضحاً من خلال حصة النفط في إجمالي الصادرات أو في إجمالي الدخل أو في إجمالي الناتج القومي، و في محدودية صادرات دول الاتحاد المغاربي، إذ أن معظمها تصدر سلعة أو سلعتين أو على الأكثر ثلاثة سلع باتجاه الدول الأوروبية أساسا، مثلا ليبيا و الجزائر (النفط و الغاز)، تونس و المغرب (الصناعات التحويلية، النسيج و الحوامض)، المغرب و موريتانيا و تونس (منتجات الصيد البحري و المواد المنجمية). [2]

كما أنها تستورد الدول المغاربية نفس السلع المصنعة من أوروبا (منتجات تكنولوجية و غذائية) هذه العملية أدت إلى ربط الاقتصاديات المغاربية بالخارج، مقابل ضعف تكاملها على المستوى الجهوي. الأمر الذي أدى أن تتأثر بالتغيرات التي قد تطرأ على أسعار تلك المواد في السوق العالمية، و بالتالي تفرض عليها نوع من التبعية المستديمة اتجاه الأسواق الأجنبية خاصة الاتحاد الأوروبي و إلى حد ما الولايات المتحدة الأمريكية. [3]

1- لعجال اعجال محمد لمين، المرجع السابق، ص 30.

2- مصطفى العبد الله الكفري، أهم عوائق التنمية الاقتصادية في الدول العربية، محور: الادارة و الاقتصاد، الحوار المتمدن، العدد 965، مقال منشور بتاريخ: 2004/09/23، متوفر على الرابط:http://www.ahewar.org

3- الحبيب المالكي، الاقتصاد المغربي و الأزمة، الدار البيضاء : دار النشر المغربية، 1986، ص 45.

لقد أصبحت الدول العربية المنتجة للنفط تشكل مكاناً اقتصادياً مناسباً لرأس المال الأجنبي الذي بدأ يغزو هذه الدول لاستثماره في استخراج النفط، و كان الهدف الذي يسعى إليه رأس المال هذا هو تحقيق أكبر الأرباح لأصحابه و مصالح الدول الأجنبية التي قدم منها دون أي اهتمام بمصالح الدول المنتجة للنفط، أن الربحية العالية التي كانت تعطيها الاستثمارات في مجال النفط جعلت الرأسمال الأجنبي لا يهتم أبداً ببقية القطاعات الاقتصادية الأخرى.[1]وهذه المشكلة أدت إلى إحداث أزمات اقتصادية و اجتماعية حادة بدول المغرب العربي، ازدادت بالاستعانة بصندوق النقد الدولي، و ما ترتب عنه من إتباع سياسات التصحيح الهيكلي، و قد أدى ذلك إلى ترسيخ التبعية المالية للدول الصناعية باعتبارها المصدر الرئيسي لتدفقات رؤوس الأموال إلى البلدان المغاربية.[2]

استطاعت شركات النفط الاحتكارية بفضل قوتها و مكانتها الاقتصادية أن يكون لها أثر كبير في الحياة السياسية و الاقتصادية للدول العربية النفطية، لقد كانت معظم الأحداث السياسية و الاقتصادية التي مرت بهذه البلدان مسيرة إلى درجة كبيرة من قبل شركات النفط الاحتكارية و بما يخدم مصالحها قبل مصالح الدول صاحبة العلاقة بهذه الأحداث، و نجم عن ذلك اعتماد اقتصاد هذه الدول بصورة كاملة على استخراج و تصدير النفط الخام، أن اقتصاديات هذه البلدان أصبحت بالكامل تعتمد على إنتاج النفط الخام و بيعه للدول الصناعية الكبرى، و بالتالي أصبحت البلدان العربية النفطية تابعة للسوق العالمية للنفط، أي أن هذه الدول أصبحت عبارة عن مصدر كبير للنفط الخام حيث أنهم لا يملكون بصورة عادية أي إمكانيات أخرى للحصول على الكميات الكبيرة من القطع الأجنبي التي يحتاجون إليها من أجل دفع قيمة المستوردات التي يشترونها، كما أنهم لا يملكون صناعة وطنية لتأمين حاجة السوق الداخلية من السلع و لذلك فهم مضطرون لتغطية ما يحتاجون إليه من سلع، صناعية كانت أو زراعية، استهلاكية أو إنتاجية، عن طريق الاستيراد.[3]

1- مصطفى العبد الله الكفري، المرجع السابق.

2- الحبيب المالكي، المرجع السابق، ص 46.

3- مصطفى العبد الله الكفري، المرجع السابق .

ثانيا: أزمة المديونية

إن الاعتماد المالي لأقطار المغرب العربي على القروض و المنح من الدول الأجنبية، و المنظمات المالية الدولية لا يتخذ بحجم المبالغ المالية المقدمة، بل بشروط الاقتراض، و ما تنطوي عليه من قيود و ضغوطات اجتماعية مرشحة لإحداث أزمات سياسية حادة تهدد استقرار الدولة.[1]

حيث يذهب بعض الاقتصاديين إلى حد اعتبار المديونية كأحد أهم الأسلحة متعددة الأغراض، فهي أداة لتجميد الوضع الراهن إلى أن يتوصل المركز المتقدم إلى ترتيب نفسه، و هي أداة لإجراء المراحل السابقة، فإن هذه الأقطار تجد نفسها أمام خيار صعب بين مواصلة جهودها الخاصة بالنمو، بغية تحقيق النتائج و الأهداف المتوخاة في مجالات التنمية التي سبق لها أن حددتها، أو الوفاء بالتزاماتها الناتجة عن تراكم الفوائد التي تنتج عن الديون.[2]

و تتجلى الانعكاسات الاقتصادية على أقطار المغرب العربي التي لم تفلح في إدارة مديونيتها الخارجية في طلبات إعادة جدولة الديون الخارجية مثل ما حدث مع الجزائر، حيث اعتمدت أسلوب إعادة جدولة ديونها، و الدخول في مفاوضات مع الدائنين، و صندوق النقد الدولي قصد تجميد مستحقات الدين لفترة معينة و جلب موارد مالية جديدة، و ذلك بالخضوع لشروط تقلص من حريتها في رسم سياستها الاقتصادية و الاجتماعية. و هذه المشكلة أدت إلى إحداث أزمات اقتصادية و اجتماعية حادة بدول المغرب العربي، ازدادت بالاستعانة بصندوق النقد الدولي، و ما ترتب عنه من إتباع سياسات التصحيح الهيكلي، و قد أدى ذلك إلى ترسيخ التبعية المالية للدول الصناعية باعتبارها المصدر الرئيسي لتدفقات رؤوس الأموال إلى البلدان المغاربية.[3]

1- عبد الوهاب بن خليف، المشروع التكاملي في المغرب العربي بين النظرية و التطبيق، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، معهد العلوم السياسية و العلاقات الدولية، السنة الجامعية 1996-1997، ص 107.

2- المرجع نفسه، ص 108.

3- الحبيب المالكي، الاقتصاد المغربي و الأزمة، الدار البيضاء : دار النشر المغربية، 1986، ص 46.

إن تزايد مشكلة المديونية و تفاقمها، لاسيما في بداية الثمانينات تحولت إلى معوق من المعوقات الأساسية لأقطار المغرب العربي التي تحول دون التعامل و التنسيق فيما بينها، لأن كل قطر من هذه الأقطار منشغل بمشاكله الاقتصادية و الاجتماعية الداخلية، و كذا الموازنة بين هذه الأخيرة و التحديات الخارجية و في مقدمتها المديونية.[1]

1- عبد الوهاب بن خليف، المرجع السابق، ص 105.

الفصل الثالث

مقترحات تفعيل اتحاد المغرب العربي

الفصل الثالث: مقترحات تفعيل اتحاد المغرب العربي

يفترض المراقب من الخارج أن دول المغرب العربي مهيأة أكثر من غيرها لرسم معالم تعاون عربي إقليمي فاعل في محيطه المجتمعي و مطور لآليات في التعاون مع دول الاتحاد الأوروبي، و ذلك بحكم الطابع الواقعي و البراجماتي الذي ميز أغلب سياسات أقطاره. و لعله يفترض أيضا أن غياب الوعي القومي الشمولي عن نخبه السياسية كما هو الحال عليه في المشرق العربي عموماً قد يساعد في بلورة أهداف واضحة و متدرجة، و هو ما يمنحها إمكانية التحقق الفعلي في مستوى الممارسة و الانجاز.

إن فشل الاتحاد و شلله خلال العقدين المنصرمين لا ينبغي أن يجعلنا ننفض أيدينا عن حاجتنا إليه، بل ينبغي أن يشكل عاملاً من عوامل تشخيص أفضل لمآله. و هذا التشخيص يعد الخطوة الأولى في عملية التفكير في مستقبل الاتحاد..[1]

1- كمال عبداللطيف، المرجع السابق. ص 01.

المبحث الأول: مداخل تفعيل اتحاد المغرب العربي

منذ عشريتين من الزمن خلت حققت بلدان المغرب العربي تطورا ايجابيا ملموسا على درب العمل التكاملي بإعلانها عن إنشاء اتحاد المغرب العربي وفق معاهدة مراكش، غير أن حصيلة هذه السنوات كانت ضعيفة جدا و لم تحقق طموحاته، إذ لا يمكن لأي دارس لهذه التجربة أن ينكر عليها التعثر و الجمود. و على الرغم من ذلك فمعظم دول الاتحاد لا زالت تحث في كل مناسبة على ضرورة الدفع به قدما لما قد يعود به من فائدة على شعوب المنطقة.

و من خلال الحصيلة السياسية و الاقتصادية الهزيلة للاتحاد يتجلى بوضوح المأزق الذي يتخبط فيه، فبعد مرور عشريتين من الزمن على إنشائه لم يتمكن حتى من إرساء أول مرحلة من مراحل التكامل الاقتصادي.

واقع بهذا الشكل يدفع إلى التأمل و البحث عن السبل و الآليات الكفيلة بتفعيله تحقيقا للأهداف و الطموحات التي عبرت عنها معاهدة مراكش خاصة و أن الظرف الدولي و ما يحمله من صعوبات و تحديات يدفع باتجاه التكامل.[1]

و عليه، يتناول هذا المطلب ثلاثة مداخل (جوانب) رئيسية يتم من خلالها تسليط الضوء على الآليات الواجب إتباعها كمقترحات هامة و التي من شأنها إحياء اتحاد المغرب العربي و تفعيله من جديد بصورة أكثر تطورا و صمودا في مواجهة التحديات التي تواجه دول الاتحاد من جهة، و ظروف البيئتين الإقليمية و الدولية من جهة أخرى.

1- صبيحة بخوش، المرجع السابق، ص 387

المطلب الأول: المدخل السياسي

مهما كانت درجة التكامل الاقتصادي فهو عملية ذات طابع سياسي حتى و إن كانت معظم النظريات الاقتصادية تتجاهل ذلك، فبدون قرار سياسي من الوحدات السياسية الراغبة في التكامل لا تتحقق العملية التكاملية، و عليه فإن هذه العملية تتأثر بطريقة أو بأخرى بالجانب السياسي سلبا أو إيجابا، و مادام تعثر الاتحاد راجع بالدرجة الأولى إلى عوامل سياسية فإن المدخل السياسي يبقى أهم مدخل لتفعيل الاتحاد.[1] و عليه سوف نحاول في هذا المدخل أن نضع بعض الآليات التي من شانها إعادة إحياء اتحاد المغرب العربي و تفعيل أجهزته على أرض الواقع، و هذا من خلال النقاط التالية:

أولا – الإصلاح السياسي الديمقراطي

إن الجمود الراهن في الاتحاد يعكس جمود الأنظمة و قصر نظرها السياسي، كما يعكس آليات في التفكير السياسي و التفكير المستقبلي تجاوزها الزمن. و لهذا فإن عجز الاتحاد و السبب الذي يعيق إمكانية تحويله إلى فاعل مساهم في إرساء مقومات التنمية و النهوض في الأقطار المغاربية هو بطء الإصلاح السياسي الديمقراطي داخل دوله، و نحن نعطي لهذا العامل أهمية قصوى في الظروف العربية و الدولية الراهنة، ليس فقط بسبب ضغوط المجتمع الدولي في هذا الباب، بل لأن مطلب الإصلاح السياسي الديمقراطي شكل و ما فتئ يشكل ثابتا من ثوابت العمل السياسي في المجتمعات المغاربية.[2]

و في هذا السياق نحن نرى بأن الإصلاح الديمقراطي يعد من الأولويات التي لا ينبغي التنازل عنها، و ذلك بحكم العلاقة التي تفترض بين الإصلاح السياسي و بين بلورة التصورات و الحلول السياسية لمختلف الإشكالات الأخرى التي تحول دون ترجمة بنود ميثاق الاتحاد إلى معطيات فعلية

1- عيسات بوسلهام،المرجع السابق، ص 41،

2- كمال عبداللطيف، مرجع سابق. ص 02

قادرة على المساهمة في حل إشكالات التنمية و التقدم في مجتمعات المغرب العربي. بدليل أن مشكل الصحراء الذي عرف في الإعلام المغربي المكتوب و في المجال السياسي المغربي منذ مطلع الألفية الثالثة، يعد جزءاً من آليات التطور الديمقراطي الحاصل في بلادنا، حيث تم التعبير عن كثير من الآراء المعززة لدائرة البحث عن مخارج أكثر تاريخية لمشكل لم يستطع الزمن وحده أن يساعد في التخلص من تبعاته و آثاره، و خاصة في مستوى تفعيل آليات اتحاد المغرب العربي.[1]

لهذا السبب، نعتبر أن دعم دعاوى الإصلاح السياسي في مختلف أقطار المغرب العربي يساهم في تعزيز تكامل الأقطار المغاربية، و يساهم أيضا في بناء مؤسسات فاعلة و مقررة، مؤسسات قادرة على منح الاتحاد القوائم المساعدة على الحركة و الانجاز.

ثانيا: تسوية قضية الصحراء المغربية *

بينت التجربة بما لا يدع مجالا للشك أن هذه القضية وقفت حجر عثرة في طريق بناء المغرب العربي، فمنذ 1975 و إلى غاية اليوم لم تتمكن دول المغرب العربي من المضي قدما نحو التكامل بفعل هذه القضية .[2]

1- كمال عبد اللطيف، المرجع السابق. ص 02

*** لم تنظر الولايات المتحدة إلى قضية الصحراء من منظور واحد بل تعددت رؤاها في الموضوع. ذلك أنها اتخذت منذ عام 1977 موقف الحياد في النزاع. على الرغم من أن الدبلوماسية الأمريكية نفسها هي التي عملت على دفع اسبانيا إلى اتخاذ موقف يلتقي مع مطالب المغرب في استعادة الصحراء و القبول بمعاهدة مدريد، التي تخلت بمقتضاها اسبانيا في إدارة الصحراء الغربية. إلا أن هذا الموقف الأمريكي المؤيد للمغرب تغير مع وصول كارتر إلى البيت الأبيض حيث شهدت العلاقات الأمريكية المغربية في بداية حكمه أزمة وصلت حدتها في عام 1978 عندما جمدت الولايات المتحدة الأمريكية مبيعاتها من السلاح إلى المغرب بحجة خرق القانون الأمريكي الذي نصت عليه الاتفاقية العسكرية بين البلدين عام1960 وما لبثت أن استأنفت من جديد بيع السلاح للمغرب سنة 1979.**

ومع وصول رونالد ريغان إلى الحكم، طور مقاربته للنزاع باعتباره صراعا بالوكالة يدخل في إطار الحرب الباردة، مصنفا جبهة البوليساريو كحليف للاتحاد السوفياتي. وعلى الرغم من ذلك بقي الدعم للمغرب عسكريا. أما في حكومتي بوش الأب و كلينتون فقد بقي الموقف الأمريكي على الحياد في النزاع الذي لا يعترف بمغربية الصحراء و لكن يدافع في المقابل عن إيجاد حل سلمي للنزاع ترعاه الأمم المتحدة. و شهد الموقف الأمريكي تطورا في حكومة بوش الابن في سنة 2003 عبر تمرير الإدارة الأمريكية لبيان يقضي بدعم خطة بيكر لحل نزاع الصحراء، و ما لبث أن تراجع عن الدعوة مؤكدا أن هذا الحل لا يمكن أن يفرض على المغرب بسبب حساسية الملف في سياسته الداخلية ... للمزيد طالع :

عبد الرحيم المنار سليمي، الولايات المتحدة و قضية الصحراء : جدلية الدعم و التخلي عن الحليف المغربي بحجة الشرعية الدولية، بيروت :مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 16 جويلية 2009 .

2- صبيحة بخوش، المرجع السابق، ص 387.

بدون تسوية عادلة لهذه القضية لا يمكن لدول المغرب العربي أن تصل إلى التكامل المأمول و ذلك باعتبارها كانت عاملا لتغذية سياسة المحاور في المنطقة سابقا، و الآن عاملا للتوتر الحاصل في العلاقات بين أكبر قوتين رئيسيتين في المنطقة و هما الجزائر و المغرب[1] و اللتين لا يمكن تصور قيام مغرب عربي بدونهما.[2]فالمغرب يسعى من خلال هذا المقترح إلى بسط سيادته المعنوية على الأقاليم الصحراوية مع التنازل عن جزء معتبر من السلطة المركزية، و هو أقصى تنازل يمكن أن يقدمه المغرب بالنظر لارتباط قضية الصحراء بإجماع وطني راسخ بل و ارتباطها أيضا بشرعية النظام السياسي المغربي، باعتبار الملك هو المسؤول دستوريا عن وحدة البلاد و هو الضامن لدوام الدولة و استمرارها في دائرة حدودها .

ثالثا– تجنب فكرة الدولة القائد

إن عملية التكامل الاقتصادي هي عملية إرادية محضة تعتمد في قيامها على علاقات متكافئة بين الأقطار في علاقاتها المشتركة، فالتكافؤ في العلاقات هو الذي يسمح باستمرار التعاون و تنميته على قاعدة المصلحة المشتركة و العامة.

استناداً لذلك، فإن دول المغرب العربي مطالبة بتجاوز فكرة الدولة القائد، هذه الفكرة التي لازمتها باستمرار منذ زمن، و نشير بهذا إلى الجزائر و المغرب باعتبارهما دولتين ذات وزن كبير في المنطقة، فأنشأ ذلك تنافسا شديدا بينهما.[3] كما ظلت قضية الزعامة التي برزت في السنوات الأخيرة تعرقل تنفيذ الاتفاقيات و المشاريع المغاربية.

1- انعكاسات القضية الصحراوية و تأثيراتها المباشرة على المشروع الاندماجي المغاربي اتضح بشكل تأثير مباشر على العلاقات البينية عامة و على العلاقات الجزائرية المغربية خاصة و التي تبرز عمق الخلاف بين أطراف النزاع. و مدى تأثير هذه الأزمة بدرجة الأولى على العلاقات البينية بين المحورين الأساسيين في أي عملية تكاملية، و يمكن القول أن مستقبل أي اتحاد هو في الأساس مرهون بمدى تقارب بين الأقطار المغاربية، و خاصة المغرب و الجزائر و محاولة هاتين الدولتين إيجاد أرضية لتقارب يكون مبني على أساس الثقة المتبادلة التي ستسمح بإيجاد حل لقضية اتحاد المغرب العربي إما بحل قضية الصحراء الغربية أو تحييد هذه القضية، إذا أن مدى تأثير هذه الأزمة على المشروع المغاربي يكمن في مدى الشرخ الذي أحدثه هذا النزاع في العلاقات بين المغرب والجزائر و الذي انعكس مباشرة على مسار اتحاد المغرب العربي.

2- صبيحة بخوش، المرجع السابق، ص ص 387- 388.

3- المرجع نفسه، ص 389.

هذه الدول، مطالبة اليوم أكثر من ذي قبل بضرورة تفادي فكرة الدولة القائد و محاولة تأسيس التكافؤ في القوى و المصالح من أجل تحقيق فكرة التكامل الاقتصادي.

رابعا: توحيد الرؤى الوحدوية

بعد 1989، تأكد لدول الاتحاد المغاربي أن التكتل هو المخرج الوحيد لها من المأزق الذي تتخبط فيه، غير أن هذا البناء قد شابه الغموض، فليبيا على غرار باقي دول الاتحاد لازالت تنادي بفكرة الاتحاد السياسي كشكل من أشكال الفدرالية، بعلم واحد، و رئاسة واحدة، و رقعة جغرافية واحدة. و لم تقتنع بمشاريع التعاون المشترك، حيث اتجهت نحو المشرق لعقد الشراكات و الاتفاقات مثل مصر، السودان. و قد بقيت تعترض على مسيرة الاتحاد باعتباره لم يخط خطوات ملموسة نحو التكامل السياسي.[1] فنجاح أي تكتل لا يكتمل – رغم توفر الإمكانات- إلا بوجود هدف مشترك و تصور مشترك موحد، فلا بد على أطراف الاتحاد جميعا من توحيد رؤاهم نحو إقامة وحدة مغاربية موحدة.

خامسا: الاستفادة من الدعم الدولي للاندماج المغاربي

بعد ما كانت القوى العظمى في السابق تعارض فكرة التجمعات الإقليمية، فإن الوضع مع أواخر القرن العشرين لم يعد كذلك، فهذه الدول التي تسعى لكسب مناطق اقتصادية جديدة أصبحت تبحث عن أسواق كبيرة لترويج تجارتها، و هذه الأسواق لا تتحقق إلا بتكتل عدد من الدول.[2]

فالفرصة أمام دول المغرب العربي متاحة أكثر من أي وقت مضى، فالاتحاد الأوروبي أعطى لها الفرص مع مشروع الشراكة الأورو- متوسطية، غير أنها لم تكن معه في الموعد ككتلة واحدة متكاملة، لكن

1- صبيحة بخوش، المرجع السابق، ص 390.

2- عيسات بوسلهام، المرجع السابق، ص 43

دخولها فرادى سيجعلها تجني على المدى المتوسط و البعيد نتائج هذه الشراكة و التي ركزت على تحرير المبادلات التجارية أكثر من الجوانب الأخرى خاصة الاجتماعية في ظل اقتصاديات غير متكافئة .

و عليه، فبإمكان دول المغرب العربي إذا كانت تسعى لتحقيق تكاملها أن تستفيد من التوجهات الجديدة للأطراف الغربية كالاتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة الأمريكية الرامية إلى حث الدول المغاربية على تحقيق تكاملها، و إن كان ذلك ليس خوفا عليها بقدر ما هو تحقيق لمصالحها الخاصة و هذا ما يجعل دول المغرب العربي مدعوة للاستفادة من هذا التوجه أكثر من أي وقت مضى.[1]

إن مشروع البلدان المغاربية الخمسة حول التكامل لا رجعة فيه، و هو على طريق مزيد من الانفتاح و التكامل الإقليمي و تحسين كفاءة اقتصاداتها، و مضطرة الآن للمساهمة بفعالية في عملية التحول الاقتصادي و كذلك الاجتماعية الجارية.

و بالتالي، فإن الهدف المشترك بينها هو السعي لتنفيذ في نفس الوقت علاقات متعددة و حيوية، وتعزيز التعاون التجاري و الاقتصادي مع الاتحاد الأوروبي، و بناء إطار التعاون فيما بين بلدان المغرب العربي بما في ذلك قواعد المنافسة العامة. و من ثم ينبغي إعطاء حكم لثلاثة اعتبارات:

- يجب أن تزيد الدول المغربية من درجة التكامل بين اقتصاديات المنطقة،
- القرب الشديد من الاقتصاد الأوروبي و بشكل أعم من الاقتصاد العالمي
- افتراض سوق موحد قريبا بكثافة 100 مليون نسمة ستكون إدارة أكثر فعالية من حيث التكلفة من خمسة أسواق مجزأة و صغيرة.[2]

1- صبيحة بخوش، المرجع السابق، ص ص 390 - 391.

2- Djamel-Eddine GUECHI, L'Union du Maghreb Arabe, Intégration régionale et développement économique (Alger : Edition Casbah, 2002).

المطلب الثاني: المدخل القانوني

نقصد بهذا المدخل، إعادة النظر في النصوص القانونية المنشئة للاتحاد و إعطاءها دفعاً جديداً يجعلها تتماشى و المستجدات، فالواقع أثبت أن معظم تلك النصوص بدءا بالمعاهدة فالاتفاقيات الـ:37 المبرمة في إطار الاتحاد قد تجاوزها الزمن، و عليه يتطلب الأمر إعادة النظر فيها خاصة المعاهدة وذلك بتلافي النقائص و الثغرات، فالواقع بين أن معاهدة مراكش حملت الكثير من العيوب و الثغرات عند إبرامها،[1] إذ تجدر الإشارة إلى أن بعض الآليات المنظومة الاتحادية تحتاج في اعتقادنا إلى المراجعة، بإعادة ضبطها و تنظيمها، كمبدأ اشتراط الإجماع في اتخاذ القرارات و مركزيتها على مستوى مجلس الرئاسة المتكون من رؤساء الدول الأعضاء في الاتحاد، باستبداله بمبدأ الأغلبية، و كذا الشأن بالنسبة للمجالس الوزارية أو القطاعية المتخصصة التي ينبغي أن تتمتع بصلاحية القرار عن طريق التفويض، الأمر كذلك بالنسبة لبعض المؤسسات و الهيئات الاتحادية، و لاسيما مجلس الشورى* لاتحاد المغرب العربي الذي لا يتمتع بنفس الصلاحيات و لا على بعض ما تتمتع به غيرها من المجالس النيابية في الاتحادات المعاصرة المماثلة ذات التقاليد الراسخة. [2] و بالتالي، الإصلاحات و التعديلات القانونية المطلوبة في الوقت الراهن تتمحور حول النقاط التالية :

أولا: التخفيف من مركزية مجلس الرئاسة

مجلس الرئاسة هو أعلى سلطة في الاتحاد، و له وحده تعود سلطة اتخاذ القرارات مهما كانت طبيعتها، وأن مجرد توقف اجتماعاته لسبب أو لأخر يرهن كل المشاريع الاتحادية التي أعدتها بقية

1- عيسات بوسلهام، المرجع السابق، ص 44.

* و هو ما لا يدع شكا في أن جعل صلاحية المصادقة على الاتفاقيات الاتحادية من اختصاص المجالس و البرلمانات الوطنية في ظل وجود مجلس شورى لاتحاد المغرب العربي الذي يتكون من 150 عضوا أي بمعدل 30 برلماني عن كل دولة عضو يمثلون في الواقع الشعوب المغاربية، وضع لا يخدم في الواقع حركية البناء الاتحادي. و لأسباب عديدة أهمها ثقل آلية المصادقة و إجراءاتها التي لم تشمل سوى 7 منها (معطلة التنفيذ)، بينما تراوحت الموافقة على باقي المشاريع و الاتفاقيات من دولة لأخرى.

2- السعيد مقدم، المرجع السابق. ص 46.

الأجهزة، و هذا ما حصل بالفعل، إذ أنه و منذ 1995والكثير من المشاريع تنتظر المصادقة عليها، فكلما بدت مساعي لعقد القمة السابعة المؤجلة منذ عشرية من الزمن إلا و طرحت تلك المشاريع من جديد أمام مجلس وزراء الخارجية لعرضها على مجلس رئاسة الاتحاد.[1]

و تجنبا لتعطل المشاريع الاتحادية، المطلوب اليوم هو الحد من الصلاحيات الواسعة التي يتمتع بها مجلس رئاسة الاتحاد و تحويل جزء منها إلى بقية الأجهزة التنفيذية و الاستشارية و الفنية و على رأسها مجلس وزراء الخارجية بحيث تكون الصلاحيات المعطاة لهذه المؤسسات تتناسب مع المهام المنوطة بها وبالذات مجلس وزراء الخارجية و كذلك ضرورة إعطاء هذا الأخير الآليات التي تسمح له بتنفيذ قراراته و القدرة على الاجتماع في أي وقت .[2]

و استنادا لكل هذا، قامت الأمانة العامة للاتحاد بإعداد وثيقة تتعلق بإعادة النظر في المنظومة الاتحادية عرضتها على لجنة المتابعة التي قامت بدراستها في اجتماعها الملتئم في 2002/4/17، و تمحورت الاقتراحات حول النقاط التالية:[3]

– يكون لاتحاد المغرب العربي مجلس اتحاد يتألف من رؤساء الدول الأعضاء أو رؤساء الحكومات وهو أعلى جهاز فيه، و تكون الرئاسة لمدة سنة بالتناوب بين الدول، الغرض من هذا الاقتراح هو تجنب عدم التئام المجلس و ذلك لوجود البديل وهم رؤساء الحكومات.

– إلغاء مبدأ الإجماع في اتخاذ القرارات، حيث كثيرا ما يعيق مبدأ الإجماع في اتخاذ كافة القرارات العمل الجماعي و يوصله إلى طريق مسدود، و إن كان البعض يفضل العمل بذلك المبدأ لأنه يعكس إلى حد ما تمسك الدول بسيادتها.

1- صبيحة بخوش، المرجع السابق، ص 394.

2- المرجع نفسه، ص 394.

3- المرجع نفسه، ص ص 396- 397

– الحد من مركزية القرار الاتحادي في العمل الاندماجي عن طريق توسيع صلاحيات مجلس وزراء الخارجية، [1]

دول المغرب العربي مطالبة الآن بإلغاء هذا المبدأ و إحلال محله مبدأ الأغلبية لإعطاء مسيرة الاتحاد نوعا من الدفع و السرعة اللازمين لمواكبة المتغيرات الدولية و الاستفادة من تجربة جامعة الدول العربية التي ساهمت قاعدة الإجماع في فشل تجربتها خلال نصف قرن .

ثانيا: إعطاء الأمانة العامة الصلاحيات الضرورية

نظرا لعدم وضوح صلاحياتها قانونيا فقد تداخلت أعمالها و تضاربت مع أعمال لجنة المتابعة، وتفاديا لذلك، يتطلب نقل الأمانة العامة من مجرد جهاز إداري يقوم بأعمال الأمانة إلى جهاز قوي قادر على بناء نظام جهوي فوق وطني يربط أقطار المغرب العربي بروابط حيوية تفرض على كل منها الالتزام بالقرارات المشتركة من خلال تزويد الأمين العام بالصلاحيات اللازمة لمخاطبة أعضاء الاتحاد الذين لا يلتزمون بالقرارات لتنفيذها، و هو ما يتطلب من الدول المغاربية ضرورة التنازل عن جزء

1- و ذلك وفق طريقتين:

الطريقة الأولى: وتتضمن إجراءين هما:

الإجراء الأول: إصدار مجلس الرئاسة لقرار تعديل المادة السادسة من المعاهدة بحيث تصبح كما يلي: "لمجلس رئاسة الاتحاد سلطة اتخاذ القرار وتصدر قراراته بإجماع أعضاءه، و له أن يفوض بعض صلاحياته لمجلس وزراء الخارجية ".

الإجراء الثاني: و يتعلق بتعديل المادة الثامنة كما يلي: "يكون للاتحاد مجلس لوزراء الخارجية يتولى:

- تحضير دورات مجلس الرئاسة .

- إصدار البيانات السياسية و التشاور بشأن القضايا الدولية ذات الاهتمام المشترك و اتخاذ الإجراءات المشتركة بشأنها

- التوقيع على الاتفاقيات القطاعية غير الإطارية المبرمة في إطار الاتحاد.

- اعتماد البرامج التنفيذية للاتحاد.

-إصدار الأنظمة الداخلية للهيئات الاتحادية و اللجان الاستشارية و المكاتب المتخصصة التي تقترحها اللجان الوزارية و المجالس الوزارية القطاعية في نطاق برامج الاتحاد.

- اتخاذ القرارات المتعلقة بالمسائل المالية لأجهزة الاتحاد بما في ذلك إقرار الميزانيات التقديرية و الختامية و النظر في تقارير الرقابة المالية .

الطريقة الثانية: تتمثل في إصدار مجلس الرئاسة لقرار يفوض فيه لمجلس وزراء الخارجية بعض صلاحياته ولا يتطلب ذلك إجراءات دستورية .

من سيادتها لصالح النظام الإقليمي الذي أقامته في إطار اتحاد المغرب العربي خدمة لمصالحها الإستراتيجية.[1]

و كانت لجنة المتابعة في اجتماعها المنعقد بالرباط يومي17 و 2002/4/18 قد استعرضت الورقة التي أعدتها الأمانة العامة من أجل تطوير هياكلها و من جملة هذه الاقتراحات* نذكر:

– تخويل الأمانة العامة صلاحيات اتخاذ المبادرة باقتراح المشاريع ذات الصلة ببرنامج عمل الاتحاد و التشاور مع الدول الأعضاء و القيام بدراسات أولية بإشراك بيوت الخبرات و الكفاءات من الدول الأعضاء عند الاقتضاء قبل عرضها على الجهات الاتحادية.

– إعطاء صلاحيات أوسع للأمانة العامة لإبرام اتفاقات و برامج تعاون مع المنظمات الجهوية المماثلة و ذلك بالتشاور و التنسيق مع الدول الأعضاء و الاستعانة بخبرات مغاربية بخصوص المفاوضات ذات الطابع الفني و خاصة في الميدان التجاري على أن تتم مواصلة – رفع تقارير دورية عن ذلك لمجلس وزراء الخارجية للعلم و التوجيه.

– وضع آلية تنظيم و توثيق العلاقات بين البعثات الدبلوماسية لدول الاتحاد في دولة المقر والأمانة العامة على النحو المتبع في نظام المندوبيات المقيمة .

– هيكلة متطورة و عملية و متوازنة من حيث الاختصاص يراعى فيها التوزيع العادل للدول الأعضاء مع دعمها بخبرات مغاربية متخصصة.[2]

1- صبيحة بخوش، المرجع السابق، ص 398.

*** تماشيا و هذه المقترحات الرامية إلى إصلاح المنظومة الاتحادية، اقترح الأمين العام تعديل المادة الحادية عشرة من المعاهدة لتصبح على النحو التالي: "يكون للاتحاد مفوضية قارة تسمى مفوضية الاتحاد أو لجنة تنفيذية أو أمانة تنفيذية ينشئها مجلس رئاسة الاتحاد أو مجلس الاتحاد و يحدد مقرها و يعين على رأسها مسؤولا ساميا يدعى الأمين العام أو الأمين التنفيذي أو رئيس المفوضية".**

2- صبيحة بخوش، المرجع السابق، ص 399.

و فيما يتعلق بمنصب الأمين العام، فإن مجلس وزراء الخارجية في دورته المنعقدة ما بين 16-17 فبراير2002، كان قد استعرض مسألة إقرار مبدأ التداول على منصب الأمين العام بين الدول الأعضاء و اتفق على رفع هذا الموضوع إلى مجلس الرئاسة حين التئامه، كما استعرض مسألة استحداث منصب أمين عام مساعد بعدد الدول الأعضاء في الاتحاد باستثناء الدولة التي ينتمي إليها الأمين العام المباشر وكلف لجنة المتابعة بإدراج هذا الموضوع ضمن جدول أعمالها المخصصة للنظر في إعادة تنظيم هياكل الأمانة العامة للاتحاد.[1]

ثالثا : الإجراءات العملية لتنفيذ الاتفاقيات

إن اعتماد مبدأ مصادقة كل الدول الأطراف في الاتحاد على الاتفاقيات المبرمة في إطار الاتحاد حتى تصبح سارية المفعول أعاق تطبيق الكثير من الاتفاقيات، فمنذ 1990 لم تحض إلا خمس اتفاقيات بمصادقة كل الأطراف بينما البقية مازالت تنتظر مصادقة دولة أو دولتين و أحيانا أخرى مصادقة الدول الخمس.

فعلى سبيل المثال، نجد أن المغرب م يصادق على الاتفاقية الخاصة بإنشاء المصرف المغاربي إلا في 2002/04/25 أي بعد 7 سنوات من مصادقة بقية الدول عليها، و هذا بعد إلحاح وتأكيد الهيئات الاتحادية في كل مرة على ضرورة الإسراع بالمصادقة لدخوله سريان المفعول، و على هذا فالأفضل حتى لا تتعطل المسيرة التكاملية ينبغي تجاوز العمل بمبدأ الأغلبية أي أن تصبح الاتفاقيات المعتمدة من طرف مجلس الرئاسة سارية المفعول بعد مصادقة ثلثي الأعضاء .[2]

1- عيسات بوسلهام، المرجع السابق، ص 48

2- المرجع نفسه، ص 48.

رابعا: ضرورة تحديث و تحيين النصوص القانونية للاتحاد

منذ 1990 اتخذ الاتحاد الكثير من القرارات الاتحادية سواء في شكل اتفاقيات أو تعليمات وجاءت متنوعة و شاملة للكثير من القطاعات كالزراعة، التجارة، البريد و المواصلات، النقل إخ...، إلا أن الكثير منها لم يدخل حيز التنفيذ بل و أصبح متجاوزا بفعل المستجدات الاقتصادية و السياسية الحاصلة في العالم بفعل العولمة المتسارعة .

و كان مجلس وزراء الخارجية في دورتيه العشرين و السادسة و العشرين دعا اللجان الوزارية المتخصصة لتشخيص الصعوبات التي تحول دون تنفيذ هذه الاتفاقيات و إقرار مبدأ التقييم و التحيين عند الاقتضاء و ذلك لملاءمتها مع المعطيات الجديدة المغاربية و الدولية و كلف لجنة ذات مهمة محددة من القانونيين و الاقتصاديين من الدول الأعضاء لاستعراض مختلف النواحي القانونية و الإجرائية لهذه الاتفاقيات و لاسيما ذات البعد الاقتصادي منها و النظر في إمكانية تحيينها على ضوء المستجدات المغاربية و الدولية.[1]

خامسا: إقامة برلمان مغاربي

لاتحاد المغرب العربي مجلس شورى يتكون من 30 عضو عن كل دولة، يتم اختيارهم من مجالسها التشريعية عن طريق الانتخاب، و لا تتعدى صلاحياته وسيلة الاستشارة، و هذا يجعله مجرد هيئة من هيئات الاتحاد لا تلعب دورها مثل البرلمان الأوروبي،وبالتالي لا تساهم في رسم المسيرة التكاملية.

و إذا كان الاتحاد –حسب الخطاب السياسي– قد جاء تلبية لمطالب و طموحات شعوب المنطقة ، فـإن أحسن طريقة لذلك هو إشراك المواطن المغاربي في صنع هذه المسيرة، و لن يكون ذلك

1- صبيحة بخوش، المرجع السابق، ص 400.

إلا عن طريق انتخاب نواب عنهم يمثلونهم أحسن تمثيل في البرلمان المغاربي و ينقلون انشغالاتهم، زيادة على ذلك فإن المجلس في صورته الحالية كثيرا ما يتعرض إلى الشلل بسبب غياب شعبة من الشعب الخمس بسبب انتهاء فترتها النيابية و تأخر دول الاتحاد في تعويضها بشعبة أخرى .[1]

سادسا: ضبط كيفية اكتساب العضوية و فقدانها

أشارت معاهدة مراكش إلى أن العضوية في الاتحاد مفتوحة أمام الدول العربية و الإفريقية التي ترغب في ذلك، غير أنها لم تشر إلى الإجراءات اللازم إتباعها باستثناء ضرورة إجماع الأطراف.[2] بمعنى أن العضوية في الاتحاد قاصرة على الدول العربية و الإفريقية المستقلة. و تأسيسا على هذا، فإن فقد إحدى هاتين الصفتين أو كليهما يترتب عليه انتهاء الحق في العضوية.

إن وثيقة الاتحاد لم تتضمن أي اشارة إلى انتهاء العضوية لمثل هذه الحالة، كما أنها لم تنص على حق أي من الدول الأعضاء في الانسحاب من الاتحاد، و لم تشر نصوصها إلى احتمال وقوع مثل هذا الإجراء.[3]

الواقع أثبت أن المهمة أعقد من ذلك بكثير، فطلب مصر الالتحاق كعضو مراقب أوقع الاتحاد في مأزق إذ أن المعاهدة لم تشر إلى هذه الصفة، الأمر الذي خلق اختلافا في وجهات النظر مما تطلب اللجوء إلى استشارة قانونية، و هذا ما قامت به الأمانة العامة .

و عن فقدان العضوية فجاءت مغيبة من المعاهدة و هذا خلافا لمعظم المعاهدات المنشئة للاتحادات والتي تحدد الحالات التي يمكن فيها لعضو ما من الأعضاء الانسحاب. فتفعيل الاتحاد يتطلب كذلك أخذ هذه المسألة بعين الاعتبار حتى لا يتم رهن مستقبل الاتحاد بتجميد عضو من الأعضاء عضويته فيه.[4]

1- صبيحة بخوش، المرجع السابق، ص 402.
2- المرجع نفسه، ص 402.
3- جمال عبد الناصر مانع، المرجع السابق، ص ص 147 – 148.
4- صبيحة بخوش، المرجع السابق ، ص 402.

المطلب الثالث: المدخل الاقتصادي

تتمثل المعوقات الاقتصادية التي عرقلت مسار اتحاد المغرب العربي في جملة من الأمور أبرزها التحدي التجاري و التكنولوجي و العلمي، نقص البنية التحتية الأساسية، الحواجز الجمركية، و هذا مرده إلى أن اقتصاديات دول المغرب العربي في فترة الاستعمار و غذاة الاستقلال، حيث كانت تخضع إلى تبعية اقتصادية أوروبية و بالأخص الفرنسية، و مازالت حتى الآن في جميع النواحي الفلاحية و الصناعية و التجارية و المالية، كذلك أنه بعد الاستقلال انتهجت بلدان المغرب العربي سياسات اقتصادية متباينة، نتيجة النزعة القطرية التي اتخذت شكل البناء الوطني بدل من البناء الإقليمي المغاربي.[1] و للتغلب على مثل هذه المعوقات، يمكن تقديم الاقتراحات التالية:

أولا: تبني المقاربة الهيكلية

من بين الآليات الواجب إتباعها لإعادة تفعيل اتحاد المغرب العربي ضرورة التخلي عن المقاربة المتبعة لتحقيق التكامل الاقتصادي في المنطقة و تبني المقاربة الهيكلية التي تؤدي إلى إدماج الاقتصاديات الوطنية عن طريق خلق مشاريع اقتصادية مشتركة. *

فالمقاربة المتبعة (آلية السوق) كانت منذ البداية تنذر بالفشل لأنه كيف نفسر منح مكانة معتبرة لحرية حركة السلع داخل البلدان المغاربية في الوقت الذي يتبع فيه كل بلد للخارج من حيث الصادرات والواردات خاصة مع الاتحاد الأوروبي، و تدعم أكثر هذا الوضع بإمضاء اتفاقيات الشراكة معه منذ 1995.[2]

إن مجرد اختيار آلية السوق كمبدأ مكمل وحيد قد جمد البحث عن طرق أخرى للتكامل، وشكل عائقا نظريا و عمليا مهما للتقدم في هذا المجال، و لذلك، فإن تحقيق التكامل الجهوي بين البلدان في طريق النمو لا يكون إلا بتبني المقاربة الهيكلية من قبل البلدان المغاربية .

1- لعجال اعجال محمد لمين، المرجع السابق، 27.

* تعد تجربة المشاريع المشتركة الجزائرية .التونسية أحسن مثال على الشراكة الثنائية في المجال الاقتصادي.

2- صبيحة بخوش، المرجع السابق، ص ص 403 – 404.

ثانيا: تفعيل نشاط المصرف المغاربي

من أجل تنمية التجارة البينية المغاربية و تحفيز الاقتصاديات المغاربية و جلب الاستثمارات الأجنبية، لا بد من العمل على تفعيل نشاط المصرف المغاربي للاستثمار و التجارة، و ذلك لماله من أهمية كبرى مستقبلا في مجال المبادلات التجارية فيما بين دول الاتحاد، خاصة بعد أن اتفق وزراء الاقتصاد و المالية للاتحاد في مارس 2002 على إحياء مشروعه و حددوا رأس ماله بـ 500 مليون دولار كما أن وجود هذا المصرف سيساهم مستقبلا في إيجاد عملة موحدة تساعد بدورها على تطوير المبادلات المغاربية البينية.[1]

و يعتبر المصرف المغاربي* مؤسسة مالية مستقلة لاتحاد المغرب العربي، يتمتع بالشخصية القانونية والاستقلال المالي الازم للقيام بمهامه، فلا يخضع في ذلك إلا لأحكام الاتفاقية المنشئة له[2]ونظامه الأساسي، مما يعني عدم خضوع أمواله و ممتلكاته لأي عملية تأميم أو فرض حراسة أو حجز قضائي.[3]

ثالثا: تبني إستراتيجية شاملة

اقترح قادة الدول المغاربية في العديد من اجتماعاتهم العادية و الاستثنائية مجموعة التدابير في شكل إستراتيجية تتبنى مقاربة شمولية في المجال الاقتصادي و في العلاقات بين الدولة و القطاع الخاص تهتم أساسا باحترام المبادئ الأساسية للشفافية و المنافسة الشريفة، و من بين تلك الإستراتيجية:

– تشجيع حركة رؤوس الأموال و تنقل الأشخاص بين الأقطار و ذلك تماشيا و أهداف المعاهدة من جهة و تطبيقا لاتفاقية تشجيع الاستثمار و ترقيته.

1- صبيحة بخوش المرجع السابق، ص 404

*** يقع مقر المصرف المغاربي في مدينة تونس، و يجوز للمصرف أن يحدث وكالات أو فروعا أو مكاتب داخل أو خارج الاتحاد، و ذلك بناء على قرار من مجلس الادارة و يكون لتلك الفروع و المكاتب و الوكالات جميع الامتيازات الممنوحة للمقر الرئيسي للمصرف.**

2- المادة 13 من اتفاقية انشاء المصرف المغاربي.

3- جمال عبد الناصر مانع، المرجع السابق، ص ص 240- 241.

– دعم شبكة المواصلات و تطوير أكثر بين الدول، و الإسراع في انجاز الطريق السيار و كذا شبكة السكة الحديدية بين تونس و طرابلس لما لها من أهمية في نقل السلع، و قد سبقت الإشارة إلى الدور الذي لعبته شبكة المواصلات خاصة الحديدية في تنمية و تطوير التكامل بين الدول.

– تعزيز التعاون الثنائي* من خلال التعرض لوضع التجارة البينية و تعميق التعاون الثنائي كوسيلة لتعزيز التكامل الاقتصادي المغاربي.

– إنشاء مركز توثيق، فمن الضروري إنشاء هيئة تسند لها مهمة جمع و تدوين النصوص القانونية والإجرائية المتعلقة بالاستثمار في دول اتحاد المغرب العربي و العمل على تحيينها مع توحيد التشريعات المتعلقة بالصادرات.[1]

– تأسيس منتدى رجال الأعمال، من خلال تنظيم منتدى مغاربي لرجال الأعمال و المستثمرين بشكل دوري بهدف تنشيط الآليات المتوفرة بقصد تبادل الخبرات و التجارب مع تفعيل ماهو موجود من غرف التجارة المشتركة و جمعيات رجال الأعمال المغاربة.[2]

في هذا السياق، أكد مجلس وزراء خارجية اتحاد المغرب العربي في دورته السادسة و العشرين (جانفي2007) على أهمية تشكيل مجموعة التفكير التي تضم أكاديميين و ذوي خبرة من الدول الأعضاء، تعمل بالتنسيق مع الأمانة العامة و الأكاديمية المغاربية للعلوم لوضع مشروع إستراتيجية للعمل المغاربي. و قبل هذا ، كانت لجنة المتابعة في دورتها الاستثنائية المنعقدة بتاريخ:

*** عاد مفعول الاتفاقيات الثنائية البينية محدودا على الصعيد الخارجي العربي و الدولي، و ظلت المبادلات البينية متواضعة و لم تبلغ أكثر من 5% من مجموع المبادلات التجارية البينية على الرغم من الاتفاقيات القطاعية المبرمة بين دول الاتحاد. مما يعني ضعف الترابط الاقتصادي بين دول المغرب العربي حتى مع قيام الاتحاد، حيث بقيت المشاكل الاقتصادية و منها مشكلة الأمن الغذائي متفاقمة من حيث السلع الإستراتيجية والحبوب بخاصة، و يعود ذلك إلى تنامي احتياجات الدول المغاربية بسبب السياسات الزراعية المطبقة، وتنامي حجم السكان و العجز عن تحقيق الاكتفاء الذاتي أو بالأحرى التقليل من الاعتماد على الخارج.**

1- صبيحة بخوش، المرجع السابق، ص 404

2- المرجع نفسه، ص 405.

(13-2004/3/14) قد أكدت على المقترحات التي أوصى بها مجلس وزراء الخارجية للاتحاد في دورته الواحدة و العشرين و تتمثل في:[1]

- تصور شامل يوفق بين الإصلاحات الهيكلية و المهام المعهود بها لمؤسسات الاتحاد و فتح ميادين عمل اتحادية جديدة تتماشى مع الغايات الاستراتيجية للاتحاد و تتلاءم مع مقتضيات التطورات الإقليمية و العالمية.

- منح البعد الاقتصادي للعمل المغاربي المشترك أهمية خاصة و ذلك مراعاة للمتغيرات الإقليمية والدولية و ما أفرزته من فضاءات و تكتلات كما أقرت إنشاء فريق عمل يعهد إليه إعداد دراسة حول إنشاء المجموعة الاقتصادية المغاربية.

- تنسيق السياسات الجبائية و المالية و النقدية في ميادين مراقبة الصرف و التأمين و إعادة التأمين.

- تعميم الاتفاقيات الثنائية للدفع بين البنوك المركزية من أجل استعمال العملات المغاربية.

- إتباع مسيرة مشتركة لضمان تحويل البلدان المغاربية نحو قابلية تحويل عملاتها و ذلك لاجتناب اللجوء إلى ممارسة التخفيضات النقدية التنافسية و التي تكون لها عواقب وخيمة على كل البلدان المغاربية.

تماشيا و هذه المقترحات خاصة ما تعلق منها بإنشاء مجموعة اقتصادية مغاربية، بدأت حكومات دول الاتحاد المغاربي تدرس مبادرة وحدوية جديدة في منطقة شمال إفريقيا تحل محل "اتحاد المغرب العربي" المجمد منذ عام 1994.

تهدف هذه المبادرة إلى إقامة تكتل اقتصادي شبيه بالنواة التي أفرزت الاتحاد الأوروبي على خلفية دعوات رسمية أوروبية و أمريكية بضرورة إقامة تجمع جهوي في منطقة شمال إفريقيا.

1- صبيحة بخوش، المرجع السابق، ص 406.

المبحث الثاني: رهانات نجاح اتحاد المغرب العربي

إن كسب الرهانات التي يمثلها بناء و تفعيل اتحاد المغرب العربي، و رفع التحديات و تذليل العقبات التي تعيق السير قدما نحو كسب تلك الرهانات، ينبغي أن لا يوكل إلى الأنظمة المغاربية القائمة، و التي أظهر جلها، على مدى العشريات الأربعة المنصرمة ، تلكؤا و مماطلة واضحين في السعي الجاد إلى بناء و تطوير هذا الكيان على الوجه الأمثل. بل قد أضحى من اللازم و من الملح، اليوم أكثر من أي وقت مضى، انتهاج سبل جديدة و اعتماد طرائق مغايرة و تبني استراتيجيات بديلة عن ما كان سائدا إلى اليوم على المشهد السياسي المغاربي.

على أن تتمثل هذه الاستراتيجيات البديلة في إنشاء إحساس كبيرة و وعي عميق لدى كافة القوى الحية و النخب و الفاعلين الاقتصاديين و الشركاء الاجتماعيين و هيأت المجتمع المدني و قادة الرأي والأوساط الأكاديمية و الأحزاب السياسية، بضرورة خلق ديناميكية جارفة تستهدف إحداث تغيرات جذرية للمشهد السياسي و المؤسساتي المغاربي، و تمهد لتهيئة الأرضية و إعداد الظروف الملائمة لقيام ديمقراطية حقيقية في الأقطار المغاربية. إذ أن قيام أنظمة ديمقراطية في هذه الأقطار هو السبيل الأنجع لبناء اتحاد مغاربي فعال و مؤهل لمواجهة العولمة و إكراهات النظام الدولي القائم.

و لا ريب أن تعبئة مختلف قطاعات المجتمع المغاربي و تضافر جهودها الرامية في المدى المتوسط إلى قيام الديمقراطية، سيضع ضغوطا قوية على الأنظمة للانصياع لإرادة الشعوب في بناء و تفعيل اتحاد المغرب العربي المعطل، و ذلك من خلال إزالة العراقيل و تذليل العقبات و كسر القيود المعطلة للعمل المغاربي المشترك.[1]

و يبقى نجاح بناء اتحاد المغرب العربي رهن تحقيق ثلاث شروط أساسية في ظل القضايا المعاصرة التي تمر بها المنطقة المغاربية و العالم العربي و هي:

1- محمد الأمين ولد الكتاب، مرجع سابق. متوفر على الرابط التالي: http://www.saharamedias.net

المطلب الأول: تحقيق الأمن الاقتصادي

يمر التكامل الاقتصادي بمراحل عديدة حتى يبلغ مستوى الوحدة النقدية التي تعتبر محطة من المحطات الحاسمة في هذا التكامل. و عادة ما ينطلق من منطقة التجارة الحرة يتم فيها تحرير السلع المتبادلة بين الدول المعنية، يليها تحقيق الاتحاد الجمركي الذي يكون بمثابة جدار جمركي موحد تجاه الأطراف الأخرى ليتم عندئذ إقامة سوق مشتركة تشمل حرية انتقال السلع، الرأسمال و العمالة و هنا يكون الطريق ممهدا لتنسيق السياسات التجارية و الاقتصادية لبلوغ مرحلة الاتحاد الاقتصادي، و الوصول إلى مرحلة الحسم و هي الوحدة النقدية.

و بتفحص وضع المنطقة المغاربية يلاحظ أن التكامل الاقتصادي يصطدم في دول المغرب العربي بالعديد من المعوقات و تحل السياسية منها مكان الصدارة.[1] كما أن الضعف الذي يطبع التعاون الاقتصادي يقف أمام قيام مغرب عربي موحد ز الذي لا يمكن أن يتقوّى إلا بفتح الحدود و تسهيل الحركة أمام السلع و اليد العاملة و تنمية المناطق الحدودية بين مختلف بلدان المنطقة بمشاريع تنموية مشتركة.[2]

إن التكامل الاقتصادي عن طريق المشاريع المشتركة يفرض الرؤية الموحدة للنخب السياسية الحاكمة في بلدان المغرب العربي، و الذي يعتبر الشرط الضروري و الحاسم في مختلف التكتلات الإقليمية و الدولية، و ذلك بفضل تكثيف الحوار و اللقاءات الثنائية و الشاملة الجادة و المستمرة، وإن اقتضى الأمر تقديم تنازلات من جميع الأطراف إلى أن يتم التوصل إلى حل نهائي للخلافات السياسية الظرفية التي تؤثر على تحقيق المكاسب الاقتصادية و المعرقلة لمسيرة البناء المغاربي.[3]

1- أحمد حما فيروز و آخرون، التكامل الاقتصادي العربي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الموسم الجامعي 2012 - 2013، ص 1.

2- محمود معروف، تحديات الأمن الإقليمي قد تُمهّد لتفعيل الاتحاد المغاربي، الرباط، مقال منشور بتاريخ: 15 يوليو 2012 - متوفر على الرابط الالكتروني:http://www.swissinfo.ch/ara

3- لعجال اعجال محمد لمين، مرجع سابق، ص 36.

إن إعادة الحياة إلى اتحاد المغرب العربي و تطبيق القرارات و التوصيات التي صدرت عن القمم المغاربية، تعد من الضروريات الملحة و الإستراتيجية التي تخدم الحاجات الحاضرة و المستقبلية و تلبيها للأجيال المغاربية و العربية القادمة، إذ أن المرحلة الحالية و المستقبلية هي مرحلة الكتل و التجمعات الاقتصادية الكبيرة. و يمتلك المغرب العربي بخاصة و العالم العربي بعامة الكثير من العناصر و المقومات التي تسهل العمل المغاربي و بعده العربي المشترك و تدفع به نحو وحدة تكاملية متشعبة المجالات و الميادين سيما الاقتصادية منها.

و لتحقيق فعالية اتحاد المغرب العربي، ينبغي أن تقوم الأطراف المغاربية بتطوير التعاون الاقتصادي المشترك و هذا يتطلب ما يلي:

أولا: ضرورة الاهتمام بالموارد البشرية، فالتحولات التنموية في مختلف القطاعات لا تتم بمعزل عن الإنسان كأداة للتنمية، و عليه فإن صياغة أفكار و اتجاهات الموارد البشرية بما يخدم العمل المغاربي العربي المشترك تعد من أولويات التنفيذ الناجح للقرارات و الدراسات الموضوعة في هذا المجال. و يعزز هذا الاتجاه بالعودة إلى المرجعيات التاريخية و الفكرية و الثقافية و النضالية، كما يعزز من خلال المشاركة الشعبية و قيام المنظمات و النقابات و الاتحادات المهنية المشتركة، مع قيام برلمان مغاربي موحد يحدد اتجاهات العمل المغاربي المشترك و يشرف عليها.

ثانيا: إزالة الحواجز أمام انتقال الأشخاص و الأموال لخلق ظروف اجتماعية و اقتصادية ترسي دعائم العمل المغاربي المشترك، و تسهل بالتالي قيام المشروعات الاقتصادية التي يتوقف نجاحها على تامين وسائل النقل و التعبئة و التغليف و الإرشاد التسويقي، و ربط الأسواق المغاربية المشتركة بالأسواق المغاربية و العالمية من خلال شبكة الاتصال الدولية.[2]

1- محمد علي داهش، المرجع السابق، ص 60

2- المرجع نفسه، ص 60..

حيث يعد نشوء السوق المغاربية المشتركة مرحلة متقدمة من مراحل التكامل الاقتصادي المغاربي، و هي المدخل الطبيعي الأكثر فاعلية لإقامة السوق العربية المشتركة لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي، إذ أن السوق المغاربية المشتركة ضرورة لا بد منها لتأسيس كتلة مغاربية قوية موحدة تدفع نحو التفاوض من مركز القوة مع باقي التكتلات الاقتصادية الدولية.

ثالثا: تبني استراتيجيات مشتركة و تحديد أهداف قومية عامة، في مقدمتها تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الإستراتيجية و بناء مخزون استراتيجي قومي من الحبوب و من القمح بخاصة (الذهب الأخضر) وفق ما جاء في دراسات المنظمة العربية للتنمية الزراعية التي أكدت أن هذا المخزون ليس فقط لحماية الدول العربية من التقلبات الأسعار، بل يمكن أن يحقق مكاسب مالية عندما ترتفع الأسعار العالمية، و سيقود ذلك إلى وضع أسس أكثر ثباتا للعمل العربي المشترك، و بالاتجاهات التي تخدم المصالح المغاربية و العربية معا، و تسرع في قيام السوق العربية المشتركة.

رابعا: الفصل بين ما هو سياسي و ما هو اقتصادي، و بخاصة في حالة ظهور أي شقاق سياسي، فالعمل الاقتصادي المغاربي يجب ألا يتأثر بالخلافات السياسية البينية، و هو الذي يرسي في نفس الوقت دعائم اقتصادية اجتماعية تتعزز بالثقافة الواحدة، خدمة في ذلك المجتمع المغاربي.

خامسا: العمل على تحديث مؤسسات المغاربية المختلفة لكي تتلاءم و روح العصر و تواكب التطور و التكنولوجيا المستمرين، و تعميم تجارب الدول التي دخلت في مفاوضات الجات أو اتفاقية الشراكة الأوربية و ملحقاتها على باقي دول الاتحاد للاستفادة منها.[1]

سادسا: الاهتمام بالتصنيع و الزراعة لأنهما عماد التطور و طاقة الدولة و ذلك في إطار خطط الاتحاد المغاربي، و إدخال أساليب حديثة و تسخير الطاقات العمالية و تحفيزها، و توسيع مجالات

1- محمد علي داهش، المرجع نفسه، ص 61.

التعاون الفني والتقني لخدمة المشروعات الصناعية و الزراعية لرسم قاعدة اقتصادية قوية، مع تنمية التبادل التجاري بين دول الاتحاد للتقليل من المديونية الخارجية و تعويض ذلك بالاستغلال المالي.[1]

هذا بالإضافة إلى:

- تعزيز القدرات الاقتصادية المغاربية و التنمية القومية.
- استثمار الأموال المغاربية و الموارد المائية و النفطية لمصلحة دول الاتحاد لتحقيق التكامل القومي.
- إيجاد صيغ ثابتة للتعاون الاقتصادي بين دول الاتحاد، و بينها و بين الدول الإفريقية و الدول الأخرى .
- وضع خطة مندمجة عن طريق الأجهزة المتخصصة في الاتحاد للوصول للحد الأدنى من الاكتفاء الذاتي (الصناعة – الزراعة...).[2]

و في مجال التبادل التجاري*، فقد شكل أحد ركائز التكامل الاقتصادي بوجه عام، فرغم أن الأسس التنظيمية و القانونية اللازمة لتكثيف هذا التبادل مهيأة نظريا من خلال الاتفاقيات المختلفة والأطر التنظيمية، فإن عوائق كثيرة حالت دون الوصول بهذا التبادل إلى المستوى المقبول، و من بين هذه العوائق عوائق موضوعية متعلقة بالهياكل الاقتصادية للدول المغاربية، لكنها تشمل بتأثير أكبر العوائق السياسية ذات الصلة بالإرادة السياسية و مواقف الأنظمة، و رؤاها الإيديولوجية، و اختياراتها في السياسة الدولية، و تحالفاتها المنفردة و المتناقضة أحيانا.[3]

1- محمد علي داهش، المرجع السابق، ص 63.

2- عيسات بوسلهام، المرجع السابق، ص 56.

*** حجم التبادل التجاري المغاربي ظل يحوم حول نسب متدنية جدا (2 إلى 3%)، و كان ذلك انعكاسا لتأخرٍ كبير في الالتزام بـ"خارطة طريق التكامل الاقتصادي" التي رُسمت من خلال الاتفاقيات و الخطط، كاتفاقية إقامة "منطقة تبادل مغاربية حرة" ، و مواعيد "اتفاقية الاتحاد الجمركي"، و "السوق المغاربية المشتركة"... و غيرها**

3- صبحي ولد ودادي، التبادل التجاري بين دول اتحاد المغرب العربي و سبل تعزيزه، المركز الموريتاني للدراسات و البحوث الإستراتيجية، متوفر على الرابط: http://www.cmers.org/

تتيح الموارد الطبيعية الوافرة، و بعض الخصائص المتعلقة بهذه الدول: ميزات نسبية مدعِّمَة للتكامل الاقتصادي عموما، و خادمة للتبادل التجاري خصوصا؛ فوجود سوق مشتركة حجمها أكثر من 80 مليون نسمة و توافر العمالة الكفؤة و تقاربُ الطموحات و انسجام الدوافع الحضارية و تقارب الأذواق الثقافية، بما يتيح قوة بشرية و ديموغرافية دافعة للتقدم و النماء، كلها عوامل محفزة و داعية إلى ازدهار و تكثيف التجارة البينية في الدول المغاربية.[1]

و بالإضافة لذلك، تتوفر بلدان المغرب العربي على كميات مهمة من الموارد الطبيعية الأساسية، المغرب يتوفر على أكبر احتياطي عالمي من الفوسفات، الجزائر و ليبيا على إمكانيات هامة من النفط والغاز الطبيعي، موريتانيا على احتياطي مهم من الحديد و الثروة السمكية.

كما يمكن توجيه اقتصاديات هذه الدول إلى مستوى من تقسيم العمل: (بذور الصناعات التحويلية و النسيج في المغرب و تونس، و الصناعات البتركيماوية و الثقيلة في ليبيا و الجزائر، و الصناعات الاستخراجية و الاقتصاد الريفي في موريتانيا).

و لتعزيز التبادل التجاري بين الدول المغاربية ينبغي أن نأخذ بالمقترحات التالية:

– ضرورة العمل على تبني خطة شاملة للتكامل الاقتصادي يكون تطوير التجارة البينية لدول الاتحاد إحدى ركائزها.

– إنشاء مجموعة اقتصادية مغاربية* تتكامل فيها السياسات الاقتصادية على المستوى الكلي و تترابط من خلالها المشاريع الكبرى للبنى التحتية من طرق و طاقة و مياه و فلاحة...

– إعادة هيكلة اقتصاديات هذه الدول بما يعمل على تنويع مصادر الدخل و الإنتاج و تنمية و تنويع القدرة التنافسية لمنتجاتها المحلية، و بما يمكنها من النفاذ إلى الأسواق الدولية.

1- صبحي ولد ودادي ،المرجع نفسه.

*** بادرت الجزائر منذ العام 2003 إلى إطلاق مشروع المجموعة الاقتصادية المغاربية المشتركة الذي من شأنه تحفيز الاندماج الاقتصادي و تجسيد فرص التكامل مع التركيز على المقاربة الاقتصادية لتجاوز الإشكالات السياسية. وتسعى الجزائر من خلال ذلك، إلى جعل اتحاد المغرب العربي فضاء اقتصاديا موحدا وقطبا فاعلا يساعد على إنجاز المشاريع المغاربية الاستراتيجية، لاسيما في مجالات البنية التحتية والموارد المائية والفلاحة و الطاقة الجديدة والمتجددة لتحقيق التكامل والاندماج بين دول المنطقة.**

– تنسيق السياسات بخصوص التعامل مع الكيانات و التجمعات الإقليمية الأخرى بما يضمن المصالح المشتركة، و يعزز القوة التفاوضية لبلدان الاتحاد أمام هذه التجمعات، و خصوصا الاتحاد الأوروبي (الشريك الرئيسي لها).

– تسهيل التبادلات من خلال قيام وحدة نقدية، و الإسراع بإطلاق "منطقة التبادل الحر".

– التنسيق و التكامل مع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، حيث تم الاتفاق على الملاحق المتعلقة بالتقييم الجمركي و قواعد المنشأ، و يجري السعي لإقامة الاتحاد الجمركي.

– التنسيق بين السياسات الاقتصادية و العمل على تقارب الخلفيات الموجهة لها، خصوصا ما يتعلق باقتصاد السوق و الإصلاحات الضريبية و الجمركية.

– وضع خطة واسعة للاستثمارات تضمن سوق كبيرة، و توظف الفرص المختلفة و المزايا النسبية لكل اقتصاد، بما يخلق تقسيما داخليا للعمل داخل دول الإقليم.

– تطوير البنى التحتية، و تحديث مراكز الجمارك و تهيئتها للسياسات التبادلية الجديدة.

– خطة واسعة للاستثمارات تضمن سوق كبيرة، و توظف الفرص المختلفة و المزايا النسبية لكل اقتصاد، بما يخلق تقسيما داخليا للعمل داخل دول الإقليم.[1]

و أخيراً، يمكن القول إن تخلف دول الاتحاد عن الاستجابة لمتطلبات التحرير الاقتصادي و الاتجاه العاجل نحو أشكال التكامل المعروفة للرفع من كفاءتها التنافسية و تصحيح التشوهات التي تعتري أجهزتها الإنتاجية و أنظمتها في إدارة الشؤون الاقتصادية و المالية، قد يكون له أوخم العواقب عليها، إذ أن إقامة تجمع إقليمي في صورة تبادل حر بداية ثم المضي إلى اتحاد جمركي، وصولا إلى أرقى أشكال التكامل في صورة اتحاد اقتصادي مغاربي، يعتبر الجواب الناجع أمام التحديات التي يرفعها الاقتصاد المعولم اليوم و غدا في وجه الاقتصاديات المغاربية منفردة. فتوجه الاقتصاد العالمي إلى مزيد من التحرير و إنفاذ القواعد التجارية التي تنص عليها لوائح عمل المنظمة العالمية للتجارة

1- صبحي ولد ودادي، المرجع نفسه.

و الوصفات الليبرالية التي توصي بها المؤسسات المالية و الدولية كصندوق النقد الدولي، لن يترك أي مجال للتردد والتأخر عن الانخراط في سيرورة الاندماج الاقتصادي العالمي.

فالتباين الفادح في درجة التطور الاقتصادي و مستويات الكفاءة الإنتاجية فيما بين دول الاتحاد المغاربي و دول التجمعات الاقتصادية الأخرى و على رأسها دول الاتحاد الأوروبي، سيؤدي إن تواصلت الأوضاع على حالها – و في حالة التحاق كل دولة منفردة بالاتفاقيات الدولية في مجال تنظيم و عمل التجارة العالمية و التحرير الاقتصادي، إلى اندثار قسم كبير من المشاريع و المؤسسات و الصناعات داخل هذه الدول مما سيتفاقم من أوضاعها الاجتماعية و السياسية .

و يبقى اتحاد المغرب العربي كخيار استراتيجي بالنسبة لمجموع دوله ،وخاصة في جانبه الاقتصادي و العمل المغاربي المطلوب يستدعي الكثير من التشاور و التعاون لإرساء قواعد التضامن و التنسيق كأدوات تمنح كل دولة فيه الاستعداد الجيد لمجابهة منطق العولمة، و من ضمنه التصور الأوروبي لمستقبل المنطقة الأورو–متوسطية اقتصاديا و سياسيا و جيوستراتيجيا.

المطلب الثاني: تحقيق الأمن الإقليمي

مما لاشك فيه أن منطقة الساحل الإفريقي هي منطقة الأزمات لما تعرفه هذه المنطقة من تدهور أمني يؤثر بشكل كبير و مباشر على الأمن الإقليمي و الدولي ككل، إذ تشهد المنطقة مختلف الأنشطة الإجرامية من تنظيمات إرهابية إلى منظمات الجريمة المنظمة بجميع إشكالها إضافة إلى الأقليات و العرقيات و النزاعات التي تتسبب فيها لتحقيق مطالبها الانفصالية، كل هذه المهددات جعلت من منطقة الساحل و الصحراء بؤرة من بؤر التوتر و منطقة حاضنة للإرهاب الدولي.[1] صارت المنطقة تعرف انتشارًا للمجموعات الجهادية في الجنوب الليبي و شمال التشاد و النيجر و شرق مالي، و تحول بعض دول المنطقة مثل مالي و النيجر و تشاد و ليبيا إلى معابر لتجارة المخدرات و الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا.

هناك مسار سياسي و أمني مضطرب في ليبيا، و انسداد في المشهد السياسي بالجزائر، و سعي للخروج من التجربة الانتقالية في تونس، و محاولة لإنجاح تجربة الإسلاميين في تحالفهم مع الملكية في المغرب، و ديمقراطية بعباءة عسكرية في موريتانيا، و كذلك أوضاع أمنية معقدة تجلب خيارات خارجية عسكرية إلى المنطقة؛ ذلك هو المشهد في المغرب العربي، و في حين مكنت العملية الانتخابية و الآلية الديمقراطية الجيل السياسي لما قبل الثورات العربية من الاستمرار في السلطة أو الرجوع إليها؛ سواء في الجزائر أو في تونس أو موريتانيا، تبقى ليبيا و موريتانيا مرشحتان بسبب ضعف بنية الدولة سياسيًّا و أمنيًّا أن تتحوَّلاَ إلى حاضنة استراتيجية لانتشار الأزمات الأمنية، لعدم تمكن المنطقة من معالجة أزماتها المستفحلة.[2]

1- محمد بوبوش، التهديدات الأمنية لدول الاتحاد المغاربي، الرباط، مقال منشور بتاريخ:02 فيفري 2013، متوفر على الرابط: http://www.oujdacity.net/national-article

2- كمال القصير، جيوبوليتيك المغرب العربي: قراءة في ديناميات عام 2014،تقارير مركز الجزيرة للدراسات، 1 يناير 2015، متوفر على الرابط: http://studies.aljazeera.net

إن المنطقة المغاربية تواجه اليوم أكثر من ذي قبل تحديات أمنية حقيقية* في ظل ما تعرفه منطقة الساحل من تدهور أمني، و في الشمال الإفريقي و خاصة الأحداث التي تتخبط فيها دولة ليبيا،إحدىالأعضاء المؤسسين لاتحاد المغرب العربي. ومن أجل ذلك، ينبغي تشخيص دقيق للواقع الأمني قبل أن يعرف المزيد من التعقيدات و الوقوف على التهديدات الأمنية برؤية ثاقبة و إستراتيجية ذكية و الاتفاق على آليات و مناهج التعاون و التنسيق المشترك.[1]

و في أشغال اجتماع مجلس وزراء خارجية اتحاد المغرب العربي الأول من نوعه بمبادرة من الجزائر المنعقد في جويلية 2012،* تقاطع وزراء الخارجية المغاربة الخمس في التحذير من الأخطار الأمنية في صدارتها الإرهاب و الجريمة المنظمة و ما ارتبط بهما على غرار تبييض الأموال و ضرورة بلورة رؤية مشتركة لمحاربتها و من ثم استئصالها كون أي تنمية لا تتحقق إلا بالأمن و الاستقرار.

و قد اعتبر مراد مدلسي وزير الشؤون الخارجية الجزائرية أن النشاط الإرهابي في المنطقة المغاربية يعد تهديدا حقيقيا على الأمن و الاستقرار الجهوي في ظل التأكد من الارتباط الفعلي و المتناسق بين الجماعات الإرهابية و الشبكات الإجرامية من حيث التمويل و التنظيم، محذرا من ارتباطهما بظاهرة تبييض الأموال التي استفحلت و صارت تؤثر بشكل سلبي على اقتصاديات الدول المغاربية و لا تتأخر في دعم الإرهاب و الجريمة المنظمة.

و قد دعا مراد مدلسي إلى ضرورة إرساء مقاربة مغاربية مشتركة لمحاربة التهديدات الأمنية التي تستهدف دول المنطقة في ظل التطور الأمني الخطير الذي تعرفه ليبيا، مقترحا إعداد و بلورة

1- جريدة الشعب، مواجهة التهديدات الأمنية باستراتيجية موحدة، مقال منشور بتاريخ 2012/07/09. متوفر على الرابط الالكتروني:http://www.djazairess.com/echchaab/18944

*** انعقد اجتماع وزراء خارجية دول اتحاد المغرب العربي الذي ضم الجزائر والمغرب وتونس وليبيا وموريتانيا يوم الاثنين 9 جويلية 2012، واعتبر هذا الاجتماع الأوّل من نوعه بالعاصمة الجزائرية والذي تناول فيه القضايا الأمنية، بما فيها التهديدات التي واجهها الأمن بالمنطقة وتقييمها وتحديد المحاور الرئيسية للتعاون المشترك في هذا المجال وصولا إلى رؤية جديدة حول الأمن في المنطقة بما يساهم في الاستقرار الإقليمي وعلى مستوى القارة الإفريقية.**

يذكر أنّ آخر اجتماع لوزراء خارجية دول المغرب العربي كان في الثامن عشر من شهر فيفري 2011 في الرباط كخطوة أولى لتفعيل اتحاد المغرب العربي المجمد نشاطه منذ سنة 1994.

تصور مشترك حول التحديات الأمنية بالمنطقة[1] من خلال تعزيز الترابط بين الدول المغاربية، و وضع التعاون العملياتي في مجال مكافحة الإرهاب و الجريمة العابرة للأوطان و تبييض الأموال،* و ألح الوزير على تفعيل التعاون القانوني و القضائي و كذا الاتفاقيات الموقعة بين البلدان المغاربية مع العمل على تأمين الحدود المشتركة و حمايتها من هذه المخاطر التي صارت تؤرق دول الاتحاد و تستنزف قدراتها.[2]

إن مواجهة التحديات الأمنية السالفة الذكر في الساحل الإفريقي يستلزم صياغة إستراتيجية أمنية فعالة، فالدول المغاربية مدعوة إلى الانخراط في الإستراتيجية المرتقبة لما بعد الحرب في مالي، و الصراع الذي تعاني منه إحدى بعض دول الاتحاد كليبيا و تونس، و هذا يتطلب منها اتخاذ موقف موحد حول الأحداث و تطوراتها، و المساهمة بفعالية في رسم مستقبل الحل السياسي، و الأمني، و التنموي في المنطقة، و تحويلها إلى منطقة تعاون مغاربي إفريقي، بدلا من جعلها ساحة لتصفية الحسابات البينية.[3]

كما ينبغي للآليات الإقليمية للتعاون المغاربي أن تقوم بما يلي:

1- التشجيع على التعاون، و تنفيذ الاستراتيجيات و الآليات الأمنية القائمة و تعزيزها بما يشمل السلطات الليبية، و تعزيز إدارة اثر الأزمة الليبية بتوسيع نطاق التعاون الإقليمي ليشمل جميع البلدان المتأثرة في المنطقة برمتها.

1- مع مطلع العام 2014، عرفت دول المغرب العربي تحولات سياسية و أمنية جد خطيرة، عكست عددًا من الديناميات التي حدثت في هذه الكتلة من الدول غير المتجانسة من حيث تفاعلاتها الداخلية التي تحدد مسار كل واحدة منها؛ لكن هذه الكتلة تبدو متشابهة من حيث التحديات الأمنية التي تشترك فيها معظمها. وفي حين تستمر الجزائر في حالة انسداد سياسي مرتبط بإشكالية الرئاسة، وما يدور حولها من تفاعلات داخلية، يواصل المغرب تجربة الشراكة بين الإسلاميين والمؤسسة الملكية، وتنهي تونس مرحلتها الانتقالية بأقل الأضرار السياسية، ولكنها ما فتئت هي الأخرى أمام تصاعد العمليات الإرهابية، في حين لم تتمكن ليبيا من إيجاد صيغة سياسية جامعة لمواجهة مشاكلها السياسية والأمنية؛ بينما لم تنتج الانتخابات الرئاسية في موريتانيا أكثر من الحفاظ على الوضع السياسي القائم واستمراره.

*** يضيف مدلسي في هذا الصدد أن البلدان المغاربية مدعوة إلى وضع "مقاربة مشتركة لمحاربة هذه التهديدات التي لا تستهدف دولة واحدة وإنما تستهدف كافة أقطار المغرب العربي"**

2- جريدة الشعب، مواجهة التهديدات الأمنية باستراتيجية موحدة، مرجع سابق.

3- محمد بوبوش، المرجع السابق. ص 03

2- تشجيع جهود تنفيذ العمليات الرامية إلي تعزيز فعالية مكافحة الإرهاب و تعزيز مراقبة الحدود بما في ذلك بناء القدرات، و رفع مستوى اجهزة المراقبة و فاعليتها.

3- تشجيع تبادل المعلومات و الأمنية خاصة في عمليات ضبط الأسلحة

4- ضمان تطبيق مبدأ المطاردة الحثيثة على أساس اتفاقيات جماعية.[1]

5- تفعيل التعاون الإقليمي[2]بين الدول المعنية في مجال الاستخبارات الميدانية لجميع المعلومات الاستخباراتية البشرية و رصد و متابعة النشاطات الإرهابية بين مختلف الوكالات و الهيئات الاستخباراتية بين دول المنطقة.من خلال وضع إستراتيجية أمنية لمواجهة الإرهاب و الاتجار في المخدرات و الهجرة غير الشرعية.[3]

6- أن تعمل كل مجموعة على التنسيق و التعاون من أجل تأطير قدراتها الشاملة لتشكل قوة درع إقليمية،تتولى الدفاع عن مجمل المجموعة.

7- أن يكون تنفيذ الإجراءات السابقة متوازية و في إطار صياغة دقيقة لها، بهدف تقنين العمل المغربي المشترك، و بما يؤدي إلى تصعيد الردع من مستواه القطري إلى المستوى الإقليمي ثم إلى المستوى القومي الذي يبدو اليوم أحد الحلول المناسبة.[1]

1- محمد بوبوش ، المرجع نفسه. ص04

2- في مجال التعاون الأمني المغاربي، دعا ناصر بوريطة، الكاتب العام لوزارة خارجية الرباط، إلى "التعاون الأمني المغاربي "من خلال "إستراتيجية أمنية مغاربية"، داعيا في نفس السياق إلى "التنسيق مع الدول الإفريقية المجاورة للدول المغاربية، للحفاظ على السلم و الأمن."

وفي الملف الليبي، عبر كاتب الخارجية المغربية، عن "دعم الرباط لوحدة ليبيا الترابية"، و دعم مسار "إقرار دولة الحق و القانون" في ليبيا، معلنا في نفس الاتجاه أن "مفاوضات الصخيرات" حول ليبيا "محورية في الوصول إلى حل سياسي."

3- محمد بوبوش، نفس المرجع السابق.

4- المرجع نفسه.

المطلب الثالث: تعزيز المشاركة الشعبية

اعتباراً لما يربط شعوب منطقتنا من وشائج قوية مترامية الأبعاد و وحدة المصير، فإنه بات من المسلم به في نظر أبناء المنطقة التوجه بالاتحاد نحو تجذيره في محيطه الطبيعي و إعادته للساحة و إشعاع أهدافه و الدخول به في الشراكة مع باقي الاتحادات المماثلة على أساس الحوار المتوازن و الاحترام و المصلحة المشتركة، و هي أهداف تندرج ضمن مسعى شامل يقتضي إشراك الجميع من قوى شعبية مغاربية و تشبيك مصالح المجتمع المدني المغاربي بكل شرائحه المهنية و مشاربه الفكرية المتنورة على أسس التقارب و التوحد كوسيلة محفزة لبعث ديناميكية جديدة في الشروع الحضاري المغاربي، و ذلك إلى جانب تفعيل الأجهزة و المؤسسات الاتحادية التنفيذية منها و الاستشارية المكلفة بترجمة أهداف الاتحاد على أرض الواقع.[1]

و لكنه رغم تأكيدا الخطابات السياسية المتداولة في المغرب العربي على أن بناء مغرب عربي موحد هو مطلب جماهيري، إلا أن المنطلقات المعتمدة في بناءه كانت دائما منطلقات فوقية، بمعنى آخر أن المغرب الموحد الذي أريد له أن يكون منذ الستينيات هو مغرب الدول و الحكومات لا مكانة فيه للشعوب لإبداء تصورها، و تركيبة اتحاد المغرب العربي خير دليل على ذلك إذ أنه لا وجود لهيئة منتخبة من طرف شعوب المنطقة.

و بناء على ذلك، و نظرا للدور الهام الذي أصبح يلعبه المجتمع المدني في ربط التواصل بين المجتمعات وكذلك مساهمته في التنمية، فالأمر يتطلب إذا إعطاءه دور مهم في البناء المغاربي حتى لا يبقى بناء فوقيا. هذا الإجراء يتطلب البحث الجاد لإيجاد السبل و الآليات لإشراك مؤسسات المجتمع المدني في بناء اتحاد المغرب العربي، و يتحقق ذلك عن طريق:[2]

1- السعيد مقدم، المرجع السابق. ص 45

2- صبيحة بخوش، المرجع السابق، ص 392.

– العمل على تفعيل ماهو موجود من مؤسسات مجتمع مدني ذات طابع مغاربي و إعطاءها الحيوية اللازمة، من خلال اشراكها في عملية التكامل بين الدول المغاربية في جميع المجالات.[1]

– منح مؤسسات المجتمع المدني مساحة كافية من الحرية للتحرك و المبادرة على المستوى المغاربي لخلق التواصل المطلوب بين البلدان المغاربية، و المساهمة في تنمية التعاون بينها و ربط جسور للتواصل الدائم بين مواطني المغرب العربي يشعرهم بمسؤوليتهم و دورهم الحاسم في البناء المغاربي.*

– الاستفادة من نشاط الجمعيات الشعبية المغاربية و الاتحادات المهنية باعتبارها تعكس إلى حد كبير اهتمامات قطاعات واسعة من المجتمع المدني و الرأي العام.

– العمل على المشاركة الشعبية للجماهيرالمغاربية طبقا للأسس الديمقراطية في الحوار و التفكير، و ذلك من أجل المحافظة على المكاسب المغاربية. فالعمل الديمقراطي يبعد المزاجات المتقلبة للحكام و يعطي دفعا قويا لمسار التكامل المغاربي، الذي يساعد على تكوين سلطة فوق الوطنية تسهر على متابعة العمل التكاملي، و لا تتأثر بالخلافات السياسية.[2]

إن الاعتراف بمنظمات المجتمع المدني كفاعل أساسي و كأطر تساعد على دعم و تحسين نوعية الحكم، من خلال مساهمة المجتمع المدني في تعزيز البيئة القانونية و المؤسسية فيما يتعلق بالتصميم والتفاعل بين مختلف المؤسسات الادارية و الحكومية، كما يساعد على تنمية القدرات على المستوى الوطني و الجهوي من خلال وظائفه التي يقوم بها في عمليات صنع القرار في الداخل و الخارج.[3]

1- ديدي ولد السالك، اتحاد المغرب العرب: أسباب التعثر ومداخل التفعيل، مقال منشور على الموقع الالكتروني: didisaleck@yahoo.com

***بخصوص إشراك المجتمع المدني في العملية التكاملية، أكد مجلس الرئاسة في دورته السادسة (تونس3-1994/04/2) على أهمية عمل المنظمات المغاربية غير الحكومية ومساهمتها المرتقبة في تحقيق أهداف الاتحاد وتكييف مساره مع الواقع القاعدي اليومي، وعلى هذا الأساس سعت الأمانة العامة إلى ربط الصلة مع عدد من هذه الجمعيات وحصرها وتصنيفها وإعداد مقاييس موحدة لاعتبار أنشطتها ذات بعد مغاربي.**

2- اعجال لعجال محمد لمين، المرجع السابق، ص 24.

3- بن عبد العزيز خيرة، دور المجتمع المدني في ترشيد الحكم و ترقية القيم الديمقراطية، مجلة الفكر، العدد 12، جامعة الحاج لخضر، باتنة، دون سنة طبع. ص 94.

فعندما لا توفر الفواعل التقليدية (الدولة) استجابات ملائمة بسبب التزامات معينة أو قصور، فهناك البديل الذي طرحته آليات الحكم الليبرالية الجديدة بصراحة و وضوح، في تأكيدها على ازدياد مسؤولية القطاع الخاص و المجتمع المدني و الحد من تدخل الدولة المباشر، و التأسيس لمزيج من الأنشطة و الممارسات الميدانية التي تنتج أشكالا مختلفة من السلطة في محاولة لتشكيل و تعديل سلوك الافراد عن طريق القطاع الخاص و منظمات المجتمع المدني. [1]

إن السعي لبناء اتحاد المغرب العربي، يمر حتما بتعزيز دور الإنسان المغاربي الذي هو وسيلة هذا البناء و غايته، من خلال دعم العلاقات الإنسانية و توفير أجواء ثقافية و سياسية و اجتماعية و اقتصادية، و تعزيز ذلك بالأطر القانونية عبر اتفاقيات تدعم تنقل الأفراد بين دول الاتحاد و استثمار كل الإمكانيات الاقتصادية و البشرية التي تخدم أهداف الاندماج، أي خلق الأرضية السياسية التي تكرس ما أسماه الرئيس التونسي المؤقت **منصف المرزوقي** بـ"الحريات الخمس"،* و لن يكون ذلك ممكنا إلا إذا أصبح الإنسان المغاربي، قادرا على المشاركة و تحديد الخيارات المتماشية مع مصالحه و المستجيبة لهمومه و تطلعاته، و التي من بينها تحقيق الاندماج المغاربي، بوصفه الضامن لتحقيق التنمية و الازدهار بمنطقة المغرب العربي، في ظل معطيات دولية لا تسمح بالتطور إلا ضمن التكتلات الدولية الكبيرة، و هو الإنسان الذي كثيرا ما تم تغييبه عن تحديد مصيره و إبعاده عن المشاركة في الشأن العام.

1- بن عبد العزيز خيرة ،المرجع السابق، ص 93.

*** حيث يقول في هذا الصدد: "هذه السنة يجب على النظم السياسية أن تعطي للمغاربيين حق التنقل بالهوية دون جواز سفر، وحق الاستقرار في كل بلد مغاربي، و حق العمل و حق الاستثمار، و أنا أطالب بحق الانتخابات البلدية، أي أن كل مغاربي ساكن في مدينة تونسية منذ خمس سنوات له الحق في المشاركة في الانتخابات البلدية مثلا، بانتظار أن نبدأ التفكير في السنوات الخمس المقبلة في آليات البرلمان المغاربي بصلاحيات حقيقية".**

لكن المناخ السياسي السائد الآن في أغلبية أقطار المغرب العربي في ظل التحولات السياسية و الاجتماعية المصاحبة للثورات التي حصلت في بعض هذه الأقطار، سيجعله يشعر بأهمية دوره و ضرورة المشاركة في صياغة الشأن العام، مما سيجعله يندفع للتحرك من أجل العمل على تجذير الممارسة الديمقراطية في و الواقع السياسي و كذلك تكريس ثقافة التعاطي مع الشأن العام، و الوعي لدى هذا الإنسان المغاربي بضرورة أخذ حقوقه عبر المشاركة السياسية كحق من حقوقه و ليس بوصفها منحة من الحاكم، و ذلك سيدفع بمسار التنمية من جديد و يساعد على خلق المناخ السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي المناسب لإطلاق مسيرة البناء المغربي بعد عقود من التعثر، باعتبار الممارسة الديمقراطية تساعد على وضع الأسس الضرورية و توفر المناخ المناسب للاندماج.

إن بناء اتحاد المغرب العربي يحتاج إلى مشاركة جميع الأطراف السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية،[1] بقدر كبير من الفاعلية و الحيوية، و قدرا من حرية الإرادة و الحركية. فالانفتاح على مؤسسات المجتمع المدني في الإطار المغاربي سيساعد على إعطاء حيوية لأنشطة الاتحاد و توفير نسيج مجتمعي داعم لهذا الاتحاد، بوصفه حلقة الوصل بين مواطني أقطار المغرب العربي و مؤسسات الاتحاد و أنشطته.

المطلوب اليوم من مؤسسات المجتمع المدني أن تقوم بدور فعال في البناء المغاربي، بعد أن أصبحت الأوضاع السياسية تسمح لها بذلك، في ظل مسارات الانتقال الديمقراطي الذي تعرفها أقطار المغرب العربي.

1- يمكن هنا أخذ الدرس من تجربة الاتحاد الأوروبي الذي ساعدته ديمقراطية أنظمته على استمرار تجربته و وصولها إلى أهدافها، لإتاحتها الفرصة لمشاركة كافة القوى السياسية و الاجتماعية والاقتصادية و الثقافية فيها، في حين تعثرت فيه آخر محاولة الاندماج المغاربي المتمثلة في تجربة الاتحاد، لاحتكارها من طرف المؤسسات الرسمية كما في التجارب السابقة، حيث احتكرت الجهات الرسمية في أقطار المغرب العربي، كل أنواع المسؤوليات و همشت إلى حد كبير دور المواطن و مؤسسات المجتمع المدني، و قد ساعد في ذلك ضعف هذه المؤسسات, من حيث التنظيم و الممارسة و افتقارها إلى البنى التنظيمية و حرمانها من إبلاغ رسالتها إلى الجمهور عبر وسائل الإعلام العمومية.

خاتمة

خاتمة

يبرز التكامل المغاربي كحقيقة يفرض نفسه، فهو اتحاد يجسد العمق الحضاري و التاريخي للعلاقات المغاربية و المتتبع لمسار العلاقات المغاربية يجد أنها مرت بمراحل متعددة ترجع جذورها إلى الحقبة الاستعمارية.

لقد عرفت المرحلة السابقة لتأسيس اتحاد المغرب العربي بعد معاهدة مراكش في 1989 محاولات عديدة للعمل الوحدوي، فقبل 1962 كانت وحدة العمل النضالي ضد المستعمر وليس وحدة المصير، فيما بعد كانت هناك مجموعة من الظروف الدولية دعمت عملية التكتل، إلا أنه تعثر و هذا راجع للمشاكل التي عرفتها المنطقة كمشكلة الحدود و قضية الصحراء. فكان لابد من دفع عملية الاتحاد عن طريق المجتمع المدني الذي يتكون من مؤسسات يدخلها الأفراد طواعية إيمانا منهم بقدرتها على التعبير عن مصالحها وحمايتها، والدعوة إلى بناء مغرب الشعوب إيمانا بالحوار و قبول الرأي الآخر، و التواصل بين مختلف الفعاليات الثقافية و الاجتماعية و المهنية و الاقتصادية، و توفير المناخ اللازم لتنشيط العمل الجمعوي.

و على الرغم من كون اتحاد المغرب العربي قد نشأ منذ ربع قرن من الزمن، و رغم أن أهدافه قد صاغها الزعماء الخمسة من أجل تحقيق رغبات الشعوب المغاربية، إلا أنه لابد أن نشير أن منظمات إقليمية ظهرت منذ أمد قريب و قطعت أشواطا كبيرة نحو التنمية و الوحدة، و الحال أن اتحاد المغرب العربي لم يراوح مكانه منذ الإعلان عن تأسيسه فلا هو قام بالدور الذي أنشئ من أجله و لا هو حاول التقريب بين الشعوب و تحقيق الوحدة الاقتصادية...، لذلك فإن البحث عن أسباب هذا الإخفاق يبقى من الأهمية بما كان من الناحية العملية و النظرية .

فعملياً، يبدو أن التجاذبات و التباينات السياسية بين النخب الحاكمة جعلت هذا المشروع الوحدوي حبيس القرارات و التوصيات المتراكمة و المؤسسات والهياكل المجمدة. و نظرياً، يبدو أن معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي قد تمت صياغتها بطريقة لا تحقق الأهداف المنشودة.

و بالتالي، يمكن الجزم باعتبار أن "الوحدة المغاربية" مشروع لم يكتمل بعد بفعل العديد من العوامل على الرغم من توفر الشروط الملائمة لذلك من مقومات فكرية، و ثقافية و دينية، و إيديولوجية، و التي كانت العامل الأساسي في بروز مفهوم الاتحاد المغاربي على عكس النموذج الأوربي الذي ركز على المدخل الاقتصادي كعامل مساعد في تجسيده، دون أن يعي ذلك غياب العوائق البنيوية في التعاون و التشارك، و هو ما يبرر الاتفاق الأوربي حول الدستور الموحد. لكن واقع الحال يتعارض مع التطلعات التاريخية و الآمال العميقة للشعوب المغاربية، كما الاتجاه المعاكس للشعارات و المبادئ المعلنة من طرف المسؤولين و الفاعلين السياسيين في البلدان الخمسة، فالاتحاد مازال افتراضيا في سياق إقليمي و دولي لا مكان و لا مهمة فيه، فبعد مرور 20 عاماً على تأسيسه تبقى الحصيلة متواضعة على كل المستويات في ظل هياكل الاتحاد.

و لذلك، يتعين على الدول المغاربية أن تخرج الاتحاد المغاربي من عالم الافتراض إلى عالم الواقع و تجعل منه كياناً إقليمياً قائماً بحد ذاته، فالمسألة مسألة قناعة سياسية، لأن التحديات الكثيرة لا تؤدي حتماً و لا دوماً إلى استجابة في المستوى المطلوب.

فعلى الصعيد السياسي القانوني، فإنه يجب العمل على تحقيق انتظام القمم المغاربية، وعقد الاجتماعات الطارئة بطلب من أي دولة عضو في الاتحاد و العمل على توسيع قاعدة مجلس الشورى المغاربي، و اعتماد طريقة الانتخابات لا التعيين، و تحديد ميادين التنسيق الداخلية و الخارجية بحيث تكون القرارات ملزمة لأقطار الاتحاد المغاربي كافة، و العمل على تنشيط دور الهيئة القضائية المغاربية و العمل على إلغاء التمثيل الدبلوماسي بين أقطار دول المغرب و الاستعاضة عنه بالاتصال المباشر عن طريق المؤسسات الاتحادية القائمة، والعمل على حل المشكلات القائمة و في مقدمتها مشكلة الصحراء الغربية و اعتماد المرونة و عدم التشدد في الوصول إلى اتفاق بالنظر إلى أن الوحدة ستقوم. و حل المشكلات الحدودية وفق منطق الفهم و التبادل و الثقة المشتركة بالعمل الموحد لهذه الأقطار، و محاولة ترتيب البيت في بعض الدول مثل تونس و ليبيا و مساعدتها على تجازوا الأزمة الراهنة خاصة في ليبيا..

و من أجل تحقيق الضمانة و الاستمرارية و التطور في العمل الوحدوي لا بد أن يؤخذ الاتجاه الشعبي بشقيه السياسية و الاجتماعي مكانته و دوره بفاعلية لبناء المغرب العربي من خلال تفعيل دور النقابات و تأسيس المنظمات الجماهيرية المغربية الموحدة و إشراكها في العمل السياسي و باقي المجالات...

و على الصعيد الاقتصادي، لا بد أن يوحد الفاعلون الاقتصاديون جهودهم للضغط على السلطات من أجل فتح الحدود و إزالة التأشيرات و تسهيل تنقل البضائع و السلع عن طريق إنشاء مصاريف و مقاولات و إقامة شركات مختلطة للنقل البري و الجوي و البحري و السعي إلى تكثيف حركة الشاحنات و الحافلات و القطارات و إنجاز ما يستوجبه ذلك من طرق معبدة و سكك حديدية لنقل المسافرين و السلع.

أما على الصعيد الجمعوي و الثقافي، فإن ثمة عامل ضغط شديد المفعول يمكن توسله كذلك لدفع الأنظمة إلى إزاحة العراقيل التي تضعها على طريق التواصل و التكامل و الاندماج المغاربي. و يتمثل هذا العامل في توعية و تعبئة و استنهاض كافة هيئات المجتمع المدني و السياسي، من نقابات، اتحادات للإعلاميين، الكتاب، الفنانين، النساء، الطلاب، الوداديات، الجمعيات الرياضية، رجال الدين، قادة الرأي و رجال المال و الأعمال، إضافة إلى الأحزاب السياسية و البرلمانيين ... لكي يمارسوا كل من موقعه ضغوطا متنامية و قوية المفعول على الحكومات المغاربية الحالية لحملها على انتهاج سياسات رامية إلى توسيع وتعزيز اندماج الفضاء المغاربي على كافة الأصعدة ، و الارتقاء بقدراته التنافسية و تأهيله لمواجهة متطلبات العولمة و إكراهات الليبرالية المتوحشة الساحقة، الشيء الذي من شأنه أن يضع حداً لسياسات تفويت الفرص و هدر الإمكانيات، حيث أنه بات من المؤكد أن الامتناع عن اندماج الفضاء المغاربي يمثل خسارة كبيرة بالنسبة للشعوب المغاربية (أسماها البعض كلفة اللا مغرب)، تتراوح بين 2 و 3 % من الناتج القومي المغاربي أي ما يناهز 9 مليارات دولار، علما أن بإمكان هذا المبلغ لو لم يتم هدره، أن يساهم في تطوير و تحديث عدة قطاعات

اقتصادية من شأنها أن تساعد على تشغيل جزء من المليون شاب(ة) من الذين يلجون سوق العمل سنويا على مستوى الاتحاد.

و على الصعيد الجيو-إستراتيجي، فإن ثمة سبيلا ناجعا خليقا هو الآخر أن يجعل الأنظمة المغاربية المتلكئة تذعن لقبول اتخاذ الإجراءات الملائمة لإزاحة العراقيل و العقبات المقيدة لعملية اندماج الاتحاد، ألا و هو التدخل الممنهج للأحزاب السياسية و الفاعلين الاقتصاديين و الهيئات الجمعوية و الأوساط الأكاديمية لدى الشركاء الأجانب لبلدان المغرب العربي، خاصة الاتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة الأميركية، الذين يرغبان، من منطلق مصالحهما الخاصة، في قيام اتحاد مغاربي مندمج و فعال، و ذلك بغية ترسيخ قناعتهما أن تكثيف مبادلاتهما التجارية مع فضاء مغاربي موحد و مندمج، سيكون أجدر بتأمين بلدانهما من مضاعفات الهجرة السرية و تداعيات الإرهاب، و انعدام الأمن ضمن الفضاءين المغاربي و الساحل الصحراوي، كون ذلك يمر حتما بقيام كيان متماسك منسجم و مندمج اقتصادياً و اجتماعياً ومستقر سياسياً يتمثل في اتحاد المغرب العربي المفعل حقيقة لا مجازا.

و بهذا، يمكن القول أن اتحاد المغرب العربي يمر نتيجة لتداعيات الربيع العربي بمرحلة تفكيك وإعادة بناء سيخرج منها بملامح جديدة ربما يصعب تبين قسماتها بكل وضوح في الوقت الراهن لكنها بالتأكيد ستكون مغايرة للملامح التي كان يتسم بها فيما مضى.

و أخيراً، فإن نجاح العمل الوحدوي في المغرب العربي، لا يكون إلا بالعودة إلى المشاركة الشعبية الفاعلة و الضامنة للمشروع الوحدوي، و أن تلازم الاتجاهين الرسمي و الشعبي كفيل بإنجاح الخطوات في سبيل العمل الموحد في المغرب العربي المعاصر. و كلنا أمل أن تكون بداية لبناء مغرب عربي حقيقي توحد فيه العملة، و ترفع الحواجز الجمركية... و يصبح بذلك المغرب العربي تكتلا إقليميا يضاهي باقي التكتلات الإقليمية التي توجد بالمنطقة.

ملحق

إعلان قيام اتحاد المغرب العربي

بسم الله الرحمن الرحيم

إعلان عن قيام اتحاد المغرب العربي

إن صاحب الجلالة الحسن الثاني ملك المملكة المغربية.

وفخامة السيد زين العابدين بن علي رئيس الجمهورية التونسية،

وفخامة السيد الشاذلي بن جديد رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

وقائد ثورة الفاتح من سبتمبر العظيم العقيد معمر القذافي، الجماهيرية العربية الليبية الاشتراكية العظمى،

وفخامة العقيد معاوية ولد سيدي أحمد الطايع رئيس اللجنة العسكرية للخلاص الوطني، رئـيس الدولـة للجمهورية الإسلامية الموريتانية.

ـ انطلاقاً مما يجمع شعوبنا من وحدة الدين واللغة والتاريخ ووحدة الأماني والتطلعات والمصير.

ـ واستلهاماً من أمجاد أسلافنا الذين ساهموا في إشعاع الحضارة العربية الإسلامية وإثراء نهضة ثقافيـة وفكرية كانت خير سند للكفاح المشترك من أجل الحرية والكرامة.

ـ وتجسيداً لإرادتنا المشتركة التي عبرنا عنها في قمة زرالدة بالجزائر. والتي شكلت انطلاقـة جديـدة للبحث عن أفضل السبل والوسائل المؤدية إلى بناء صرح المغرب العربي.

ـ ووعياً منا أن تحقيق أماني شعوبنا وتطلعاتها إلى الوحدة يستلزم تظافر الجهود وإقامة تعاون فعال بين دولنا وتكامل مضطرد في مختلف المجالات.

ـ ونظراً لأن ما يحدث من تحولات وما يتم من ترابط وتكامل على الصعيد الدولي بصفة عامـة، ومـا تواجهه دولنا وشعوبنا من تحديات في الميادين السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية بـصفة خاصـة، يتطلب منا المزيد من التآزر والتضامن وتكثيف الجهود من أجل الوصول إلى الهدف المنشود.

ونظراً لما نلمسه من ملح الحاجة إلى تظافر جهود دولنا في جميع المجالات وإلى توفير تنسيق كامل في سياساتنا ومواقفنا واختياراتنا الاقتصادية والاجتماعية.

ـ ولكون تجمعنا سيجعل من منطقتنا موطن سلام ومرفأ أمن، مما سيمكنها من المزيد من الإسهام فـي تقوية أواصر التعاون والسلم الدوليين.

ـ وإذ نعلن عن إرادتنا الراسخة في توطيد أسس العدل والكرامة لـشعوبنا وإحقـاق الحقـوق الفرديـة والجماعية في أوطاننا، استلهاماً من أصالتنا الحضارية وقيمنا الروحية.

ـ وسيراً على النهج الذي سارت عليه مشاريع الوحدات الجهوية عبر العالم وما تميزت به مـن تـدرج على خطوات رصينة متأنية وما طبع تخطيطها من عقلانية.

ـ واعتباراً لأن ما تتوفر عليه بلدان المغرب العربي من إمكانات بشرية وطبيعية واسـتراتيجية تؤهلهـا لمواجهة هذه التحديات ومواكبة التطورات المرتقبة في العقود المقبلة.

ـ وإيماناً منا بأن قيام اتحاد المغرب العربي سيعزز كفاح الشعب العربي الفلسطيني من أجـل التحريـر واستعادة كافة حقوقه الوطنية الثابتة.

ـ واقتناعاً منا بأن كياناً مغاربياً متطوراً سيمكن دولنا من دعم العمل المشترك مع باقي الدول الإفريقيـة وازدهارها.

ـ واعتباراً لكون اتحاد المغرب العربي هو الإطار الأمثل لتحقيق إرادة شعوبنا في توثيق الروابط مـع كافة الشعوب الصديقة ودعم المنظمات والتجمعات الدولية التي تنتمي إليها دولنا.

ـ ولأن بناء التعاون الدولي ودعم السلام العالمي يفرضان قيام وحدات جهوية يرتكـز عليهـا لتمتـين صرحها وتحصينه.

ـ واستجابة لتطلعات شعوبنا وإدراكاً لدقة المرحلة الحاضرة ووعياً منا بالمسؤولية التاريخية الملقاة على عاتقنا.

ـ وإذ نؤكد تشبثنا بمقوماتنا الروحية وأصالتنا التاريخية، والانفتاح على الغير وتعلقنا بمبـادئ الفـضيلة الدولية.

نعلن بمعونة الله وباسم شعوبنا عن قيام اتحاد المغرب العربي مجموعـة متكاملـة متظـافرة الارادات، متعاونة مع مثيلاتها الجهوية، وكتلة متراصة للمساهمة في إثراء الحوار الدولي، مـصممة علـى مناصـرة المبادئ الخيرة، ومعبئة شعوبها بما لها من امكانات لتعزيز استقلال أقطار اتحاد المغرب العربـي وصـيانة مكتسباتها، وللعمل مع المجموعة الدولية لإقامة نظام عالمي تسود فيه العدالة والكرامـة والحريـة وحقـوق الإنسان ويطبع التعاون الصادق والاحترام المتبادل علاقاته.

وتحقيقاً لهذه الأهداف أبرمنا المعاهدة التي تحدد مبادئ الاتحاد وأهدافه وتضع هياكله وأجهزته.

حرر بمدينة مراكش يوم الجمعة الأبرك عاشر رجب الفرد 1409 هـ الموافق لـ 17 فبراير 1989م.

عن الجمهورية التونسية
زين العابدين بن علي

عن الجمهورية المغربية
الحسن الثاني

عن الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
الشاذلي بن جديد

عن الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى
معمر القذافي

عن الجمهورية الاسلامية الموريتانية
معاوية ولد سيدي أحمد الطايع

■■

معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي

بسم الله الرحمن الرحيم

معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي

إن صاحب الجلالة الحسن الثاني ملك المملكة المغربية

وفخامة السيد زين العابدين بن علي رئيس الجمهورية التونسية،

وفخامة السيد الشاذلي بن جديد رئيس الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،

وقائد ثورة الفاتح من سبتمبر العظيم العقيد معمر القذافي، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشـتراكية العظمى.

وفخامة العقيد معاوية ولد سيدي أحمد الطايع رئيس اللجنة العسكرية للخلاص الوطني، رئـيس الدولـة للجمهورية الإسلامية الموريتانية،

إيماناً منهم بما يجمع شعوب المغرب العربي من أواصر متينة قوامها الاشتراك في التاريخ والدين واللغة.

واستجابة لما لهذه الشعوب وقادتها من تطلع عميق ثابت إلى إقامة اتحاد بينها يعزز مـا يربطهـا مـن علاقات، ويتيح لها السبل الملائمة لتسير تدريجياً نحو تحقيق اندماج أشمل فيما بينها.

ووعياً منهم بما سيترتب على هذا الاندماج من آثار تتيح لاتحاد المغرب العربي أن يكتسب وزناً نوعيـاً يسمح لـه بالمساهمة الفعالة في التوازن العالمي وتثبيت العلاقات السلمية داخل المجتمع الـدولي واسـتتباب الأمن والاستقرار في العالم.

وإدراكاً منهم أن إقامة اتحاد المغرب العربي تتطلب تحقيق انجازات ملموسة ووضع قواعد مشتركة تجسم التضامن الفعلي بين أقطاره وتؤمن تنميتها الاقتصادية والاجتماعية.

وتعبيراً عن عزمهم الصادق على العمل من أجل أن يكون اتحاد المغرب العربي سـبيلاً لبنـاء الوحـدة العربية الشاملة ومنطلقاً نحو اتحاد أوسع يشمل دولاً أخرى عربية وأفريقية.

اتفقوا على ما يلي:

المادة الأولى

ينشأ بمقتضى هذه المعاهدة اتحاد يسمى اتحاد المغرب العربي.

المادة الثانية

يهدف الاتحاد إلى:

ـ تمتين أواصر الأخوة التي تربط الدول الأعضاء وشعوبها بعضها ببعض.

- تحقيق تقدم رفاهية مجتمعاتها والدفاع عن حقوقها.
- المساهمة في صيانة السلام القائم على العدل والإنصاف
- نهج سياسة مشتركة في مختلف الميادين.
- العمل تدريجياً على تحقيق حرية تنقل الأشخاص وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال فيما بينها.

المادة الثالثة

تهدف السياسة المشتركة المشار إليها في المادة السابقة إلى تحقيق الأغراض التالية:

- في الميدان الدولي: تحقيق الوفاق بين الدول الأعضاء وإقامة تعاون دبلوماسي وثيق بينها على أساس الحوار.
- في ميدان الدفاع: صيانة استقلال كل دولة من الدول الأعضاء.
- في الميدان الاقتصادي: تحقيق التنمية الصناعية والزراعية والتجارية والاجتماعية للـدول الأعـضاء واتخاذ ما يلزم لتخاذه من وسائل لهذه الغاية، خصوصاً بإنشاء مشروعات مشتركة وإعـداد بـرامج عامة ونوعية في هذا الصدد.
- في الميدان الثقافي: إقامة تعاون يرمي إلى تنمية التعليم على اختلاف مستوياته وإلى الحفاظ على القيم الروحية والخلقية المستمدة من تعاليم الإسلام السمحة وصيانة الهوية القومية العربية واتخاذ ما يلـزم اتخاذه من وسائل لبلوغ هذه الأهداف، خصوصاً بتبادل الأساتذة والطلبة وإنشاء مؤسـسات جامعيـة وثقافية ومؤسسات متخصصة في البحث تكون مشتركة بين الدول الأعضاء.

المادة الرابعة

- يكون للاتحاد مجلس رئاسة يتألف من رؤساء الدول الأعضاء، وهو أعلى جهاز فيه.
- تكون رئاسة المجلس لمدة ستة أشهر بالتناوب بين رؤساء الدول الأعضاء.

المادة الخامسة

- يعقد مجلس رئاسة الاتحاد دوراته العادية كل ستة أشهر وله أن يعقد دورات اسـتثنائية كلمـا دعـت الحاجة إلى ذلك.

المادة السادسة

- لمجلس الرئاسة وحده سلطة اتخاذ القرار، وتصدر قراراته بإجماع أعضائه.

المادة السابعة

- للوزراء الأول للدول الأعضاء أو من يقوم مقامهم أن يجتمعوا كلما دعت الضرورة إلى ذلك.

المادة الثامنة

- يكون للاتحاد مجلس لوزراء الخارجية يحضر دورات مجلس الرئاسة وينظر فيما تعرضه عليه لجنـة المتابعة واللجان الوزارية المتخصصة من أعمال.

المادة التاسعة

- تعين كل دولة عضواً في مجلس وزرائها أو لجنتها الشعبية العامة يختص بشؤون الاتحاد، تتكون منهم لجنة لمتابعة قضايا الاتحاد تقدم نتائج أعمالها إلى مجلس وزراء الخارجية.

المادة العاشرة

- يكون للاتحاد لجان وزارية متخصصة ينشئها مجلس الرئاسة ويحدد مهامها.

المادة الحادية عشر

- يكون للاتحاد أمانة عامة تتركب من ممثل عن كل دولة عضو، وتمارس الأمانة العامة مهامها في الدولة التي تتولى رئاسة دورة مجلس الرؤساء وتحت إشراف رئيس الدورة الذي تتكفل دولته بتغطية نفقاتها.

المادة الثانية عشر

- يكون للاتحاد مجلس شورى يتألف من عشرة أعضاء عن كل دولة يقع اختيارهم من قبل الهيئات النيابية للدول الأعضاء أو وفقاً للنظم الداخلية لكل دولة.
- يعقد مجلس الشورى دورة عادية كل سنة كما يعقد دورات استثنائية بطلب من مجلس الرئاسة.
- يبدي مجلس الشورى رأيه فيما يحيله عليه مجلس الرئاسة من مشاريع قرارات كما له أن يرفع لمجلس الرئاسة ما يراه من توصيات لتعزيز عمل الاتحاد وتحقيق أهدافه.
- يعد مجلس الشورى نظامه الداخلي ويعرضه على مجلس الرئاسة للمصادقة.

المادة الثالثة عشر

- تكون للاتحاد هيئة قضائية تتألف من قاضيين اثنين عن كل دولة تعينهما الدولة المعنية لمدة ست سنوات وتجدد بالنصف كل ثلاث سنوات، وتنتخب الهيئة القضائية رئيساً لها من بين أعضائها لمدة سنة واحدة.

تختص الهيئة بالنظر في النزاعات المتعلقة بتفسير وتطبيق المعاهدة والاتفاقيات المبرمة في إطار الاتحاد والتي يحيلها إليها مجلس الرئاسة أو إحدى الدول الأطراف في النزاع أو وفقاً لما يحدده النظام الأساسي للهيئة وتكون أحكام الهيئة ملزمة ونهائية.

- كما تقوم الهيئة بتقديم الآراء الاستشارية في المسائل القانونية التي يعرضها عليها مجلس الرئاسة.
- تعد الهيئة نظامها الأساسي وتعرضه على مجلس الرئاسة للمصادقة، ويكون النظام الأساسي جزءاً لا يتجزأ من المعاهدة.
- يحدد مجلس الرئاسة مقر الهيئة القضائية وميزانيتها.

المادة الرابعة عشر

- كل اعتداء تتعرض له دولة من الدول الأعضاء يعتبر اعتداء على الدول الأعضاء الأخرى.

المادة الخامسة عشر

- تتعهد الدول الأعضاء بعدم السماح بأي نشاط أو تنظيم فوق ترابها يمس أمن أو حرمة تراب أي منها أو نظامها السياسي.
- كما تتعهد بالامتناع عن الانضمام إلى أي حلف أو تكتل عسكري أو سياسي يكون موجهاً ضد الاستقلال السياسي أو الوحدة الترابية للدول الأعضاء الأخرى.

المادة السادسة عشر

- للدول الأعضاء حرية إبرام أية اتفاقات فيما بينها أو مع دول أو مجموعات أخرى ما لم تتناقض مع أحكام هذه المعاهدة.

المادة السابعة عشر

- للدول الأخرى المنتمية إلى الأمة العربية أو المجموعة الأفريقية أن تنضم إلى هذه المعاهدة إذا قبلت الدول الأعضاء ذلك.

المادة الثامنة عشر

- يتم تعديل أحكام هذه المعاهدة بناء على اقتراح من إحدى الدول الأعضاء ويصبح هذا التعديل نافذ المفعول بعد المصادقة عليه من طرف كافة الدول الأعضاء.

المادة التاسعة عشر

- تدخل هذه المعاهدة حيز التنفيذ بعد المصادقة عليها من قبل الدول الأعضاء وفقاً للاجراءات المعمول بها في كل دولة عضو.
- وتتعهد الدول الأعضاء باتخاذ التدابير اللازمة لهذا الغرض في اجل أقصاه ستة أشهر من تاريخ التوقيع على هذه المعاهدة.

حرر بمدينة مراكش يوم الجمعة الأبرك عاشر رجب الرفد 1409 هـ (1398 و.ر) الموافق لـ 17 فبراير (النوار) 1989م.

عن الجمهورية التونسية
زين العابدين بن علي

عن الجمهورية المغربية
الحسن الثاني

عن الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
الشاذلي بن جديد

عن الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى
معمر القذافي

عن الجمهورية الاسلامية الموريتانية
معاوية ولد سيدي أحمد الطايع

■■

الهيكل التنظيمي للاتحاد المغاربي

حددت معاهدة إنشاء الاتحاد الهيكل التنظيمي للاتحاد، من هيئات ومؤسساتكما أوضحت أسلوب عملها. ونصت على ذلك في المادة الرابعة حتى المادة الثالثة عشرة،

على النحو الآتي:

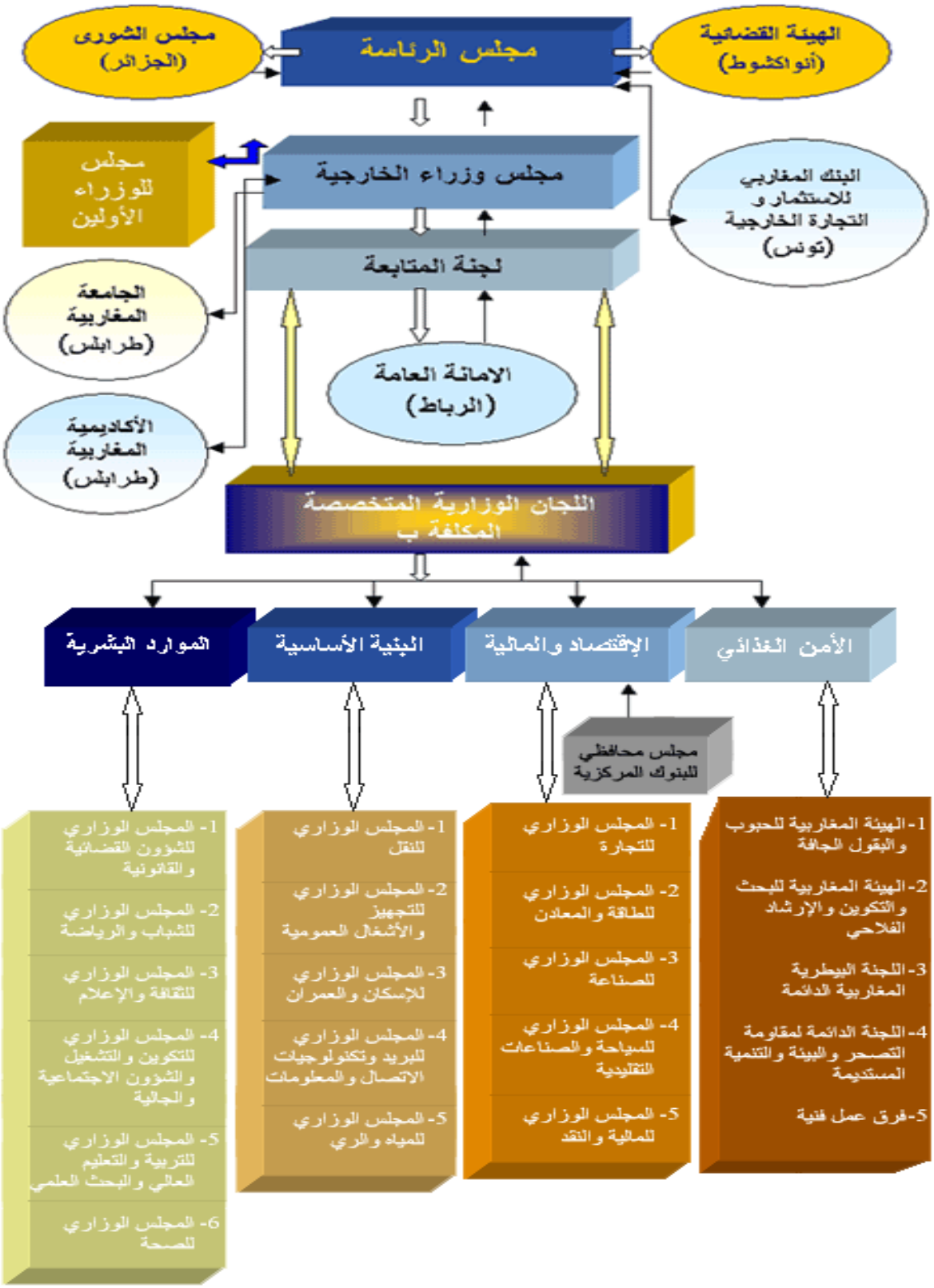

الهيكل التنظيمي للاتحاد المغاربي

الأجهزة الرئيسية للإتحاد

تتكون أجهزة الاتحاد حسب معاهدة الإنشاء من أجهزة تشريعية وتنفيذية وقضائية طبقا للمواد من 07 إلى 13 من معاهدة الانشاء.

أولا – مجلس الرئاسة

يتشكل من رؤساء البلدان الأعضاء وهو أعلى جهاز في الاتحاد، ولإجماع رؤساء الدول الأعضاء فقط سلطة اتخاذ القرار، ويتناوب رؤساء الدول الأعضاء على رئاسة المجلس لمدة سنة. (المادة

ثانيا – مجلس وزراء الخارجية

تتلخص مهمته في التحضير لدورات مجلس الرئاسة والنظر في اقتراحات لجنة المتابعة واللجان الوزارية المتخصصة وتنسيق السياسات والمواقف في المنظمات الإقليمية والدولية ويتألف المجلس من الوزراء وأمين اللجنة الشعبية المكلفين بالشؤون الخارجية في بلدان الاتحاد، ويشترط حضور جميع الأعضاء لصحة عقد دورته العادية أو الاستثنائية بدعوة من الرئاسة أو بناء على طلب أحد الأعضاء

ثالثا – لجنة المتابعة

هي تتألف من الأعضاء الذين تم تعيين كل واحد منهم في مجلس وزراء دولته أو لجنته الشعبية العامة لمتابعة شؤون الاتحاد، وتقوم لجنة المتابعة بمتابعة قضايا الاتحاد بصفة تكاملية مع بقية هيئات الاتحاد، وتعمل بالتنسيق مع بقية الهيئات لا سيما مع الأمانة العامة واللجان الوزارية المتخصصة تفاديا للازدواجية، بينما تعرض لجنة المتابعة نتائج أعمالها

رابعا – اللجان الوزارية المتخصصة

عمل مجلس رئاسة الاتحاد على إنشاء عدة لجان وزارية في قراره بتاريخ 1990/1/23 تقوم اللجان الوزارية المتخصصة بالتعاون مع لجنة المتابعة والأمانة العامة بوضع التصور للخطط والجداول الزمنية اللازمة لتنفيذ برنامج عمل الاتحاد المصادق عليه من طرف مجلس الرئاسة .

تتكون اللجان الوزارية المتخصصة من الوزارات والأمانات الشعبية المعنية حسب القطاعات التي تدخل في مهامها، كما تتفرع عن اللجان الوزارية المتخصصة مجالس وزارية قطاعية وفرق عمل حسب ما يقتضيه عملها، وعليها الاستعانة بذوي الخبرة والكفاءات المغاربية .

تعرض اللجان الوزارية المتخصصة نتائج أعمالها على مجلس وزراء الخارجية وتمارس نشاطها بالتنسيق مع لجنة المتابعة والأمانة العامة .

يكون لاتحاد المغرب العربي أربع لجان وزارية متخصصة هي :

– لجنة الأمن الغذائي

:تهتم بقطاعات الفلاحة والثروة الحيوانية، والمياه والغابات، والصناعات الفلاحية والغذائية، واستصلاح الأراضي، والصيد البحري، وتجارة المواد الغذائية، والبحث الزراعي والبيطري، والبيئة، ومؤسسات الدعم الفلاحي .

–لجنة الاقتصاد والمالية :

تهتم بميادين التخطيط، والطاقة، والمعادن، والتجارة، والصناعة، والسياحة، والمالية، والجمارك، والتأمين والمصارف وتمويل الاستثمار، والخدمات، والصناعة التقليدية .

–لجنة البنية الأساسية

تهتم بقطاعات التجهيز والأشغال العمومية، والإسكان والعمران، والنقل والمواصلات، والبريد، والري .

–لجنة الموارد البشرية :

تهتم بمجالات التعليم، والثقافة، والإعلام، والتكوين، والبحث العلمي، والشؤون الاجتماعية، والتشغيل، والرياضة، والشبيبة، والصحة، والعدل، والإقامة وتنقل الأشخاص، وشؤون الجالية المغاربية .

هيئات الإتحاد

أولا – الهيئة التنفيذية (الأمانة العامة)

للاتحاد أمانة عامة مقرها الرباط،

تتكون من أمين عام يعينه مجلس الرئاسة لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة،ومن عدد كاف من الموظفين ينتدبهم الأمين العام قدر الحاجة من بين مواطني الاتحاد على أساس الكفاءة والولاء لأهداف الاتحاد والتوزيع العادل بين الدول الأعضاء ووفقا للوائح الداخلية للأمانة العامة .

وتقوم الأمانة العامة بالمهام الأساسية التالية :

- العمل على تنفيذ قرارات مجلس رئاسة اتحاد المغرب العربي بالتنسيق مع سائر أجهزة الاتحاد .
- المساهمة في إعداد الخطط التنفيذية لبرنامج عمل الاتحاد بالتعاون مع لجنة المتابعة .
- إعداد البحوث والدراسات وتوفير المعلومات والوثائق، وإبداء الرأي المتخصص مع الاستعانة وعلى وجه الأولوية وعند الاقتضاء بالكفاءات المغاربية .
- إعداد التقارير الدورية حول التقدم الحاصل في بناء الاتحاد .
- الاضطلاع بأعمال السكرتارية لمجلس الرئاسة ومجلس وزراء الخارجية ولجنة المتابعة واللجان الوزارية المتخصصة بالتعاون مع البلد المضيف وتوثيق هذه الأعمال .
- حفظ وثائق ومستندات الرئاسة ومجلس وزراء الخارجية ولجنة المتابعة واللجان الوزارية المتخصصة ومجلس الشورى والهيئة القضائية وكل مستند رسمي للاتحاد بما فيها وثائق المصادقة على الاتفاقيات الجماعية المبرمة في إطار الاتحاد .
- العمل على التنسيق بين الأجهزة الاتحادية المتخصصة في المجالات الإعلامية والتوثيق، بهدف تكوين رصيد متطور من المعلومات الإحصائية والمرجعية عن الدول الأعضاء في مختلف القطاعات وأوجه نشاط العمل الاتحادي، وجعلها متاحة للممارسين .

- ربط الصلة بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية والأمانات العامة للتجمعات العربية لتحديد ميادين التعاون تعزيزا للعمل العربي المشترك، والتعاون مع التجمعات المماثلة الأفريقية والتجمعات والمنظمات الدولية الأخرى وذلك بالتنسيق مع أجهزة الاتحاد .
- ربط الصلة بالجمعيات الشعبية والمنظمات غير الحكومية لدعم مسيرة الاتحاد .

ثانيا – الهيئة التشريعية (مجلس الشورى)

يمثل مجلس الشورى الجهاز التشريعي للاتحاد.

يتألف من عشرين عضوا عن كل دولة عضو في الاتحاد يقع اختيارهم من الهيئات النيابية للدول الأعضاء أو وفقا للنظم الداخلية لكل دولة.

يبدي مجلس الشورى رأيه فيما يحيله عليه مجلس الرئاسة من مشاريع وقرارات.

له أن يرفع لمجلس الرئاسة ما يراه من توصيات لتعزيز عمل الاتحاد وتحقيق أهدافه

يتكون المجلس من اللجان الوزارية المتخصصة.

ثالثا– الهيئة القضائية

تتألف من قاضيين عن كل دولة تعيّنهما الدولة المعنية لمدة ست سنوات

يتم تجديد نصف الهيئة كل ثلاث سنوات

ينتخبرئيس الهيئة من بين أعضائها لمدة عام ومقرها نواكشوط .

تختصالهيئة القضائية بالنظر في النزاعات المتعلقة بتفسير وتطبيق المعاهدات والاتفاقيات المبرمة في إطار الاتحاد التي يحيلها إليها مجلس الرئاسة أو إحدى دول الأطراف في النزاع. تكون أحكام الهيئة ملزمة ونهائية.

تقوم كذلك بتقديم الآراء الاستشارية في المسائل القانونية التي يعرضها عليها مجلس الرئاسة .

رابعا– الأكاديمية المغاربية للعلوم

مقرها بطرابلس بليبيا وتهدف إلى:

- إقامة إطار للتعاون بين مؤسسات البحث العلمي والتكوين العالي في بلدان الاتحاد وبينها وبين المؤسسات المماثلة بالوطن العربي والبلدان الأجنبية.
- تطبيق سياسة بحث علمي وتكنولوجي مركزة على الجوانب التنموية المشتركة بين أقطار الاتحاد باعتبار الوسائل والإمكانيات المتوفرة.
- تمكين الباحثين في الاتحاد من المشاركة في تطوير العلوم واستيعاب التقنية وتوظيفها بطريقة مؤثرة في الأوساط العلمية والتقنية.
- الحد من هجرة الأدمغة المغاربية إلى البلدان الأجنبية وتوفير محيط علمي يسمح بإدماج المتخصصين في بلدان المغرب العربي وكذلك الباحثين المغاربيين المقيمين بالخارج.

خامسا– جامعة المغرب العربي

تتكون الجامعة من وحدات جامعية مغاربية موزعة على دول اتحاد المغرب العربي حسب مقتضيات مهمتها والإمكانيات المتوفرة في كل منها.

تهدف الجامعة المغاربية إلى تكوين طلبة السلك الثلاث والباحثين في المجالات ذات الأولوية التي يقرها مجلس إدارة الجامعة، ومقرها بطرابلس ليبيا .

سادسا– المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية

نشأ بناء على اتفاقية بين دول الاتحاد بتاريخ 1991/03/10، ومقره بتونس.

يهدف المصرف إلى:

- المساهمة في إقامة اقتصاد مغاربي مترابط ومندمج

- إعداد وإنجاز وتمويل المشاريع ذات المصلحة المشتركة الفلاحية والصناعية وغيرها في البلدان المغاربية
- تشجيع انسياب رؤوس الأموال وتوظفيها في المشاريع ذات الجدوى الاقتصادية والمردود المالي
- تنمية المبادلات التجارية والمدفوعات الجارية المترتبة عنها.

قمم الاتحاد

1- الدورة الأولى (قمة تونس)

عُقد في مدينة تونس أيام 24، 25، 26 جمادى الثانية 1410 الموافق 21، 22، 23 يناير 1990 بحضور:

أ. ملوك ورؤساء دول الاتحاد المغاربي، وهم:

الملك الحسن الثاني، ملك المملكة المغربية

الرئيس زين العابدين بن علي، رئيس الجمهورية التونسية.

الرئيس الشاذلي بن جديد، رئيس الجمهورية الجزائرية.

العقيد معمر القذافي، رئيس الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى.

ب. حضر الاجتماع الشيخ سيد أحمد ولد بابا، عضو اللجنة العسكرية للخلاص الوطني ووزير الشئون الخارجية ممثلاً عن الرئيس معاوية ولد سيدي أحمد الطايع رئيس الجمهورية الموريتانية .

ج. وزراء خارجية دول الاتحاد المغاربي والوفود المشاركة

ب. القرارات التي اتخذت في القمة

(1) قرار بخصوص تعديل معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي في بندها الحادي عشر

-الموافقة على أن تكون للاتحاد أمانة عامة قادرة، ينشئها مجلس الرئاسة ويحدد مهامها، كما يعين المجلس أميناً عاماً لها.

-قرار بخصوص تعديل الفقرة الأولى من المادة الثانية عشرة من معاهدة إنشاء اتحاد المغرب العربي (زيادة عدد أعضاء مجلس الشورى) : عدلت بموجب هذا القرار الفقرة الأولى من

المادة الثانية عشرة من معاهدة إنشاء الاتحاد، بحيث أصبح مجلس الشورى يتألف من عشرين عضواً عن كل دولة بدلاً من عشرة أعضاء.

- قرار إنشاء اللجان الوزارية المتخصصة لاتحاد المغرب العربي :شكل بموجب هذا القرار أربع لجان وزارية متخصصة، هي:

(أ) لجنة الأمن الغذائي

(ب) لجنة الاقتصاد والمالية

(ج) لجنة البنية الأساسية

(د) لجنة الموارد البشرية

- قرار بخصوص تنفيذ التوصيات الصادرة عن مجلس وزراء الخارجية: تمت المصادقة على التوصيات المتعلقة باللجان الوزارية القطاعية، والبرامج التنفيذية للاتحاد في مختلف المجالات.

- قرار بخصوص العلاقات بين اتحاد المغرب العربي، ومجلس التعاون لدول الخليج العربية، ومجلس التعاون العربي: أكد القرار على أهمية تعزيز التضامن داخل التجمعات العربية، وفى رحاب الجامعة العربية، من خلال التشاور بين أجهزة الاتحاد، وأجهزة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ومجلس التعاون العربي، بقصد تنظيم الحوار على جميع المستويات، من أجل تحديد ميادين التعاون، في المجالات المختلفة. وبهدف توثيق التعاون، وتكثيف التشاور حول القضايا المختلفة، لدعم العمل العربي المشترك وتعزيز فعالية دور الجامعة العربية.

- قرار بخصوص العلاقة بين اتحاد المغرب العربي والتجمعات الجهوية الأفريقية المماثلة : أكد القرار العزم على توطيد التعاون في الميادين الثقافية، وتعزيز الأخوة والتضامن، والإسهام في استتباب الأمن، والاستقرار، والرفاهية، ودفع عجلة التنمية.

- قرار بخصوص العلاقات بين اتحاد المغرب العربي والمجموعة الأوروبية : أكد مجلس رئاسة الاتحاد المغاربي على ضرورة شمولية العلاقات للجوانب السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية،

والثقافية، والتربوية، وتحديد الأهداف والنتائج التي يتوخاها كل طرف من العلاقات، التي يجب أن تتطور على أساس الندية ومراعاة المصلحة المشتركة. وأكد المجلس كذلك، على أهمية قضايا التعاون الاقتصادي لحماية شخصية الجالية المغاربية المغتربة، ورعاية مصالحها وتخفيف حدة التوتر في البحر المتوسط والمحيط الأطلسي، وحماية البيئة فيهما.

- قرار يدعو وزراء الخارجية والدفاع إلى وضع صيغة للتنسيق والتعاون في مجال الدفاع، ورفع تقرير عن ذلك إلى الدورة القادمة.

- قرار بخصوص مواعيد انعقاد الرئاسة: حدد مجلس الرئاسة انعقاد دوراته العادية خلال الشهرين الأول والسابع من كل سنة ميلادية، على أن تنتقل رئاسته إلى دولة من الدول الأعضاء في اليوم الأول من كلا الشهرين.

- قرار تكثيف الحوار السياسي بين دول الاتحاد، وتكليف مجلس وزراء الخارجية بمتابعة كافة القضايا الدولية ذات الاهتمام المشترك، والتشاور والتنسيق بشأنها.

- أنشأ المجلس الرئاسي للاتحاد، خلال دورة انعقاده في تونس، مجلساً للدفاع المشترك، لكنه لم يتمكن من إرساء قواعد لتعاون مشترك في مجال الأمن الإقليمي، نظراً لعدم وجود تصور مشترك لطبيعة التهديدات، التي تواجه الدول الخمس. وكذلك فإن الأجهزة المختصة بالتعاون الاقتصادي ظلت في مرحلة إعداد الدراسات والاستكشافات الأولية، فلم يدخل المشروع المغاربي بعد في مرحلة حاسمة.

الدورة الثانية (قمة الجزائر)

في نادى الصنوبر المعروف بقصر الأمم، في ضواحي مدينة الجزائر. في يومي 29، 30 من ذي الحجة وأول محرم 1411 هـ الموافق 21 - 23 يوليو 1990م. بحضور:

أ. ملوك ورؤساء دول الاتحاد المغاربي الخمسة وهم:

الملك الحسن الثاني، ملك المملكة المغربية.

الرئيس الشاذلي بن جديد، رئيس الجمهورية الجزائرية.

العقيد معمر القذافي، رئيس الجماهيرية العربية الليبية الاشتراكية العظمى.

الرئيس زين العابدين بن علي، رئيس الجمهورية التونسية.

الرئيس معاوية ولد سيدي أحمد الطايع، رئيس الجمهورية الموريتانية.

ب. وزراء خارجية دول الاتحاد المغاربي وأعضاء الوفود المشاركة

ج. القرارات التي اتخذت في القمة:

- قرار بخصوص مهام الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي ونظامها الأساسي
- النظام الداخلي لمجلس الشورى
- قرار باعتماد مبادئ وقواعد قيام الوحدة الجمركية بين دول الاتحاد، وقد اعتمدت بموجب هذا القرار الاتفاقيات التالية:

(أ) اتفاقية خاصة بتبادل المنتجات الفلاحية بين دول اتحاد المغرب العربي

(ب) اتفاقية خاصة بالحجر الزراعي بين دول اتحاد المغرب العربي

(ج) اتفاقية لتشجيع وضمان الاستثمار بين دول اتحاد المغرب العربي

(د) اتفاقية خاصة بتفادي الازدواج الضريبي، وإرساء قواعد التعاون المتبادل في ميدان الضرائب على الدخل، بين دول اتحاد المغرب العربي

(هـ) اتفاقية خاصة بالنقل البرى للمسافرين والبضائع والعبور

- قرار بإنشاء مؤسسات اتحادية: أنشئت بموجبه أربع مؤسسات اتحادية هي:

(أ) الجامعة المغاربية (جامعة المغرب العربي)

(ب) الأكاديمية المغاربية للعلوم

(ج) الهيئة المغاربية للحبوب والبقول الجافة

(د) الهيئة المغاربية للبحث والتكوين والإرشاد الفلاحي.

- صادق المجلس على توصيات مجلس وزراء الخارجية الخاصة بالبرامج التنفيذية، وأحال المقترحات الجديدة الواردة في توصيات مجلس الشورى على أجهزة الاتحاد.

د. ناقش أهم القضايا على الساحة العربية، ومنها:

(1) الحرب العراقية الإيرانية.

(2) القضية الفلسطينية واستمرار الدعم المادي والسياسي للانتفاضة.

(3) مشكلة الهجرة اليهودية إلى الأراضي العربية المحتلة.

(4) القضية اللبنانية

(5) الخطة التنفيذية للاتحاد والاتفاقيات التي تم توقيعها.

(6) استعراض قائمة المنتجات الفلاحية المعفاة من الإجراءات غير الجمركية

(7) استعراض النتائج والقرارات التي اتخذت في القمة.

الدورة الثالثة (قمة رأس لانوف) في الجماهيرية الليبية

في قاعة الحرية بمدينة راس لانوف في ليبيا. وفي يومي 24، 25 شعبان 1411 هـ الموافق 10، 11 مارس 1991م، بحضور:

أ. رؤساء دول الاتحاد المغاربي، عدا العاهل المغربي الملك الحسن الثاني، ملك المملكة المغربية، الذي مثله وزير خارجيته عبداللطيف الفيلالي.

ب. وزراء خارجية دول الاتحاد وأعضاء الوفود المشاركة

ج. القرارات التي اتخذت في القمة

– النظام الأساسي للهيئة القضائية :حدد القرار مقر الهيئة القضائية بالجمهورية الموريتانية، وأن لكل دولة عضو في الاتحاد تعيين قاضيين لمدة 6 سنوات على أن يجدد للهيئة في نهاية السنة الثالثة، وتعمل الهيئة بصفة دائمة، ولها ميزانية مستقلة.

- قرار باعتماد الاتفاقيات التي أعدت من قبل اللجان الوزارية المتخصصة، والتي توصلت إلى إعداد تسع اتفاقيات في مجال تنظيم التعاون بين دول الاتحاد، شملت المجالات التالية:

(أ) اتفاقية خاصة بالطب البيطري والتعاون في ميدان الصحة الحيوانية

(ب) اتفاقية إنشاء المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية

(ج) اتفاقية تجارية وتعريفية

(د) اتفاقية تعاون في المجال البحري

(هـ) اتفاق البريد

(و) اتفاق البريد السريع

(ز) اتفاقية الطرود البريدية

(ح) اتفاقية التعاون القانوني والقضائي

(ط) اتفاقية الضمان الاجتماعي

- أبدى المجلس موافقته المبدئية على مقترحات العقيد القذافي . رئيس الدورة . بخصوص دعم العمل الوحدوي وتعزيز أجهزة الاتحاد. وكلف مجلس وزراء الخارجية بدراسة هذه المقترحات، ووضع التوصيات الكفيلة بالوصول بها إلى مرحلة الإنجاز، على أن تُعرض النتائج في دورة مجلس الرئاسة القادمة.
- نظر المجلس في التوصيات المقدمة من مجلس الشورى، ورأى احالتها إلى اللجان الوزارية المتخصصة للاسترشاد بها.
- اعتمد المجلس توصية مجلس وزراء الخارجية المتعلقة بالبرامج التنفيذية، مؤكداً على الإسراع في تنفيذ قرارات مجلس الرئاسة بما يحقق حرية انتقال وإقامة مواطني المغرب العربي، وتأسيس اقتصاد مغاربي قادر على تحقيق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي، والعمل على رفع الحواجز الجمركية تمهيداً لقيام السوق المغاربية المشتركة.
- قرر المجلس أن يكون يوم العاشر من يونيه، من كل عام، مناسبة للاحتفال بيوم الشباب المغاربي.
- قرر المجلس عقد دورة استثنائية، نظراً للتطورات التي يشهدها الوضع العربي والدولي في الجماهيرية الليبية، بعد شهر رمضان المبارك 1411 هـ الموافق 1991 (خلال الرئاسة الليبية للاتحاد)

د. اشتمل البيان الختامي الصادر عن الدورة العادية الثالثة لمجلس رئاسة اتحاد المغرب العربي، رأس لانوف على ما يلي:

(1) إدانة تدفق اليهود إلى الأراضي العربية المحتلة، واستغلال إسرائيل لأزمة الخليج لتعزيز قدرتها في المنطقة العربية.

(2) مطالبة مجلس الأمن برفع الحصار الاقتصادي عن العراق، بعد انسحابه من الكويت.

(3) تأكيد الحرص على العلاقات بين الاتحاد والتجمعات الدولية المماثلة، سواء العربية أو الأفريقية أو الأوربية.

(4) اعتماد الاتفاقيات الخاصة بالتعاون في مجالات الطب البيطري والبريد والتعاون البحري.

(5) إقرار الاتفاقيات التجارية وقائمة المنتجات المحررة من القيود الجمركية، كما اعتمد الملامح الكبرى للإستراتيجية المغربية للتنمية المشتركة.

(6) اختيار اليوم العاشر من يونيه من كل عام يوماً للشباب المغربي، تخليداً لذكرى انطلاق اتحاد المغرب.

(7) استنكار أي محاولة للقضاء على منظمة التحرير الفلسطينية، واستنكار الحملة العدائية على منظمة التحرير، بهدف حرمان المنظمة من حقها في التحدث باسم الفلسطينيين.

هـ. أهم التوصيات التي صدرت عن القمة الثالثة:

(1) تأكيد دول المغرب العربي على استمرار كل من الكويت والعراق، في أداء دورهما البناء لتعزيز العمل العربي المشترك، وصيانة وحدة الأمة العربية واستقلالها وكرامتها.

(2) مطالبة مجلس الأمن والمجتمع الدولي برفع الحصار المفروض على العراق فوراً.

(3) التنبيه إلى مخاطر الانقسام والتجزئة في مؤسسات العمل العربي المشترك.

(4) التمسك بمبادئ وأهداف الجامعة العربية، والعمل من أجل تطوير مؤسساتها المشتركة بما يتلاءم ومتطلبات المرحلة.

(5) توجيه نداء إلى الأشقاء العرب للعمل من أجل تجاوز المحنة واستخلاص العبر منها، بإعادة الثقة بين أبناء الأمة العربية والعمل على لم الشمل ورأب الصدع.

(6) تجديد الدعم المطلق والتضامن التام مع الشعب الفلسطيني، والتأكيد على المساعي الدولية الخاصة لإيجاد حل للقضية الفلسطينية من خلال الشرعية الدولية والأمم المتحدة.

الدورة الرابعة (قمة الدار البيضاء المغربية)

في مدينة الدار البيضاء بالمملكة المغربية. يومي 6، 7 ربيع الأول 1412 هـ الموافق 15، 16 سبتمبر 1991م، بحضور:

أ. ملوك ورؤساء دول الاتحاد المغاربي، ما عدا الرئيس الليبي العقيد معمر القذافي.

ب. وزراء خارجية دول الاتحاد المغاربي الخمسة.

ج. أعضاء الوفود المشاركة.

د. القرارات التي اتخذت في القمة:

- تحديد مقرات المؤسسات المغاربية التي تم إنشاؤها، على النحو التالي:

(أ) مقر الأمانة العامة للاتحاد بالمملكة المغربية.

(ب) الأمين العام (دبلوماسي تونسي اسمه محمد عمامو)، وقد اختاره المجلس لمدة ثلاث سنوات.

(ج) مقر مجلس الشورى بالجمهورية الجزائرية.

(د) مقر الهيئة القضائية بالجمهورية الموريتانية.

(هـ) مقر المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية بالجمهورية التونسية.

(و) مقر الأكاديمية المغاربية للعلوم بالجماهيرية الليبية.

- قرار باعتماد توصية مجلس وزراء الخارجية بخصوص البرامج التنفيذية، والدعوة إلى مواصلة العمل من أجل تحقيق الأمن الغذائي، وتشجيع تبادل المنتجات الفلاحية بين بلدان المغرب العربي.
- قرار باعتماد مشاريع الاتفاقيات المقدمة إلى مجلس وزراء الخارجية من اللجان الوزارية المتخصصة.

هـ. اشتمل البيان الختامي على النقاط الآتية :

(1) عرض لأهم القرارات التي اتخذتها القمة بعد الإطلاع على تقارير مجلس وزراء الخارجية.

(2) إعراب المجلس عن قلقه العميق إزاء المضايقات التي تتعرض لها الجالية المغاربية المقيمة في أوروبا.

(3) دعوة مجلس وزراء الخارجية إلى إعادة تنشيط مؤسسات جامعة الدول العربية، من أجل التضامن وإعادة لم الشمل بين الأشقاء.

(4) تأييد المجلس المطلق للشعب الفلسطيني، وانتفاضته الباسلة من أجل ممارسة حقوقه الوطنية والشرعية، وإدانة التعنت الإسرائيلي وسياسة الاستمرار في الاستيطان في الأراضي المحتلة، ووضع حد لسيل الهجرة اليهودية المتدفق على فلسطين.

(5) الدعوة إلى رفع الحصار المفروض على الشعب، العراقي الشقيق، ويهيب بكل الأطراف المعنية حل المشاكل القائمة بينهما بالطرق السلمية

الدورة الخامسة (قمة نواكشوط الموريتانية)

في مدينة نواكشوط، عاصمة الجمهورية الموريتانية. يومي 15 . 16 جمادى الأولى 1413هـ الموافق 10 -11 نوفمبر 1992م، بحضور:

أ. ملوك ورؤساء دول الاتحاد وهم:

(1) الملك الحسن الثاني، ملك المملكة المغربية.

(2) الرئيس زين العابدين بن علي، رئيس الجمهورية التونسية.

(3) الرئيس معاوية ولد سيدي أحمد الطايع، رئيس الجمهورية الموريتانية.

ب. تخلف عن الحضور كل من الرئيس الليبي معمر القذافي، والرئيس الجزائري السابق(الشاذلي بن جديد) نظراً للتغيرات التي حدثت في الجزائر، ومثلهما:

(1) سفير ليبيا في المغرب.

(2) الرئيس علي كافي، رئيس المجلس الأعلى للدولة في الجزائر.

ج. وزراء خارجية دول الاتحاد المغاربي، عدا وزير خارجية المغرب،(الدكتور عبد اللطيف الفيلالي)، وأمين لجنة الشؤون الخارجية الليبية.

د. أعضاء وفود دول الاتحاد المغاربي.

هـ. جدول أعمال القمة

أهم بنوده:

(1) مناقشة مشروع إقامة منطقة التبادل الحر.

(2) مناقشة مشروع اعتماد بطاقة شخصية موحدة.

(3) مناقشة مشاكل الأمن (ذات العلاقة بالنزاع في الصحراء الغربية).

و. القرارات التي اتخذت في القمة

- قرار بتعديل المادتين الرابعة والخامسة من معاهدة إنشاء الاتحاد بخصوص انعقاد الجلسات الدورية لمجلس الرئاسة، على النحو الآتي:

(أ) تنص المادة الرابعة المعدلة على أن:(يكون للاتحاد مجلس تكون رئاسته لمدة سنة واحدة بالتناوب بين رؤساء الدول الأعضاء).

(ب) تنص المادة الخامسة المعدلة على أن:(يعقد مجلس رئاسة الاتحاد دوراته العادية مرة كل عام، وله أن يعقد دورات استثنائية كلما دعت حاجة إلى ذلك).

- قرار بالتوقيع على الاتفاقيات التالية:

(أ) الميثاق المغاربي حول حماية البيئة والتنمية المستديمة

(ب) اتفاقية حول التنظيم القضائي الموحد بين دول اتحاد المغرب العربي

(ج) اتفاقية التعاون الثقافي بين دول اتحاد المغرب العربي

(د) اتفاقية خاصة بالاعتراف المتبادل برخص القيادة بين دول اتحاد المغرب العربي

(هـ) النظام الموحد للتأهيل بالمعاهد القضائية في دول اتحاد المغرب العربي

(و) اتفاقية تنظيم الصفقات العمومية، في مجال التجهيز والأشغال العمومية بين دول اتحاد المغرب العربي

(ز) تعليمة رقم 6، تحدد شروط صناعة الأدوية البيطرية واستيرادها وعرضها، بالجملة، داخل دول اتحاد المغرب العربي

(ح) تعليمة رقم 7، تحدد الشروط الصحية البيطرية، لاستيراد الأبقار الحية من البلدان غير الأعضاء في اتحاد المغرب العربي

(ط) جائزة المغرب العربي للإبداع الثقافي

- قرار بتحديد مقرات الأجهزة ومؤسسات الاتحاد.

- قرار بتعيين الأمين العام لاتحاد المغرب العربي.
- قرار بالمصادقة على تعديل النظام الداخلي لمجلس الشورى.

ز. شمل البيان الختامي النقاط التالية :

(1) تأكيد المجلس من جديد قلقه بخصوص الحظر والقيود المفروضة على ليبيا، والأضرار التي لحقت بالشعب الليبي.

(2) تنديد المجلس بالإرهاب والتطرف، بجميع أشكالهما في المنطقة، والتأكيد على أهمية التنسيق والتعاون، بين الدول الأعضاء، لمواجهة وتطويق هذه الظاهرة الخطيرة.

(3) إعراب المجلس عن أمله في تكثيف الجهود بغية الوصول إلى حل سلمى وعادل للقضية الفلسطينية.

(4) تأكيد المجلس قلقه بشأن بمعاناة الشعب العراقي، من جراء الحظر الدولي، الذي ألحق أضراراً بالغة بالأطفال والمسنين.

الدورة السادسة (قمة تونس)

تعثرت مسيرة الاتحاد المغاربي خلال الشهور الأولى من عام 1994، بسبب:

- الأوضاع المتردية في الجزائر
- فتور العلاقات الثنائية فيما بين بلدان الاتحاد بصفة عامة، باستثناء العلاقات بين تونس والجزائر التي اكتسبت بعداً جديداً من خلال التنسيق، بين البلدين، لمواجهة الحركات الإسلامية في كل منها. وانعكس ذلك في التأجيل المتكرر للقمة المغاربية منذ ديسمبر 1993. حتى أمكن عقدها أخيراً في أبريل 1994.
- أزمة لوكربي التي نشبت بين ليبيا وبين الدول الغربية سبباً في عرقلة الجهود المشتركة، على مستوى الاتحاد، في مجال الحوار مع الاتحاد الأوروبي، خصوصاً دوله المطلة على البحر المتوسط

(1) ملوك ورؤساء دول الاتحاد:

في مدينة تونس، وفي يومي 2-3 أبريل 1994 م، بحضور:

(أ) الرئيس التونسي، زين العابدين بن علي.

(ب) الرئيس الجزائري، الأمين زروال.

(ج) الرئيس الموريتاني، معاوية ولد سيدي أحمد الطايع.

(2) تخلف عن الحضور كل من الملك الحسن الثاني، والعقيد معمر القذافي، وأرسلا ممثلين عنهما:

(أ) محمد كريم العمراني، رئيس وزراء المغرب، ممثلاً عن الملك الحسن الثاني.

(ب) الرائد الخويلدي الحميدي، عضو القيادة الليبية، ممثلاً عن العقيد معمر القذافي.

(3) وزراء خارجية دول الاتحاد الخمسة وأعضاء الوفود.

(4) حضر الجلسة الرئيس الفلسطيني، ياسر عرفات.

القرارات التي اتخذت في القمة

- قرار بإنشاء كل من الاتحاد المغاربي للرياضة، والوكالة المغاربية لسياحة الشباب.
- قرار بتعديل المادة الثانية عشرة من معاهدة مراكش، بزيادة عدد أعضاء مجلس الشورى من مائة إلى 150 عضواً، بواقع ثلاثين عضواً عن كل دولة من الدول الأعضاء.

(ج) كما اعتمد المجلس عدداً من الاتفاقيات والوثائق شملت:

اتفاقية تعاون إداري متبادل للوقاية من المخالفات الجمركية.

بروتوكول خاص بشهادة المنشأ.

بروتوكول خاص بتطبيق الرسم التعويضي الموحد بنسبة 17.5%.

اتفاق بشأن إنشاء لجنة مغاربية للتأمين وإعادة التأمين.

اتفاق بشأن تبادل المتكونين بين إدارات البريد والاتصالات.

اتفاق بشأن تبادل الخبراء والمتخصصين بين إدارات البريد والاتصالات.

اتفاق بشأن الإنتاج السينمائي المشترك.

اتفاق بشأن المجلس المغاربي لدور الكتب الوطنية.

إعلان خاص بشأن منطقة التبادل الحر المغاربية.

تعليمة رقم (8) تحدد الشروط الصحية البيطرية.

نظام إسناد جائزتي اتحاد المغرب العربي في مجال الهندسة المعمارية والبناء.

تناول البيان الختامي الصادر في 3 أبريل 1994 في تونس النقاط التالية :

(أ) تأكيد رؤساء مجلس الاتحاد المغاربي عزمهم على العمل، من أجل إشاعة روح التعاون والتضامن بين مختلف الأمم، ونبذ كل مظاهر الإرهاب والتطرف، واحترام سيادة الدول.

(ب) تأكيد دول الاتحاد تضامنها مع ليبيا، في أزمتها مع بعض الدول الغربية، وتأييد المبادرات التي تقدمت بها ليبيا لإيجاد حل لهذه الأزمة.

(ج) تأكيد المجلس وقوفه إلى جانب الشعب الفلسطيني من أجل استرداد حقوقه المشروعة، وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس.

(د) أدانه المجلس الجريمة البشعة التي قُتل فيها عشرات من الفلسطينيين، في الحرم الإبراهيمي في الخليل، في فبراير الماضي.

(هـ) تأكيد المجلس تمسكه بوحدة العراق وحرصه على تخفيف معاناة الشعب العراقي، وتأكيد احترامه لسيادة دولة الكويت وسلامة أراضيها، ودعوته إلى إيجاد حلول مقبولة لجميع الأطراف.

(و) أعرب المجلس عن قلقه العميق لتصاعد العنف، الذي يستهدف الجالية المغاربية المقيمة في الاتحاد الأوروبي، ودعوة المجلس الدول الأوروبية إلى اتخاذ الإجراءات الحازمة والكفيلة بالقضاء على هذه الظاهرة.

د. اتحاد المغرب العربي في عام 1995

شهد اتحاد المغرب العربي في بداية عام 1995، أولى أزماته، عندما أعلن جمعة الغزالي، أمين اللجنة الشعبية العامة للوحدة(وزير الوحدة) الليبي في 29 يناير، اعتذار ليبيا عن رئاسة الدورة السادسة للاتحاد. وبرَّر الوزير الليبي هذا الإعلان ، في أعقاب مؤتمر وزراء خارجية الاتحاد في الجزائر، بالموقف السلبي، الذي اتخذه الاتحاد إزاء العقوبات الدولية المفروضة على ليبيا منذ عام 1992، بسبب أزمة لوكربي. وتلا ذلك إرجاء انعقاد القمة المغاربية، التي كان من المقرر أن تعقد في الجزائر بسبب ظروفها الأمنية.

وقد شهد عام 1995، عدة اجتماعات مغاربية، منها اجتماع على هامش أعمال مؤتمر القمة الإسلامية في كوناكري. واجتماعان آخران في الجزائر في 27 و28 يناير و19 يونيه.

وعلى الرغم من هذه الاجتماعات، التي كشفت بطء سير العمل في الاتحاد المغاربي، عانى الاتحاد من مظاهر الجمود، وبات مهدداً بالتفكك في مواجهة التحديات التي تواجهها البلدان المغاربية، خلال عام 1995. وهي تحديات داخلية: تمثلت في انشغال كل دولة بترتيب أوضاعها الداخلية، ومواجهة التيارات الإسلامية. وتحديات بينية نابعة من تدهور العلاقات الثنائية بين أطرافه، وتحديات خارجية في علاقات الاتحاد المغاربي مع الاتحاد الأوروبي، والعلاقات مع دول الجوار وتباين المواقف إزاء تطبيع العلاقات مع إسرائيل.

لقاء مراكش:17فبراير سنة 1989

قمة الرباط لوزراء الخارجية المغاربيين (2013)

نشيد الاتحاد

حلم جدي حلم أبي و أمي حلم من ماتوا وحلم الحقب
فانشروا رايته خفاقة وارفعوها فوق هام السحاب
واهتفوا يحيى اتحاد المغرب

عقبة الفهري وحسان العظيم أسّسا الوحدة من عهد قديم
وحّدا الأنساب في تاريخنا بلسان العرب والدين القويم
فإذا نحن لأم وأب

نضع الأيدي على الأيدي ونسير جمّع الأوطان ماض ومصير
و مرام واحد نطلبه هو هذا المغرب الحرّ الكبير
مغرب نسبته للعرب

فاحرصوا العزة فيه والإباء واجعلوا القوة فيه مطلبا
وازرعوا الإخلاص في كل القلوب ليس كالإخلاص يعلى الرّتبا
وهو سرّ النصر سرّ الغلب

بالتلاقي التآخي و الوئام نبتغي للمغرب الحرّ السلام
ونصون الحبّ في أبنائنا لبلاد حققت هذا المرام
شيّدت وحدة هذا المغرب

من نظم: محمد لخضر السايحي(الجزائر)
موسيقى: سمير العقربي (تونس)

قائمة المراجع

قائمة المراجع

1- الكتب

أ) باللغة العربية

- **أحمد السيد تركي**، اتحاد المغرب العربي بين الواقع و المأمول، كراسات استراتيجية خليجية رقم 08، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، 2000.

- **الحبيب المالكي**، الاقتصاد المغربي و الأزمة، دار النشر المغربية، الدار البيضاء، المغرب، 1986.

- **بشار قويدر**، دراسات في تاريخ المغرب الاسلامي، منشورات دحلب، المطبعة الجزائرية للمجلات، الجزائر، 1993.

- **توفيق المدني**، اتحاد المغرب العربي بين الإحياء والتأجيل: دراسة تاريخية سياسية، دمشق، منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2006.

- **جلال يحي**، تاريخ المغرب الكبير: العصور الحديثة و هجوم الاستعمار، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت، الجزء الأول، 1981.

- **جمال عبد الناصر مانع**، اتحاد المغرب العربي: دراسة قانونية سياسية، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.

- **رشيد الناضوري**، تاريخ المغرب الكبير: العصور القديمة و أسسها التاريخية الحضارية و السياسية، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت، الجزء الأول، 1981.

- **صبيحة بخوش**، اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي و المعوقات السياسية ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ، طبعة 2011.

- **طيبي بن علي**، العالم العربي والألفية الثالثة، دار الغرب للنشر و التوزيع، الجزائر، طبعة ثانية، 2004.

- **عامر مصباح**، نظريات تحليل التكامل الدولي، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، طبعة 2008.

- **على القزويني**، التكامل الاقتصادي الدولي و الإقليمي في ظل العولمة، منشورات أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، 2004.

- **عبد الوهاب الكيالي**، موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للنشر و التوزيع، بيروت، الجزء الثاني، طبعة 1985.

- **عبد الوهاب الكيالي**، موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للنشر و التوزيع، بيروت، طبعة 1985.

- **عمر ابراهيم العفاس**، نظريات التكامل الدولي الاقليمي، منشورات قاريونس، بنغازي- ليبيا، الطبعة الأولى، 2008.

- **محسن الندوي**، تحديات التكامل الاقتصادي العربي في عصر العولمة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، الطبعة الأولى، طبعة 2011،

- **محمد شلبي**، المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم المناهج، الاقترابات، الأدوات ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، طبعة 1997.

- **محمد عاشور(وآخرون)**، التكامل الإقليمي و التنمية في إفريقيا: الواقع والتحديات، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، القاهرة، طبعة 2005 .

- **مصطفى الفيلالي**، المغرب العربي: نداء المستقبل، طبعة ثالثة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، طبعة 2005.

- **محمد الأمين ولد أحمد جدو**، تطوير التجارة الخارجية المغاربية لتدعيم التكامل الاقتصادي، مكتبة معهد البحوث و الدراسات العربية، مصر، طبعة 2000.

- **محمد علي داهش**، اتجاهات العمل الوحدوي في المغرب العربي، مجلة الدراسات الاستراتيجية، العدد 87، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، دون سنة طبع.

- **محمد عبد الباقي الهرماسي**، المجتمع و الدولة في المغرب العربي، طبعة ثالثة، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1999 .

- **نجيب زبيب**، الموسوعة العامة لتاريخ المغرب و الأندلس، دار الأمير للثقافة و العلوم، بيروت، الجزء الأول، طبعة أولى، 1995.

ب) باللغة الأجنبية

– Djamel–Eddine Guechi, L'Union du Maghreb Arabe, Intégration régionale et développement économique (Alger : Edition Casbah, 2002).

– Bela Balessa, The Theory of Economic Intergration (London : George Allen and Unwin Ltd. 1969).

2– المذكرات الجامعية

- **آسيا الوافي**، التكتلات الاقتصادية الإقليمية و حرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة، رسالة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، السنة الجامعية 2007/2006.

- **بيرم فاطمة**، أبعاد السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المغرب العربي بعد الحرب الباردة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية فرع الدبلوماسية و العلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، السنة الجامعية 2010/2009

- **جمعة أحمد سويسي**، المغرب العربي: التحديات الداخلية و التهديدات الخارجية، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية و الإعلام، السنة الجامعية 2005/2004.

- **عباش عائشة**، إشكالية التنمية السياسية و الديمقراطية، في دول المغرب العربي: مثال تونس، مذكرة لنيل شهادة الماجستير قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص رسم السياسات العامة، كلية العلوم السياسية و الإعلام، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، السنة الجامعية، 2007– 2008.

- **عبد الوهاب بن خليف**، المشروع التكاملي في المغرب العربي بين النظرية والتطبيق، رسالة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، السنة الجامعية 1996-1997.

- **أحمد حما فيروز و آخرون**، التكامل الاقتصادي العربي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الليسانس في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الموسم الجامعي 2012 - 2013.

- **بودو أحلام وبن دادة وئام**، اتحاد المغرب العربي بين متطلبات التكامل وعوائقه: (1989-2009)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الليسانس في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: علاقات دولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الدكتور مولاي الطاهر بسعيدة، السنة الجامعية 2011/2010.

- **ذهبي فاطمة ومرسلي أمينة**، الاستراتيجية الفرنسية في منطقة المغرب العربي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الليسانس في العلوم السياسية، تخصص: علاقات دولية، جامعة د. مولاي الطاهر- سعيدة، السنة الجامعية 2011 – 2012.

- **فرصاوي جمال الدين وحمدي عيسى سليمان**، البعد السياسي لازمة تكامل المغرب العربي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الليسانس في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: علاقات دولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة د. قاصدي مرباح ، ورقلة، السنة الجامعية 2012-2013.

3- المجلات العلمية

- **السعيد مقدم**، عالم المعلوماتية و التكتلات الإقليمية – حالة اتحاد المغرب العربي- دراسة من زاوية استشراقية، مجلة النائب، العدد 4، المجلس الشعبي الوطني، الجزائر، طبعة 2004.

- **بن عبد العزيز خيرة**، دور المجتمع المدني في ترشيد الحكم و ترقية القيم الديمقراطية، مجلة الفكر، العدد 12، جامعة الحاج لخضر، باتنة، دون سنة طبع.

- **جاسم محمد عبد الغني**، المتغيرات العالمية و انعكاساتها على الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد139، سبتمبر 1996.

- **عبد الإله بلقزيز وآخرون**، اتحاد المغرب العربي إلى أين؟، مجلة المستقبل العربي، العدد 162، 1992.

- **لعجال أعجال محمد لمين**، معوقات التكامل في إطار الاتحاد المغاربي و سبل تجاوز ذلك، مجلة الفكر، العدد الخامس، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

- **مصطفى الفيلالي**، آفاق اتحاد المغرب العربي، مجلة المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 132، فيفري 1990.

- **محمد علي داهش و رواد زكي يونس**، اتحاد المغرب العربي و مشكلة الأمن الغذائي: الواقع ومتطلبات المستقبل، مجلة دراسات إستراتيجية، العدد 101، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى 2004.

- **نبيل ملحم**، بوليساريو، الطريق إلى المغرب العربي الكبير، المجلة الجزائرية، دمشق، طبعة 1987.

4- المقالات العلمية

- **طبيخ خالد**، النزاع في الصحراء الغربية، بحث مقدم في إطار الدراسات العليا (ماجستير)، مقياس: الدبلوماسية و النزاعات الدولية، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة، السنة الجامعية: 2006-2007.

- **كمال عبد اللطيف**، اتحاد المغرب العربي: الإصلاح السياسي أولاً، جريدة الشرق الأوسط، العدد 9396، تاريخ النشر: الخميس 19 أوت 2004.

- **جريدة الشعب**، مواجهة التهديدات الأمنية بإستراتيجية موحدة، مقال منشور بتاريخ 2012/07/09.

فهرس

الفهرس

الصفحة

إهداء

شكر و عرفان

مقدمة 01

مدخل تمهيدي 10

الفصل الأول: خصوصيات قيام الوحدة المغاربية 37

المبحث الأول : دعائم ومقومات الوحدة المغاربية 38

المطلب الأول :المعطيات الجغرافية 39

المطلب الثاني : المقومات الاقتصادية 43

المطلب الثالث: الخلفية التاريخية والثقافية 49

المبحث الثاني :اتحاد المغرب العربي كآلية لتجسيد الوحدة المغاربية 54

المطلب الأول: التجارب الوحدوية لبلدان المغرب العربي 55

المطلب الثاني : إنشاء اتحاد المغرب العربي 61

الفصل الثاني: معوقات فشل البناءالمغاربي 71

المبحث الأول : المعوقات الداخلية 74

المطلب الأول : المعوقات السياسية 74

المطلب الثاني : المعوقات القانونية 83

المطلب الثالث: المعوقات الاقتصادية 85

المبحث الثاني: المعوقات الخارجية 88

المطلب الأول: السياسة الأوربية (مشروع الشراكة الأورو–متوسطية) 88

المطلب الثاني : السياسة الأمريكية (مبادرة ايزنستات) 93

المطلب الثالث: تحديات العولمة الاقتصادية (المديونية) 96

الفصل الثالث: مقترحات تفعيل اتحاد المغرب العربي 100
المبحث الأول: مداخل تفعيل اتحاد المغرب العربي 101
المطلب الأول: المدخل السياسي 102
المطلب الثاني: المدخل القانوني 107
المطلب الثالث: المدخل الاقتصادي 114
المبحث الثاني: رهانات نجاح اتحاد المغرب العربي 118
المطلب الأول: تحقيق الأمن الاقتصادي 119
المطلب الثاني: تحقيق الأمن الإقليمي 126
المطلب الثالث: تفعيل المشاركة الشعبية 130

خاتمة 134
الملاحق 138
قائمة المراجع 171
الفهرس 177

ملخص

حققت بلدان المغرب العربي في 1989 تطوراً ايجابياً ملموساً على درب العمل التكاملي بإعلانها عن إنشاء اتحاد المغرب العربي وفق معاهدة مراكش، غير أن حصيلة هذه السنوات كانت ضعيفة جداً و لم تحقق طموحاته، إذ لا يمكن لأي باحث لهذه التجربة أن ينكر عليها التعثر والجمود. و على الرغم من ذلك فإن معظم دول الاتحاد لا زالت تحث في كل مناسبة على ضرورة الدفع به قدما لما قد يعود به من فائدة على شعوب المنطقة.

إن التكامل المغاربي كان و لا يزال رهين التقلبات السياسية و عدم وضوح الخيارات الاستراتيجية و السياسية لهذه الدول، إضافة إلى الهاجس الأمني القطري و اختلاف طبيعة الأنظمة السياسية و طبيعة العلاقات بينها.

و لكن، إذا كان للوحدة المغاربية أن تتحقق و تستمر من خلال آلية الاتحاد، لا بد لدول المغرب العربي أن تسعى إلى تحقيق الاندماج المغاربي، بوصفه الضامن لتحقيق التنمية و الازدهار بمنطقة المغرب العربي، من خلال توفير جل طاقاتها و امكانياتها لخدمة تلك الوحدة، حتما بتعزيز دور الإنسان المغاربي الذي هو وسيلة هذا البناء و غايته و دعم العلاقات الإنسانية و توفير أجواء ثقافية، سياسية، اجتماعية و اقتصادية، و تعزيزها بالأطر القانونية عبر اتفاقيات تدعم تنقل الأفراد بين دول الاتحاد، مع استثمار كل الإمكانيات الاقتصادية و البشرية التي تخدم أهداف الاندماج، أي خلق الأرضية السياسية التي تكرس المشاركة و تحدد الخيارات المتماشية مع المصالح و المستجيبة لهموم و تطلعات الحكام و الشعوب المغاربية على حد سواء.

Résumé

Les pays du Maghreb en 1989 ont atteint un développement positif important sur le chemin du travail complémentaire en annonçant la création de l'Union du Maghreb arabe en conformité avec le traité de Marrakech, est que le résultat de ces années était très faible et n'a pas atteindre ses ambitions, il ne peut pas être tout chercheur de refuser pour le déclenchement et l'inertie. En dépit de cela, la plupart des pays de l'Union sont encore pressent à chaque occasion la nécessité de progrès en avance sur ce que cela pourrait lui revenir de l'intérêt des peuples de la région.

L'intégration du Maghreb était et dépend toujours de l'instabilité politique et le manque de clarté dans les options politiques et stratégiques de ces pays, en plus de la préoccupation nationale avec la sécurité et de la nature différente des systèmes politiques et la nature des relations entre eux.

Mais, si l'unité du Maghreb peut être réalisé et continue à traversle mécanisme de l'Union, il est nécessaire que les pays du Maghreb arabe devrait permettre d'atteindre l'intégration du Maghreb, en tant que garant de réaliser le développement et la prospérité dans la région du Maghreb, en fournissant l'essentiel de ses énergies et son potentiel à servir cette unité, inévitablement la promotion du rôle de l'homme du Maghreb, qui est la façon dont ce bâtiment et son but et en soutenant les relations humaines et la fourniture de l'atmosphère culturelle et les cadres politiques, juridiques, sociales et économiques, et de renforcer le biais d'accords pour soutenir la circulation des personnes entre les pays de l'Union, et d'investir tout le potentiel économique et humain qui servent les objectifs de la fusion, qui a créé le terrain politique qui se consacre à participer et à identifier les options compatibles avec les intérêts et adaptés aux préoccupations et aux aspirations des peuples du Maghreb et dirigeants confondus.

حينما نذكر اسم المغرب العربي، فإننا نذكر شعباً – لا شعوباً – تشترك في صناعة شخصية بوجه واحد رغم الاختلاف العرقي، و لكن هذا الاختلاف لم يلوث تاريخ هذا النسيج بالاختلاف على مر التاريخ، بل العكس تماما هذا التنوع أعطى للمغرب تشكيلاً بعدياً و متعدداً من الفكر و الثقافة و العادات والتقاليد المنسجمة والمكملة لبعضها، و كل ذلك جعل المغرب قبلة الباحثين عن التسامح والتعايش السلمي .

و يكفي أن العالم بأسره حين يتعامل مع دولة من دول المغرب الكبير على حدى، و لكي ينجح في تعامله تراه يضع في اعتباره أن هذه الدولة لا يمكن أن تنسلخ عن الأم الحاضنة. فدول المغرب العربي ولدت من رحم واحد و فصيلة الدم واحدة في الآمال و الآلام و مناهضة الاستعمار و الظلم، وخصوصية ثقافية واحدة تميزها عن المشرق العربي و لهذا ينبغي إعادة تفعيل اتحاد المغرب العربي تحقيقا للوحدة المغاربية .

2015 – 2014